الصحافة وعملية صنع القرارات في إقليم كوردستان

رسالة تقدم بها
عبدالخالق ابراهيم مصطفى

الى مجلس كلية العلوم الانسانية واللغات في جامعة السليمانية وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
حمدان خضر السالم

2011

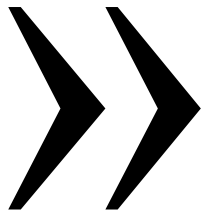

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ {1} خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ {2} اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ {3} الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ {4} عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ{5}

سورة العلق
الآيات 1-5

الإهداء

إلى مَنْ اغترف منهم الحب والحنان .. أبي و أمي.....عرفانا عسى أن أُوفي قليلاً من الحب الكثير والكرم والعطاء الذي قدّماه لي .

و إلى زوجتي .. سندي في الحياة و الشمعة التي تضيء طريقي...

و إلى محمد و نما ولدي.....

وإلى كل من أحب.

عبدالخالق

شكر وتقدير

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله ، بعد الانتهاء من انجاز هذا الجهد المتواضع، يدعوني واجب الوفاء والعرفان ان اتقدم بعظيم امتناني وجزيل شكري ووافر تقديري الى الاستاذ الدكتور حمدان السالم المشرف على هذا البحث الذي آزرني طوال مدة انجاز هذا البحث، ولم يبخل عليّ بالنصح والارشاد والدعم اللامحدود لانجاز البحث.

كما و اتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري الى اساتذتي الافاضل في قسم الاعلام واخص منهم بالذكر رئيس القسم د.صابر بكر بوكاني، لمدهم يد العون واسداء النصح لتقويم البحث.

ويطيب لي ان اتقدم بعظيم امتناني وجزيل شكري الى جميع الاخوة و الاخوات واخص منهم بالذكر د.يحيى عمر ريشاوي و جوان جلال الدين و ايوب محمد و دارا خياط لما ابدوه من روح المساعدة لأتمام هذا الجهد.

كما و اسجل شكري الجزيل الى الموظفين العاملين في مكتبة كلية العلوم الانسانية في جامعة السليمانية ومكتبة قسم الاعلام بالمعهد التقني الاداري في اربيل والمكتبة المركزية لجامعة صلاح الدين باربيل.

كما و لا يفوتني ان اشكر العاملين في قسم الارشيف في صحيفتي رؤذنامة و خةبات، ، واخص منهم بالذكر السيد (جةماوةر) موظف الارشيف في جريدة رؤذنامة و (شكار نقشبندي) مسؤل القسم الفني بجريدة خةبات لتقديمهما المساعدة لي .

وبالغ تقديري وجل شكري الى اساتذتي و زملائي كافة في مرحلة الماجستير .

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	3-14
الفصل الثاني: وسائل الإعلام والتكنولوجيا	15-46
تمهيد	16-17
المبحث الاول: مفهوم الصحافة – خصائصها – اشكالها	18-23
المبحث الثاني:الإتصال السياسي مفهومه– مداخله النظرية– العوامل المؤثرة فيه	24-٣٣

المبحث الثالث: العلاقة بين النظام الصحفي و النظام السياسي	46-34
الفصل الثالث: عملية صنع القرارات مفهومها – مراحلها – دور المعلومات فيها	76-47
تمهيد	49-48
المبحث الاول: عملية صنع القرار مفهومها – مراحلها – انواعها	59-50
المبحث الثاني : مداخل عملية صنع القرار و نماذجها	66-60
المبحث الثالث : مفهوم المعلومات و أهميتها لعملية صنع القرار	76-67
الفصل الرابع : دور الصحافة في عملية صنع القرارات	104-77
تمهيد	79-78
المبحث الاول : أهمية الصحافة كمصدر من مصادر المعلومات	82-80
المبحث الثاني: دور الصحافة في وضع أجندة صانعي القرار	88-83
المبحث الثالث: دور الرأي العام في صنع السياسة العامة	99-89
المبحث الرابع : نظريات الصحافة في النظم السياسية المختلفة	104-100
الفصل الخامس : الدراسة الميدانية و نتائج التحليل	١٥٥ -105
تمهيد	١٠٨ -١٠٧
المبحث الاول : قرار توحيد الإدارتين بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني	١٢٦ -١٠٩
المبحث الثاني:قانون العمل الصحفي رقم (٣٥) لسنة(٢٠٠٧)	143-127
المبحث الاول : قانون تنظيم المظاهرات رقم (11) لسنة (2010)	155-144
الاستنتاجات و التوصيات	170-156
المصادر	177-171
الملاحق	178
الملخص باللغة الكوردية	أ-ج
Abstract	a-d

الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	دور الصحف الكوردية في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين	124

2	الفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين	125
3	مواقع الفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بقرار توحيد الادارتين	126
4	دور الصحف الكوردية في المطالبة بتطبيق قانون العمل الصحفي	141
5	الفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بتطبيق قانون العمل الصحفي	142
6	مواقع الفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بقانون العمل الصحفي	143
7	دور الصحف الكوردية في المطالبة بقانون تنظيم المظاهرات	153
8	لفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بقانون تنظيم المظاهرات	154
9	مواقع الفنون الصحفية المستخدمة في المطالبة بقانون تنظيم المظاهرات	155
10	حجم التمايز فيما بين الجرائد للمطالبة بصنع قرار جديد	163
11	حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم	163
12	حجم التمايز فيما بين الجرائد للمطالبة بتعديل القانون القائم	164
13	حجم التمايز فيما بين الجرائد وصف محايد للواقع	165
14	حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بتطبيق القرارات	166
15	حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بتعديل قوانين ذات الصلة	167

Press and decision-making process in Kurdistan Region

This Thesis is submitted by
Abd-al-khalq Ibrahim Mustafa

To the council of Human Sciences College at the University of Sulaymaniah, as a part of the requirements for obtaining a master's degree in journalism

Under the supervision of
Professor Dr. Hamdan Al-Salem

2011

Press and decision-making process in Kurdistan Region

Abstract

This paper examines the relationship between press and decision-making process in Kurdistan Region and in particular the role of Kurdish press to determine the trends of political decision, considering that press as a significant means of mass communication is the link between public opinion on the one hand and the state's institutions and decision-makers on the other hand, and here lies the primary function of press in creating and finding a suitable ground for the process of interaction between public opinion and decisions of political authority, and therefore Press during its roles provides the public the truth about what is happening around them of the events and issues and their analysis, identifying their trends, tracks and future at the same time. It also provides the truth about the political system service through embodying the aspirations of the street and the collection and dissemination of information and facts needed by decision-makers as entrances to decision, and it would bring stability, political and social development by civilized and civil methods.

The press leads Interaction processes between the community and the state and directly contributes to the formation of public opinion, therefore, countries and communities, pay particular attention to the press institutions because provides them with assistive devices necessary in order information activity to be returned in favor of expanding political participation and the legal political systems gains, supporting the public, contributing in the decision-makers and the policy of the state. The importance of this contribution comes because the press is the means to deliver the demands of public opinion to decision makers on the one hand, and the decisions of political leaders to

the public on the other and then create interaction between them in both cases.

After the most important goal in the decision-making about the press or politicians or public opinion is to reach a rational point in making decision, and rational decision is not taken without the availability of many factors that will talk about search detection - the most important of them is standing on the true, correct and objective information, and one approved by the original sources relating to the event, reality and the ability of sources of information to deliver this information to the leaders and units of decision-making with its text and context indicating the substance and reality, as well as inform public opinion with it, in order to create interaction between public opinion and political power, which achieves maximum benefit for political system with its total interactions, and inputs and outputs and the process of evaluation, and press stays the most important open-source in this subject.

So this thesis (Press and decision-making process in Kurdistan Region) comes to detect the nature of the type and the size of the role of newspapers in Kurdistan region to contribute to express the demands of public opinion in the stages of decision-making process, which the thesis explains in detail.

The thesis consists of two parts, the first part is comprised into four chapters, throwing light on the methodological frameworks, and theoretical research; the first chapter cares about the (methodological framework for the research and its procedures) but the second chapter shed light on (the concepts of press and political communication and the relationship between the press and power), and the third chapter determines to clarify (the concepts and stages of decision-making process and the role of information in it) and (the relationship between the political system and the press system), chapter four in this part shows

(the role of the press and public opinion in decision-making process).

The second part contains the fifth chapter; the application and results of the analysis on (the role of Kurdish newspaper claim issues selected for this research).

The research concluded with the conclusions that were answered from all questions in the aim of the research, it concluded the researcher believes that the recommendations based on the data content analysis, and its importance for press institutions and decision makers.

المقدمة

يتناول هذا البحث العلاقة بين الصحافة و عملية صنع القرارات في إقليم كوردستان و على وجه الخصوص دور الصحافة الكوردية في تحديد إتجاهات القرار السياسي باعتبار ان الصحافة كوسيلة مؤثرة من وسائل الاتصال الجماهيري هي حلقة الوصل بين الرأي العام من جهة و مؤسسات الدولة و صانعي القرار من جهة ثانية، ومن هنا تكمن الوظيفة الاساسية لوسائل الاعلام في خلق و ايجاد الارضية الملائمة لعملية التفاعل بين اتجاهات الرأي العام و قرارات السلطة السياسية ، و من ثم فان الصحافة من خلال ما تقوم به من أدوار في تزويد الرأي العام بحقيقة ما يدور حولهم من احداث و قضايا و تحليلها و تحديد اتجاهاتها و مساراتها الانية و المستقبلية و في نفس الوقت خدمة النظام السياسيي عن طريق تجسيده لتطلعات الشارع و جمع و نشر المعلومات و الحقائق التي يحتاجها متخذو القرار كمدخلات القرار و هذا الامر من شأنه تحقيق الاستقرار و التنمية السياسية و الاجتماعية باساليب حضارية ومدنية.

فالإعلام يقود عمليات التفاعل (Interaction processes) بين المجتمع والدولة ويسهم بشكل مباشر في تشكيل الرأي العام، لذلك أصبحت الدول والمجتمعات تولي عناية خاصة لمؤسسات الإعلام وتوفر لها المعينات اللازمة حتى يكون مردود النشاط الإعلامي في صالح توسيع المشاركة السياسية وإكساب النظم السياسية الشرعية والتأييد الشعبي ومساهمته في صناعة القرار و السياسة العامة للدولة. وتأتي أهمية هذه المساهمة بسبب ان وسائل الاعلام هى الوسائل القادرة على إيصال مطالب الراى العام الى متخذى القرارات من جهة ، وقرارات القيادات السياسية الى الراى العام من جهة اخرى ومن ثم خلق التفاعل فيما بينهما فى كلتا الحالتين.

ويعد اهم هدف فى صنع القرار بالنسبة للاعلاميين او السياسين او الراى العام هو الوصول الى الرشد فى القرار ,والقرار الرشيد لايتم الا بتوفر عوامل عديدة سيتطرق البحث الى كشفها –من اهمها الوقوف على المعلومات الحقيقية والصحيحة والموضوعية المعتمدة من مصادرها الاصلية المتصلة بالحدث اوالواقع وعلى قدرة مصادر المعلومات على ايصال هذه المعلومات الى قيادات ووحدات اتخاذ القرار بصيغتها او مضامينها التى تدل على جوهرها وحقيقتها ,وكذلك تنوير الراى العام بها من اجل خلق التفاعل بين الراى العام والسلطة السياسية حيث يحقق اقصى فائدة للنظام السياسى بمجموع تفاعلاته, ولمدخلاته ومخرجاته وعملية تقويمها ,وتعد وسائل الاعلام من اهم المصادر العلنية فى هذا الموضوع.

لذا ياتي هذا البحث الموسوم ((الصحافة وعملية صنع القرارات فى إقليم كوردستان)) للكشف عن طبيعة نوع و حجم دوره في الإقليم فى المساهمة بالتعبير عن مطالب الراى العام فى مراحل عملية صنع القرار التى سيوضحها البحث بالتفصيل.

يتكون البحث من قسمين ,هما(الإطار النظري) الذى يحدد فصوله الاربعة بإلقاء الضوء على الاطر المنهجية ,والنظرية للبحث ,فقد اهتم الفصل الاول بتحديد (الإطار المنهجى للبحث واجراءاته) اما (الفصل الثانى)فقد سلط الضوء على (مفاهيم الصحافة والاتصال السياسي و العلاقة بين الصحافة و النظام السياسي),وتحدد الفصل الثالث)بتوضيح (مفاهيم ومراحل عملية صنع القرار ودور المعلومات فيها), وجاء (الفصل الرابع) ليبين (دور الصحافة و الراي العام في عملية صنع القرار و السياسة العامة).

أما القسم الثاني فيتضمن (الإطار الميداني) من خلال (الفصل الخامس) من هذا البحث اذ يلقي الضوء على الدراسة الميدانية ونتائج التحليل عن (دور الصحف الكوردية بالمطالبة في القضايا المختارة لهذا البحث).

وقد اختتم البحث بالنتائج التي أجابت عن التساؤلات في هدف البحث وخلص البحث الى تقديم التوصيات التي يعتقد الباحث بناءا على معطيات تحليل المضمون اهميتها للمؤسسات الصحفية و ومتخذي القرار.

أولا: الإستنتاجات

من سير البحث و معطيات تحليل العينة المختارة من الصحف الكوردية والممثلة لها ، والتى تحددت بالجرائد الكوردية (خةبات، وئاويَنة، و رؤذنامة) لقضايا البحث التي تتعلق بقرار توحيد ادارتي اربيل و السليمانية سنة 2006 ،وقانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة (2007)، وقانون تنظيم المظاهرات في اقليم كوردستان رقم (11) لسنة (2010) فقد اجاب البحث عن التساولات التى تضمنها هدف البحث و كما يأتي:-

أ- ما هي كفاءة الصحافة الكوردية و فاعليتها في تقديم المعلومات أو توفيرها أو عرضها على وحدات إتخاذ القرار أو الرأي العام عند مناقشة القضايا المثارة؟

لقد دلل تحليل المضمون على إن الصحافة الكوردية كانت تتميز بعدم الكفاءة و الفاعلية – ولو بشكل متفاوت من حيث الحجم فيما بينها – بالمطالبة في صنع القرارات، وتركزت كفاءتها وفاعليتها في ممارسة الادوار الاخرى كالمطالبة بتعديل القانون او القوانين ذات الصلة او المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم و تفعيل القرارات والقوانين الصادرة من الحكومة و البرلمان ، وقد تنوعت المعلومات التى قدمتها لمتخذي القرارات او النخب الفنية و المستشارين و ذوي العلاقة من جهة إتخاذ القرار، و التي كانت في طبيعتها تعطي انطباعا شاملا عن اتجاهات الرأي العام حول القضايا المثارة.

وقد تميزت هذه الفاعلية و الكفاءة في تقديم المعلومات عن طريق طرح البدائل المتعددة عند المطالبة في صنع قرار للقضية الواحدة و تحددت بفئات المطالبة فقد تفاوتت المطالبة في الصحف جميعا ما بين إصدار قرار جديد أو الابقاء على الاوضاع القائمة أو تغييرها، أو القرارات و القوانين ذات الصلة بالوضع القائم لكل قضية، فضلا عن التعرض للقضايا المثارة و مناقشتها و عرض المعلومات المتنوعة بشأنها .

وقد كان لطبيعة القضية و الهدف منها تأثير في طبيعة المطالبة بها من قبل بعض الصحف. فقد اظهر التحليل بأنه كلما كانت القضية لها مساس بطبيعة عمل النظام السياسي والمصالح السياسية و الإقتصادية للأحزاب الحاكمة كانت المطالبة بها محدودة لدى الصحف التابعة لتلك الاحزاب أكثر من غيرها في القضايا التى ليس لها علاقة بذلك، حيث كانت المطالبة بها و المساهمة في صنعها أكبر منها، هذا مع تفاوت في توجهات الجرائد نفسها مما انعكس بدوره في طبيعة المطالبة، لذلك اظهر البحث اختلاف نوع المساهمة و فاعليتها في قضيتي قرار توحيد الادارتين و قانون تنظيم المظاهرات، فبينما كانت الجرائد جميعا قد

ساهمت بقدر عال جدا بدور في عملية صنع قانون العمل الصحفي في كوردستان، وقدمت أنواعا عدة من البدائل بحجم مطالبة كبيرة جدا – على الرغم من تفاوته بين جريدة و أخرى وخاصة بين جرائد الاحزاب الحاكمة من جهة و جرائد المعارضة و المستقلة – وإستخدمت اغلب أنواع الفنون الصحفية بالمطالبة، إذ لوحظ من جانب أخر تفاوتا في مساهمتها بحجم دورها في المطالبة بقضية قرار توحيد الادارتين وقانون تنظيم المظاهرات ، مما انعكس – أيضا – في حجم كل بديل من البدائل المطروحة في القضيتين. بسبب إن المطالبة في صنع قرار في القضيتين يعني التعرض لطبيعة العمل الديمقراطي والتساؤل عن وجود ارادة سياسية حقيقية للالتزام بمباديء الديقراطية لدى النظام السياسي الذي يحكم الإقليم، لذلك لوحظ إن حجم التمايز كان واضحا جدا بينها، وأن بعض الجرائد لم تمارس دورا في طرح بعض البدائل بينما مارسته الجرائد الاخرى – ولو بشكل متفاوت فيما بينها – فمثلا طالبت جريدتا (ئاوێنە) و (رۆژنامة) بتعديل قانون العمل الصحفي القائم مع ممارسة دور اقل بالمطالبة في تعديل القرارات و القوانين ذات الصلة بالوضع القائم ، بينما طالبت جريدة (خەبات) بالمحافظة على الوضع وابقائه على حاله مع ممارسة دور اقل بالمطالبة في تعديل القانون القائم.

ويتضح من ذلك ان طبيعة القضية و الهدف منها و طبيعة الصحف و اتجاهاتها مؤثرة وبشكل كبير في تحديد طبيعة الدور الذي تمارسه الصحف من ناحية نوع البدائل و حجمها بالمطالبة، و على أساليب الممارسة، وهذا بدوره يؤدي – حتما – الى حدوث التمايز الكبير بين الادوار بالمطالبة و تقديم المعلومات و عرضها في القضية الواحدة أو فيما بين القضايا، أو فيما بين الصحف.

وكذلك فان توفر المعلومات و القدرة على الوصول اليها يرتبط إرتباطا وثيقا بطبيعة القضية ، فكلما كانت القضية لها أبعاد سياسية و اقتصادية تتعلق بالأحزاب الحاكمة و النظام السياسي ، زادت درجة الغموض حولها و ازدادت صعوبة الوصول اليها من قبل الصحفيين .

رغم ان قانون العمل الصحفي ينص على حق حرية الحصول على المعلومات تبين أنه غير كافٍ لضمان هذا الحق وقد واجه الصحفيون في الإقليم صعوبات جسيمة للوصول الى المعلومات بسبب عدم وجود مراكز فاعلة للمعلومات و بإشراف هيئات مستقلة و أيضا بسبب عدم وجود قانون خاص بحق حرية الحصول على المعلومات ، الأمر الذي إنعكس سلبا في مضامين الصحف الكوردية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك ضعف في الألتزام بالمبادئ المهنية و الأخلاقية للصحافة لدى الصحفيين عموما و خاصة في تعاملهم مع المعلومة أثناء جمعها و صياغتها و نقلها للجمهور و تتعدى صور عدم الإلتزام بالمهنية لدى الصحفيين من حيث التركيز على جانب واحد للحقيقة و إظهارها على أنها كل الحقيقة ، أو الإعتماد على

المبالغة والتهويل في نشر الأرقام و صياغة المانشيت و العناوين ، وفي أحيان أخرى يلجأ بعض الصحفيين الى عملية قص و التصريحات و الأحاديث الصحفية و مونتاجها فينشرون جزءاً من التصريح دون الجزء المكمل له والذي يبين حقيقة الموقف الذي عبر المصدر و حالات أخرى كثيرة يمكن الأخذ بها كمؤشر الى ضعف المهنية في المؤسسات الصحفية في كوردستان.وبناءا على ذلك فإن أغلب مضامين الصحف الكوردية ان لم تكن جميعها وعلى وجه الخصوص في الصحافة التابعة للأحزاب الحاكمة موظفة بالشكل الذي تميل فيه الى الدعاية بأشكالها المختلفة، كما إن هذه المضامين الصحفية الموظفة دائما ما تكون مصادرها من الأعلى الى الأدنى، أي من مصدر وسيلة الإعلام الى عموم المجتمع. ولكن الاتصال الذى تمارس من خلاله الصحف الكوردية دورا لان تكون فيه حلقة الوصل بين الرأى العام و قيادات و وحدات إتخاذ القرار لابد أن يكون موضوعيا يعبر بصدق عن حقيقة التوجهات و التطلعات الفعلية. لان التحريف او اتباع أساليب الاقناع التى من شأنها التأثير سلبا في قناعات متخذي القرارو إدراكاته سوف لا تحقق الغاية المرجوة من دورها، و التى من شأنها أن تحقق القرارات الرشيدة و الصائبة التى تقود الى إجراء حوارات هادفة أو إثارة القضايا و عرضها للحوار و المناقشة بشكل جاد و فعال ، الأمر الذي يؤثر في نوع الاستقرار السياسي و الاجتماعي و امكانية إحداث التغييرات التى يهدف إليها المجتمع بشكل اتصالي يكون الاقناع فيه الاسلوب الأمثل لتحقيق أهداف الصحافة ، و بهذا لابد أن تتصف هذه المضامين بصفات موضوعية تعبر عن الوقائع و الاحداث و الاتجاهات بشكل حقيقي مما يصح أن يطلق عليها ب(الإعلام) بمفهومه العملي في مجال الاتصال و الذى يجب ان يكون فيه كذلك حتى يحقق غايته.

ب- ماهو مساهمة الصحف الكوردية في الإقليم في عملية صنع القرار عند عرض القضايا المثارة فيها أو مناقشتها ، وكيف توظف الفنون الصحفية بالمطالبة؟

لقد مارست الصحف الكوردية دورها بالمطالبة في صنع القرارات في مرحلتي الاعداد للقانون او القرار و تنفيذه و متابعته للقضايا المثارة من خلال:-

1- تعدد أنواع المطالب التى طرحتها كبدائل على قيادة إتخاذ القرار و وحداته و على النخب الفنية و الاستشارية وعلى الرأي العام عن طريق عرضها على صفحاتها و مناقشتها، وقدمت عن طريقها معلومات عدة مختلفة تتناسب مع هذه الانواع. وقد توزعت هذه الانواع – بحسب ما- بينتها فئات المطالبة التى تحددت فيها أدوار الجرائد في هذا الشان – وهى المطالبة بصنع قرار جديد، و المحافظة على الوضع القائم ، وتعديل الوضع القائم، وتعديل

القرارات و القوانين ذات الصلة بالوضع القائم، والمطالبة بتطبيق وتفعيل القرارات والقوانين، فضلا عن ممارستها لدور محايد تميز بوصف الواقع للقضية المثارة التي ساهمت بتقديم أنواع من المعلومات الى وحدات إتخاذ القرار من دون اعطاء رأي محدد في مفاضلة بديل على أخر، ولا تقل اهمية هذا الدور عن الادوار الاخرى بسبب عرضه للمعلومات التى من شأنها أن توسع من أفق و إدراكات وحدات إتخاذ القرار و المعنيين بالقضية المثارة و تنوير الرأى العام، وكانت لدرجة تعاون المصادر الرسمية للمعلومات وتسهيل عملية الوصول الى المعلومات ، وايضا درجة إعتماد الجرائد على التخطيط الإعلامي السليم ، الاثر الواضح في الجرائد لممارسة هذا الدور .

وقد تفاوت حجم هذه الانواع للقضية الواحدة في كل جريدة من مجموع المطالبة فيها في الصحف جميعا ومن مرحلة الاعداد للقرار و مرحلة تنفيذ القرار.

2- لقد تعددت انواع الفنون الصحفية التى إستخدمتها الصحف الكوردية للتعبير عن دورها في المساهمة فى عملية صنع القرارات، وقد توزعت هذه الانواع المستخدمة على احد عشر فنا صحفيا لمرحلتى الاعداد للقرار و تنفيذه و متابعته في كل قضية من قضايا البحث وهى:-

اولا: المقال الافتتاحي ، ثانيا: العمود الصحفي ، ثالثا: الحديث الصحفي، رابعا: المقال ، خامسا: التحقيق الصحفي ، سادسا: رسائل القراء ، سابعا: الخبر ، ثامنا : التقرير الصحفي ، تاسعا: الرسوم و الكاريكاتير ، عاشرا: استطلاع الرأي ، حادي عشر: المؤتمرات الصحفية.

3- لقد اظهر نتائج البحث بان الصحف الكوردية جميعا قد مارست استخدام انواع الفنون الصحفية المذكورة ، ولكنها مارستها بشكل متفاوت بالمطالبة في القضية الواحدة و في الجريدة الواحدة نفسها ،أما بالنسبة لمجموع مطالب الصحف الكوردية لكل قضية، فقد أبرزت الصحف استخدام بعض أنواع الفنون الصحفية التى مارست عن طريقها دورها بالمطالبة بشكل كبير جدا أكثر من غيرها مع عدم ممارستها لبعض نواع الفنون الصحفية اطلاقا،في المراحل المختلفة للقرار في القضايا المثارة و بشكل أكثر منه في مرحلة الاعداد واقرار القرار.

وأظهرت معطيات البحث إن الجرائد قد مارست دورها في المطالبة عن طريق أنواع معينة من الفنون الصحفية في قضية معينة لم تمارس استخدامها نفسها في القضية الاخرى،فجريدة (رؤذنامة) اعتمدت بشكل كبير على فن الخبر الصحفي والتقرير الصحفي بالمطالبة في القضايا المثارة بينما كان الإعتماد الاكبر لجريدة (ئاوێنة) على العمود الصحفي بشكل عام في ممارسة دورها في المطالبة بالقضايا المثارة وقد تفاوت استخدام الانواع الصحفية نفسها في القضية الواحدة في المراحل المختلفة للقرار.

و المثال على ذلك كون الجرائد جميعها لم تستخدم أنواع الفنون الصحفية الآتية في ممارسة دورها في المطالبة بالقضايا الثلاث، التي هي (المقال الافتتاحي، و المؤتمرات الصحفية)، و على الرغم من استخدامها لها في مرحلة مناقشة واقرار القانون لوحظ إن جريدة (رؤذنامة)لم تستخدم (استطلاعات الرأي) واقتصر استخدامها على جريدتي(خةبات) و(ئاويَنة) فقط، بينما لوحظ أن الصحف جميعا قد إستخدمت أنواع الفنون جميعها في ممارسة دورها بالمطالبة في القضايا المثارة في هذا البحث ، و لوحظ استخدام الجرائد بشكل محدود لفن التحقيق الصحفي –رغم اهميته في الصحافة المعاصرة– و فن الكاريكاتير الصحفي ونشرها المتقطع والمحدود لأستطلاعات الرأي .

وهذا – بدوره – يدل على عدم تخطيط هذه الصحف لكيفية استخدامها نوعا و كما بشكل متناسب فيما بينها أو بما يلائم مع افضلية الاستخدام لكل نوع صحفي في كل قضية من القضايا المثارة.

4– تحددت درجة الاهمية التى أولتها الصحف بالمطالبة في عملية صنع القرار للقضايا المثارة عن طريق مواقع أنواع الفنون الصحفية التى عبرت فيها عن مطالبها على صفحاتها التى توزعت على ثلاثة مواقع فكان موقع كل منها يتميز بدرجة اهمية عن الآخرى بالاستخدام و التى هى:

<u>أولا</u>:الصفحة الأولى
<u>ثانيا</u>: الصفحات الداخلية
<u>ثالثا</u>: الصفحة الاخيرة

ومن معطيات تحليل المضمون فقد لوحظ، برغم الاهتمام الكبير بالمطالبة من الجرائد في صنع قرار لهذه القضايا – ان استخدام انواع الفنون الصحفية كان استخداما متفاوتا جدا على مواقع الجرائد، إذ نجد إن الجرائد قد إستخدمت الصفحات الداخلية بشكل كبير جدا، و نجد استخداما اقل للصفحة الاولى. وقد غاب أحيانا استخدام موقع الصفحةالاخيرة ، كما لوحظ في جريدة (خةبات) مثلا وكان استخدامها محدودا جدا من قبل جريدتي(ئاويَنة و رؤذنامة).

لذا فان درجة الاهمية التى أولتها الجرائد للمطالبة بالقضايا المثارة عند إبرازها لمطالبها على مواقعها لم يكن مخططا له بشكل سليم و انما جاء الاستخدام لهذه المواقع عفويا من دون تخطيط مسبق بالرغم من إن الجرائد قد مارست دورا كبيرا في المطالبة بعملية صنع

القرارات و بخاصة فى مراحل الاعداد و اقرار القوانين ، وبهذا لم تدل على إن موقع المطالبة على الجريدة يدلل على درجة الاهمية لها في محاولة إبرازها أو بالعكس.

3- ماهي أساليب الصحف الكوردية في الإقليم فى ممارسة دورها في المطالبة بعملية صنع القرار؟

لقد مارست الجرائد جميعا – بشكل متفاوت بينها – أساليب عدة في المطالبة بعملية صنع القرارات، تميزت هذه الاساليب و تنوعت من مرحلة الى اخرى:

أ- فقد تميزت الجرائد في مرحلة الاعداد للقرارات والقوانين باستخدام أسلوب المطالبة في التغيير والتعديل الذي يدعو الى صنع قرار جديد كأبرز أسلوب للمطالبة في هذه المرحلة ، و في الوقت نفسه مارست أسلوب تهيئة الرأي العام لعدم قبول القرارات التى تعتزم السلطة السياسية إصدارها، ومارست أساليب عرض الحقائق و مناقشتها و أسلوب إثارة الموضوع عن طريق وصف الواقع وتقديم المعلومات الملائمة و المناسبة _ ما امكنها _ لكل من هذه الاساليب ، وقد مارست – أيضا – أسلوب التعزيز الذي عبر عنه الحجم الكبير بالمطالبة في صنع القرارات للقضايا و حيث تدل على متابعة الحديث و ملاحقته بشكل واسع، ولم يقتصر ذلك على هذه المرحلة بل مارسته جريدة (رؤذنامة) بشكل أوسع – ايضا – في مرحلة تنفيذ القرارات و متابعتها.

وقد لوحظ – أيضا – ان جريدة (خةبات) قد مارست في هذه المرحلة أسلوب المطالبة في المحافظة على الوضع القائم بالنسبة لقضية قانون تنظيم العمل الصحفي و قانون تنظيم المظاهرات في الإقليم ، ومطالبة جريدتي (ئاوێنة) و (رؤذنامة) بتعديل مواد القانونين و بنودهما او بتطبيق قرار توحيد الادارتين بين الحزبين الرئيسين في الإقليم .

أما في مرحلة تنفيذ القرارات و متابعتها فلم تمارس الجرائد دورها بالمطالبة بتنفيذ القوانين والقرارات الا بنسب قليلة ، وكانت جريدة (رؤذنامة)هي اكثر الصحف الكوردية متابعة لتنفيذ تلك القرارات و بدرجة اقل مارست (ئاوێنة) هذا الدور،وخاصة فيما يتعلق بقرار توحيد الادارتين او تطبيق قانون العمل الصحفي ، فضلا عن ممارسة أسلوب تعبئة الراي العام للمطالبة بتنفيذها لزيادة الضغط على السلطة السياسية ومتخذي القرار. وقد وفرت هذه الممارسات التغذية العكسية لمتخذي القرار ووحدات إتخاذ القرار في ضوء ما مارسته الجرائد من أساليب عبرت فيها عن اتجاهاتها و اتجاهات الراي العام في قراراتها. ومارست الجرائد في الإقليم أساليب التفسير للقرارات و محاولة اظهار جوانب الضعف فيها، وهذا جعلها مصدرا للمعلومات و توفير بدائل اكثر للقرارات و القوانين الصادرة من السلطة السياسية ، والطلب من القيادة السياسية بمراجعة سياستها فيما يتعلق بتلك القرارات.

4- ما هو نوع و حجم التمايز في الأدوار بين الجرائد في طبيعة المساهمة في عملية صنع القرارات؟

من خلال مسار البحث ومعطيات تحليل المضمون لكل موضوع لاحظ الباحث بان هناك تمايزا في نوع الدور وحجمه و في طبيعة المساهمة في عملية صنع القرار في الجريدة الواحدة نفسها أو فيما بينها في القضية الواحدة أو القضايا المثارة فيها، ولمرحلة الاعداد للقرارات أو لمرحلة تنفيذها و متابعتها.

وتشير نتائج تحليل المضمون في الجداول الاتية الى نوع التمايز وحجمه في الأدوار فيما بين الجرائد و كما ياتي:-

أ- نوع التمايز وحجمه في مجموع أدوار الصحف في المطالبة بصنع قرار جديد.

كان حجم التمايز في استخدام الانواع الصحفية فيما بين الجرائد للتعبير عن دورها بالمطالبة في صنع القرارات للقضايا المثارة على صفحاتها كما مبين في الجدول رقم (10) بحسب حجم الاستخدام هو:-

جدول رقم (10)

حجم التمايز فيما بين الجرائد للمطالبة بصنع قرار جديد

الصحيفة / نوع القرار	خةبـــــات	ئاوێنة	رۆژنامة	مجموع المطالب
قرار توحيد الادارتين	-	-	-	-
قـــانون العمـــل الصحفي	%8	%52	%40	25
قانون تنظيم المظاهرات	-	-	%100	3

لقد تميزت الصحف الكوردية جميعها في حجم استخدام الانواع الصحفية في المطالبة بصنع قانون جديد للعمل الصحفي في كوردستان بنسب متفاوتة وكانت جريدة (ئاوێنة) اكثر ممارسة للدور بنسبة (52 %) تلتها جريدة (رۆژنامة) بنسبة(40%)و كانت جريدة (رۆژنامة) وحيدة في ممارسة دورها في المطالبة بصنع قانون المظاهرات بنسبة(100%).

ب - نوع التمايز وحجمه بالمطالبة في المحافظة على الوضع القائم

جدول رقم (11)

حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم

الصحيفة / نوع القرار	خةبات	ئاوێنة	رؤذنامة	مجمـوع المطالب
قرار توحيد الادارتين	_	_	_	_
قانون العمل الصحفي	%89	%8	%3	36
قانون تنظيم المظاهرات	%100	–	–	1

لقد تميزت جريدة (خةبات) في حجم ممارستها المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم سواء فيما يتعلق بقانون العمل الصحفي بنسبة (89%) ام قانون تنظيم المظاهرات بنسبة (100%) عن جريدتى (ئاوێنة) و (رؤذنامة) ، و ان كانت الجريدتان مارستا هذا الدور بشكل محدود بنسبة (8%) و (3%) على التوالي فيما يخص بالمطالبة بالابقاء على قانون العمل الصحفي ، كما هو مبين في الجدول رقم (11).

جدول رقم (12)

حجم التمايز فيما بين الجرائد للمطالبة بتعديل القانون القائم

الصحيفة / نوع القرار	خةبات	ئاوێنة	رؤذنامة	مجمـــوع المطالب
قرار توحيد الادارتين	–	–	–	–
قانون العمل الصحفي	%9	%31	%60	108
قانون تنظيم المظاهرات	–	%31	%69	54

ج – نوع التمايز وحجمه في دور الصحف الكوردية في المطالبة بتعديل القانون القائم، وقد تميز دور جريدتي (ئاوێنة) و (رؤذنامة) في المطالبة بتعديل القانون القائم ، وكانت جريدة (رؤذنامة) اكثر الصحف الكوردية مطالبة بتعديل قانون العمل الصحفي بنسبة (60%) وتأتي جريدة (ئاوێنة)في المرتبة الثانية في ممارسة هذا الدور بنسبة (31%) ، واقلها دورا بهذا الصدد هو جريدة (خةبات) بنسبة (9%). و تميزت جريدة

(رؤذنامة) بممارسة دور اكبرفي المطالبة بتعديل قانون تنظيم المظاهرات في الإقليم بنسبة (69%) وفي المرتبة الثانية جاءت جريدة (ئاوێنة) بنسبة (31%) ، وهذا يدل على ان الصحف المستقلة و المعارضة في الإقليم إستخدمت جميع انواع القوالب الصحفية و اكثرها في ممارستها لهذا الدور، كما مبين في الجدول رقم (12).

و من الجدير بالذكر ان عملية تحليل المضمون في البحث لم تبين – مطلقا – أي دور في مطالبة الصحف جميعا في المحافظة بالإنقسام القائم في الإقليم ، وهذا يدل علي المواقف و الاتجاهات المتطابقة فيما بينهم و الرافضة لاستمرار هذا الانقسام في الإقليم.

د– أما حجم التمايز بأدوار الصحف في وصف محايد للواقع فيما بين الجرائد من مجموع حجم الدور فقد جاء وفق الجدول (13) بحسب ترتيب حجم التمايز وكما يأتي:–

– تميزت جريدة (خەبات) بممارستها دورا واضحا في وصف محايد للواقع وتغطية الاجراءات والفعاليات المتعلقة بقانون تنظيم العمل الصحفي قبل المصادقة عليه و أثناءها، ورغم اهمية هذا الدور سواء لتنوير الرأي العام او الاستفادة منها من قبل صانعي القرار كمدخلات تبنى عليها صنع او تعديل القرارات و لكن بسبب اداء هذا الدور بشكل عفوي دون تخطيط مسبق ، وعلى سبيل المثال تغطية الندوات والمؤتمرات التي نظمت لمناقشة مشروع القانون الذي اعده نقابة صحفيي كوردستان ونشرها في اطار خبر لا يتعدى حجمه (50) كلمة دون الوقوف عند اهم نتائجها وتوصياتها فأنه يعد خبرا ناقصا دون جدوى سواء لصانع القرار أم للصحفيين أم للقاريء العادي. أما جريدتا (ئاوێنة) و(رؤذنامة) فقد مارستا الدور بالإعتمادعلى تغطية مستمرة لمراحل صنع قانون العمل الصحفي ،وبيان الاشكاليات و الاتجاهات و التداعيات المستقبلية المتعلقة بالقانون .

جدول رقم (13)

حجم التمايز فيما بين الجرائد وصف محايد للواقع

الصحيفة / نوع القرار	خەبات	ئاوێنة	رؤذنامة	مجموع المطالب
قرار توحيد الادارتين	%28	%20	%52	101
قانون العمل الصحفي	%32	%25	%%43	53
قانون تنظيم المظاهرات	%8	%25	%67	12

– الإعتماد الكبير لجريدتي (ئاوێنة) و (رۆژنامة) على التقارير الخبرية و خاصة جريدة (رۆژنامة) سمح بممارسة وصف الواقع من خلال نقل وجهات النظر المختلفة او المعلومات والحقائق المتعلقة بقانون تنظيم المظاهرات او قرار توحيد الادارتين ، وجعل منهما مؤهلتين لتكونا مصدرين للمعلومات للاطراف المعنية بتلك القوانين و القرارات وخاصة صانع القرار الكوردي ليجد ضالته من معلومات او اراء او حتى بدائل كثيرة لقراراته.

هـ– أما حجم التمايز بأدوار الصحف في المطالبة بتطبيق القرارات و تفعيل القوانين بعد صدورها فيما بين الجرائد من مجموع حجم الدور فقد جاء وفق الجدول (14) بحسب ترتيب حجم التمايز كما يأتي:–

– تميزت جريدتا (ئاوێنة) و (رۆژنامة) بممارسة دور المطالبة بتطبيق القرار وخاصة قرار توحيد الادارتين ، فقد إستخدمت الجريدتان جميع انواع الفنون الصحفية للمطالبة بتطبيق القرار وخصوصا فن الخبر الصحفي و التقارير الخبرية و الاعمدة الصحفية ، وبلغت نسبة مطالبة جريدة (رۆژنامة) في الاسراع بانهاء مظاهر الانقسام (62%) و بلغت نسبةحجم هذا الدور لجريدة (ئاوێنة) (35%).

– تفردت جريدة (رۆژنامة) بحصة الاسد في متابعتها لمرحلة تنفيذ قانون العمل الصحفي وبالتالي مطالبتها المستمرة بتطبيق القانون الصادر من البرلمان .

جدول رقم (14)

حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بتطبيق القرارات

الصحيفة / نوع القرار	خەبات	ئاوێنة	رۆژنامة	مجموع المطالب
قرار توحيد الادارتين	%8	%43	%49	147
قانون العمل الصحفي		%8	%92	50
قانون تنظيم المظاهرات	–	–	–	–

و– حجم التمايز بأدوار الصحف في المطالبة بتعديل القرارات و القوانين ذات الصلة فيما بين الجرائد من مجموع حجم الدور جاء وفق الجدول (15) بحسب ترتيب حجم التمايز و كما يأتي:

– مارست جريدة (رۆژنامة) و (ئاوێنة) دورهما في المطالبة بتعديل قوانين ذات الصلة بالقرار او القانون الجديد، و في جميع القضايا المثارة لاحظ الباحث أن الصحف الثلاث قد

مارست دورا محدودا جدا في المطالبة بتعديل قوانين ذات الصلة بالقضايا المثارة في البحث ، وعلى الرغم مما لها من أهمية كبيرة في مجتمعات مثل العراق و إقليم كوردستان و حيث خرجت للتو من حقبة مظلمة تمثلت بنظام ديكتاتوري شمولي شرعت قوانين لتضييق الحريات و كبح جماح المعارضين له ، ولذلك فمن المهم جدا في أي قرار أو قانون ان تلتفت الصحف الى هذا الجانب و لا تغفل عن القوانين التي أقرت في تلك الحقبة و المطالبة بألغائها أو تعديلها.

جدول رقم (15)

حجم التمايز فيما بين الجرائد في المطالبة بتعديل قوانين ذات الصلة

الصحيفة / نوع القرار	خةبات	ئاوێنة	رۆژنامة	مجموع المطالب
قرار توحيد الادارتين	-	%43	%67	14
قانون العمل الصحفي	_	_	%100	6
قانون تنظيم المظاهرات	_	%100	_	1

وهذه المحدودية هي ابضا نتيجة لضعف التخطيط في دراسة القضية واختيار الاساليب المناسبة لها ،و كذلك نتيجة لضعف الثقافة القانونية لدى القائمين على تلك الصحف وعدم الإعتماد على مستشارين قانونيين من أجل الإحاطة بكافة جوانب القضية.

- اما جريدة (خةبات) فلم تمارس هذا الدور_ مطلقا _ وكانت طبيعة الادوار التي مارستها بشكل رئيسي وهو المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم ، لاتلتقي مع ممارسة هذا الدور ، الى جانب ما تم الاشارة اليه سابقا من ضعف الثقافة القانونية لدى القائمين على الجريدة وعدم الإعتماد على مستشارين قانونيين من اجل الاحاطة بكافة جوانب القضية .

يتضح من معطيات المضمون للجداول جميعا في عموم البحث بان هناك تمايزا في النوع والحجم فيما بين الجرائد بالنسبة لاستخدام أنواع الفنون الصحفية أو بالنسبة لأدوارها في المطالبة بكل قضية في كل مرحلة من مراحل صنع القرار ، وهذا يعكس بدوره طبيعة مساهمة كل جريدة في عملية صنع القرارات لكل قضية في كل مرحلة من مراحلها، و هذا بدوره ينعكس

في طبيعة المساهمة و نوعها لجميع الصحف في الإقليم لتشابه أنماطها مع العينة الممثلة لها في هذا البحث .

ثانيا: التوصيات

ان الباحث يوصى الصحف بمجموع عناصرها ، والسياسيين والباحثين فى مجال الاتصال والعلوم ذات الصلة بهذا الجانب أن يتعرفوا على الملاحظات الاتية التى ظهرت فى هذا البحث كعوامل مساعدة على تحسين مساهمة الصحف فى تنفيذ دورها بشكل سليم و فاعل، و تعبر عن التوجهات الحقيقية للمجتمع الذى من شأنه أن يساهم بشكل فاعل فى عملية صنع القرار، وبخاصة فى توظيف الامكانات الصحفية جميعا من أجل الوصول الى القرار الرشيد ، فضلا عن اطلاع الرأى العام من خلال مزاولتها لهذه الانشطة:-

ا- بناء نظام اتصالي ومراكز المعلومات الملائمة مع مقتضيات العصر حيث السرعة والكفاءة. وعلى أن يتسم النظام الاتصالي بالوضوح وعدم التقيد بما ينعكس على سهولة الإنجاز وضخامة حجمه.

ب- ضرورة الإسراع في إقرار قانون حق حرية الوصول للمعلومات من قبل برلمان كوردستان ،فمشروع القانون قُدم إلى البرلمان منذ أكثر من عامين ، ولاشك أن إقرار القانون والإلتزام بتطبيقه من شأنه إزالة الكثير من الإشكاليات و الصعوبات التي تعاني منها الصحافة في الإقليم .

ج- أن يتحرى الصحف والكتاب والصحفيون جميعا وبمختلف مستوياتهم الدقة والموضوعية فى تناول المعلومات من مصادرها أثناء نشرها أو تحليلها أو ابداء وجهات النظر فيها.لإن ما يشجع متخذ القرار ويزيد من اطمئنانه من نفسه حول قدرته بإتخاذ القرار الرشيد هو حصوله على المعلومات الدقيقة عن القضية المثارة المعتمدة من مصادرها الاصلية التى هى على تماس مع الحدث مباشرة.

د- يجب على الصحف أن يكون لها دور فاعل في توفير المعرفة العلمية و المساهمة في توسيع خبرة وكفاءة قيادات إتخاذ القرار و وحداته لانها من العوامل المهمة فى تعزيز ودعم مدركاتهم وصورهم الذهنية عن القضايا المثارة في الوصول الى القرارات الرشيدة.

ان على الإعلاميين والسياسيين مسؤولية معرفة أن حجم المعلومات والخبرة النوعية لمتخذ القرار يتناسب طرديا مع (عدم اليقين) لمستقبل القرار ، وان عليهم أن يسعوا بشكل حثيث ومتفاعل من أجل تعميق هذا الوعى وتشكيله بالفعل.

فكلما إزداد حجم المعلومات والخبرة النوعية قل (عدم اليقين) بمستقبل القرار ، إزداد (عدم اليقين) بمستقبل القرار.وذلك بسبب انعكاسه–أيضا–على موضوع(التشويش) الذي يؤثر في متخذ القرار.

ان ذلك يعنى ان متخذ القرار كلما أزداد عنده حجم المعلومات ونوعها فضلا عن خبرته إدراكاته الشخصية الواسعة ذات النوعية المتميزة استطاع أن يقلل من حجم التشويش الذى يتمثل ب(المؤثرات الداخلية على إدراكاته و صوره الذهنية) التى من أهمها الغموض ونوع المشورة ذات الاغراض الخاصة ، ونوع مصدر كل منها و الصور الذهنية عن الموضوع نفسه لدى متخذ القرار ، أو أية عوامل سلبية أخرى ، وكلما قل التشويش عند متخذ القرار قل عنده عدم اليقين بمستقبل القرار ، وستبدو آثاره المستقبلية ونتائجه واضحة.وهذه هى غاية الرشد القرارى عند متخذ القرار.ان الصحف–بخاصة–تعد من ابرز مصادر المعلومات التى يجب أن تهتم بهذه المضامين وأن تتفاعل معها.

هـ– أن تكون العناصر المحيطة بوحدات إتخاذ القرار ، كالنخب المحيطة بها والفنيين (أى صاحب المشورة) ، والعناصر التى تتعامل مع المعلومات بالعرض والاتصال والتحليل والمراجعة والتشريح والذين يقومون بدور حراس البوابة في هذا المجال ، ومصادر المعلومات العلنية (الصحف) ، والإدارية والسرية الاخرى أن تكون من العناصر المتخصصة ولديها من الخبرة والكفاءة العالية ما يؤهلها على توصيل المعلومات وعرضها بشكل دقيق وموضوعى وسليم يراعى الزمن وتوفير فرصة مناقشة البدائل و أثرها فى اختيار اللحظة المناسبة لإتخاذ القرار أى (توقيت القرار). وتعد الصحف من ابرز العناصر المحيطة بمتخذى القرار.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يستدعى ذلك تدريب السياسيين والإعلاميين معا على كيفية التعامل مع الصحف ، ومعرفة مشكلات الاتصال، ومعرفة الحقائق والمعلومات بموضوعية ، ولتحقيق فهم مشترك بحيثيات عملية صنع القرار ومتطلبات تنفيذ الياتها بهدف الوصول الى القرارات الرشيدة والصائبة . وكذلك العمل على انشاء مراكز للبحوث العلمية الاتصالية والإعلامية ولبحوث الرأى العام ودعمها وتطويرها بشكل يواكب التطور العلمى المعاصر لعلوم الاتصال من أجل تسهيل تلك المهمة.

د– لقد دلت معطيات تحليل المضمون أن تعدد مصادر الإعلام وأنماطها تخلق حالة من التنافس فيما بينهما وهذا يؤدى –أيضا–الى تمايز فى الادوار و المعلوملت والبدائل التى تطرحها ، وبناء عليه يوصي الباحث بزيادة اصدار الصحف غير الرسمية اوعلى تقديم التسهيلات الضرورية من قبل السلطات الرسمية في الإقليم للصحف المستقلة التي تصدر حاليا لممارسة دورها على اكمل وجه.

ان تعدد الاصوات تؤدى الى تعدد البدائل والمعلومات وتنوعها التى من شأنها أن تساهم فى زيادة اطلاع قيادات إتخاذ القرار و وحداته على المعلومات عن القضية الواحدة المثارة بسبب قدرة هذه الوسائل على تمثيل اتجاهات الرأى العام بشكل أوسع وهذا يقلل من الغموض الذى بدوره سيقلل من عدم اليقين بمستقبل القرار عند متخذى القرارات.

و- ان أسلوب تحليل المضمون واجراءات البحث و جداوله التى إتبعها الباحث و النتائج التى توصل اليها عن طبيعة و مساهمة الصحف فى الإقليم يصلح كنموذج لتقويم نشاط الجرائد الرسمية أو شبه الرسمية في الإقليم بالدرجة الاولى والصحف الاخرى المختلفة عنها ، لذا يوصى الباحث بالاستفادة منها و تطبيقها من أجل تقويم أدائها و معرفة كفاءتها ، واداء كل قسم من أقسامها وكفاءته ، ومواقع الخلل فيها عن طريق تقويمها للفنون الصحفية التى مارستها والتى عبرت عنها بالمطالبة في أية قضية مثارة مما يمكنها من رسم الخطط لاي نوع من أنواع الفنون الصحفية التى يجب أن تمارسه بحسب نوع القضية المثارة أو كيفية الموازنة في استخدامها ، أو الى أى نوع منها تفتقر الوسيلة الإعلامية له في الاستخدام و لمعرفة أي نوع منها أفضل من غيره ، وما هو الموقع المناسب له عند الاستخدام في المساهمة بدور في عملية صنع القرار وصولا الى تقويم الوسيلة أو أي قسم بها ، أو اداء الكادر ومحاولة تطويره عن طريق تشخيص قدراته الصحفية والمهنية ، أو وضعه في القسم الذي يتناسب مع كفاءته ، و ستقود أيضا الى تشخيص نوع الدورات الصحفية التي تحتاجها الوسيلة الإعلامية واين تكمن قدراتها وابداعاتها.

ز- تكوين أجهزة لقياس الرأي العام بمختلف قطاعاته، يتوفر لها جميع الإمكانيات المادية والبشرية والمناخ الحر في تناول كل الموضوعات دون تدخل من أي جهة.. حتى يأتي القرار نتاجاً لكل الدوائر وكافة المستويات وحين يصدر فإنه يصبح جزءاً من ضمير المجتمع ويضمن الالتزام به، حيث إنه يعد تعبيراً عن غالبية الجماهير.

اولا : مشكلة البحث :

سلطة الصحافة، تعني أنها قادرة على المشاركة في مظهر من مظاهر سيادة الشعب و ذلك عن طريق الكشف الحقيقي عن رغبات الشعب واختياراته والإسهام الفعلي في صنع القرارات. وإذا كانت سلطة الصحافة قوامها الرقابة والجدل والبحث والنقد الحر ،وتمحيص الآراء ،فأنها لا تخرج عن وظيفة المداولة التي تمارسها أيضاً السلطة التشريعية ، فالمداولة بحث ونقاش في شؤون المجتمع للوصول الى القرار الرشيد. وهذا يعني ان الصحافة في بداية الالفية الثالثة شهدت تطوراً ملموساً على مستوى الفكر والممارسة والتساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه الآن هو:

هل هناك علاقة بين هذه التطورات الملموسة التي شهدتها الصحافة على مستوى الفكر والممارسة وبين دورها كمشارك حقيقي في صنع القرارات في إقليم كوردستان منذ هذه الفترة ؟هل سمح النظام السياسي للصحافة بحرية التفكير والتعبير، دون أن يسمح له بحرية التأثير – أي التأثير في صنع القرارات ؟ أم سمح له بحرية التفكير والتعبير والتأثير ؟ وهنا تكمن المشكلة البحثية.

ثانيا : أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الآتية : –

1- حسب اطلاع الباحث لا توجد دراسات سابقة في جامعات الإقليم تتناول العلاقة بين هذين المتغيرين.

2- ان تناول هذه العلاقة بين الصحافة و العملية السياسية في اطار البحث العلمي سيكون له انعكاسات ايجابية في الحركة الصحفية في الإقليم على مستوى الفكر و الممارسة.

3- كما يساعد في وضوح الرؤى المستقبلية لمعالم هذه العلاقة و ملامحها و كيفية توظيفها في خدمة الأهداف المجتمعية الكبرى و ارساء دعائم الديمقراطية و الحريات العامة .

ثالثا : اهداف البحث :

تتلخص اهداف البحث في الاجابة عن الاسئلة الآتية :

1. ماهي كفاءة الصحف الكوردية في إقليم كوردستان و فاعليتها في تقديم المعلومات او توفيرها او عرضها على وحدات اتخاذ القرار او الرأي العام عند عرض و القضايا المثارة و مناقشتها ؟

2. ما مدى مساهمة الصحف الكوردية في إقليم كوردستان في عملية صنع القرار عند عرض القضايا المثارة و مناقشتها ، وكيف توظف انواع الفنون الصحفية بالمطالبة؟

3. ماهي اساليب الصحف الكوردية في إقليم كوردستان في ممارسة دورها بالمطالبة في عمليات صنع القرار ؟

4. ماهو نوع التمايز وحجمه في الادوار بين الصحف في طبيعة المساهمة في عملية صنع القرارات ؟

رابعا : الدراسات السابقة :

يأتي أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تناولت هذة العلاقة بين وسائل الإعلام و متخذي القرار و الرإى العام و مع محدوديتها فيما يلي :-

1. دراسة (جيمس ليمارت – James Lemart) المعنونة (هل تستطيع وسائل الاتصال تغيير الرأي العام) حيث تؤكد على إن متخذ القرار السياسي يعرض لضغوط من أخبار وسائل الإعلام تؤثر في إدراكه للرأي العام، و إن أي تقويم خاطئ للرأي العام سيكلف متخذ القرار الكثير، كما تؤكد على إن الضغوط الصحفية و الضغوط الناشئة من المحيطين تقود متخذي القرار إلى تكوين تصوراتهم عن الرأي العام و إدراكهم له.

2. الدراسة التي قام بها (كارل دويتش Karl. W. Deutsch) ، (العصب الحكومي : نموذج في السيطرة و الاتصال السياسي). توصلت إلى أن بعض المعلومات السياسية التي تنقل إلى متخذي القرار السياسي عن المخرج السياسي – والتي هي التغذية العكسية – من خلال شبكة الاتصالات ومن بينها وسائل الإعلام تعني في الواقع نتائج فعله أو قراره السابق ، وهذه المعلومات الجديدة سوف تؤثر بالطبع على سلوكه اللاحق .

3. دراسة (برنارد Bernard. C.Hennessy) ، (الرأي العام) تشير إلى إن لوسائل الإعلام تأثيرا كبيراً في الولايات المتحدة على القرارات السياسية و ذلك بسبب :

أ- ن وسائل الإعلام تؤثر في القرارات السياسية لإنها قد تعطي الشعبية أو تحجبها عن متخذ القرار.

ب- إن متخذ القرار يعتقد إنها مهمة ، فهو ينظر إليها مقياساً لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.

4. دراسة الباحثين (جورج ادوارد Goerge Edwards) و (شيكانسكي Shekansky) في بحثهما (الأزمة السياسية) حيث توصلا إلى إن متخذي القرار السياسي قد يلجأون إلى استخدام وسائل الإعلام من أجل إبراز مطلب سياسي ما ليبدو وكأنه مطلب عام كي يظهروا عندما يتخذون قراراتهم بشأن

هذا المطلب وكأنهم يستجيبون للمطالب الشعبية ، وتؤكد هذه الدراسة – أيضاً – على إن متخذي القرار يستخدمون وسائل الإعلام من أجل تشكيل رأي عام مساند لقراراتهم.[1]

5. دراسة (بسيوني إبراهيم حمادة)[2] ، والتي كانت دراسة حديثة طبقت فروضها على علاقة الصحافة المصرية مع متخذي القرار في مصر في حقبة الثمانينات والذي كان يهدف التوصل عن طريقها إلى دور كل من وسائل الإعلام الحكومية الرسمية و المعارضة و المقارنة فيما بين أدوارهما ، و بين أسباب إصدار النظام السياسي في مصر القرارات السياسية .. فضلاً عن ذلك فانه توصل إلى إن صدور قرار سياسي معين يتفق مع مطالب نظام الاتصال في مصر لا تعني بالضرورة استجابة السلطة السياسية لنظام الاتصال قدر استجابتها لمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية أو دولية تشكل بيئة النظام السياسية. وهذا ما يحدث بالفعل في كل بلد و عند اتخاذ كل قرار فانه لا يعني بالضرورة أن القرار كان استجابة لنظام الاتصال أو بسب تأثيره الحاصل بسبب المطالبة ، ولكنه ربما يكون استجابة لمتغيرات أخرى – كما ذكرنا سابقاً –.

و على الرغم من إن دراسة (بسيوني ابراهيم حمادة) كانت مهمة جداً في منهجها وأسلوب تناول موضوعاتها و إجاباتها بشكل سليم عن جميع فروض البحث، ولكنه أطال فيها وكانها ليست دراسة اتصالية و إعلامية بحتة، وإنما كانت دراسة موسوعية في منهج صنع القرار درست دور النظام السياسي في كيفية الاستجابة، ومصادر إدراك متخذ القرار للسياق العام للقضايا، ويمكن النظر اليها على انها دراسات متعددة في بحث واحد – اتصالية و سياسية و تاريخية و ادارية – كانت بالأمكان أن توزع على بحوث عدة متفرقة في الاتصال السياسي وفي موضوعات أخرى قد تبدو لا علاقة لها به بسبب استقلاليتها.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تركيزها على طبيعة و حجم المساهمة التي تقدمها الصحف الكوردية لوحدات اتخاذ القرار بغض النظر عن التأثير الفعلي لهذه المساهمة في تلك الوحدات و الأسباب الكامنة وراء اتخاذ القرارات ، وتختلف في المنهج المستخدم وطريقة التحليل و الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات في البحث، فالدراسة السابقة استخدمت منهج تحليل النظم واعتمدت على طريقة تحليل المضمون و إجراء المقابلات وإستمارة الإستبيان في حين استخدمت في الدراسة الحالية المنهج الوصفي وإعتمدت على طريقة تحليل المضمون.

---

[1] عبدالمنعم كاظم مطلب الشمري ، وسائل الإعلام و عملية صنع القرار في العراق ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،بغداد ، كلية الاداب – جامعة بغداد ، 1997.

[2] بسيوني إبراهيم حمادة ،دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه منشورة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ،1993.

6. دراسة (عبدالمنعم كاظم الشمري) [1]حاولت الدراسة الاجابة عن عدة تساؤلات منها: كفاءة وسائل الاعلام و فاعليتها في تقديم المعلومات لوحدات اتخاذ القرار أو الرأي العام عند مناقشة القضايا المثارة؟ ، ومامدى مساهمة وسائل الاعلام في العراق في عملية صنع القرار اثناء طرح و تلك القضايا ومناقشتها ، وكيف توظف الفنون الصحفية بالمطالبة؟.وتوصل الباحث أن الصحافة العراقية كانت تتميز بالكفاءة و الفاعلية – ولو بشكل متفاوت من حيث الحجم فيما بينها – بالمطالبة في صنع القرارات، وقد تنوعت المعلومات التى قدمتها لمتخذي القرارات او النخب الفنية و المستشارين و ذوي العلاقة من جهة اتخاذ القرار، و التي كانت في طبيعتها تعطي رؤية واضحة عن اتجاهات الرأي العام حول قضايا البحث ،ولطبيعة القضية و الهدف منها تأثير في طبيعة المطالبة بها من قبل الجرائد جميعا. فقد توصل البحث الى أنه كلما كانت القضية لها مساس بطبيعة عمل النظام السياسي كان المطالبة بها محدودة أكثر

من غيرها في القضية التى ليس لها علاقة بذلك.

توصل الباحث الى ان الجرائد العراقية استخدمت الفنون الصحفية جميعا للتعبير عن دورها وللمساهمة فى عملية صنع القرارات ، وقد تعددت أنواع المطالب التى طرحتها كبدائل على وحدات اتخاذ القرار في الرأي العام عن طريق عرضها على صفحاتها و مناقشتها، وقدمت عن طريقها معلومات عدة مختلفة تتناسب مع هذه الانواع. وقد تفاوت حجم هذه الانواع للقضية الواحدة في كل جريدة من مجموع المطالبة فيها في الصحف العراقية ومن مرحلة الاعداد للقرار و مرحلة تنفيذ القرار.

ورغم التشابه الكبير بين موضوع الدراسة الحالية و الدراسة السابقة من حيث هدف البحث و استخدام منهج البحث و طرق جمع المعلومات و أدواتها إلا أن هناك إختلافا واضحا بينهما في النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية نظرا للإختلاف الموجود بين مجتمع البحث وعينته وحدوده في الدراستين ومن حيث طبيعة النظام السياسي و بيئة العمل الصحفي و مساحة الحرية المسموح بها و ومن حيث وجود تنوع في إتجاهات الصحف من عدمها بين الدراستين .

خامسا : القضايا التي اختيرت للبحث :

لقد اختيرت للبحث القضايا الآتية لتكون محور التحليل و البحث في الصحف الكوردية في إقليم كوردستان :-

---

[1] عبدالمنعم كاظم مطلب الشمري ، وسائل الإعلام و عملية صنع القرار في العراق ،مصدر سابق،ص١٣ – ١٤

1. القضية المتعلقة بشأن قرار توحيد ادارتي السليمانية و اربيل من 21 / 6 / 2006 الى 2010.
2. القضية المتعلقة بشأن اقرار قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة 2007.
3. القضية المتعلقة بشأن اقرار قانون تنظيم المظاهرات في إقليم كوردستان رقم (11) لسنة 2010.

واتى الاختيار لهذه القضايا لأهميتها و كونها قد حظيت بتغطية صحفية منتظمة و واسعة ومركزة في مختلف وسائل الاعلام الكوردية ولا سيما الصحف الكوردية و هذا يؤشر على ان تلك القضايا كانت على رأس اهتمامات الصحف الكوردية في الإقليم ، فضلا عن ان جميع فئات الرأي العام قد شاركت في مناقشتها و ابداء الآراء حولها.وكان ذلك مما يدلل على التفاعل بين الصحف الكوردية و بين النظام السياسي بشأن تلك القضايا.

لقد تميزت قضايا البحث من حيث طبيعتها بأنها قرارات ذات سمات داخلية بالدرجة الاولى وان كان لها ابعاد و تداعيات خارجية في بعض الاحيان ، ومع انها تعد قرارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية فأنها اكسبها تنوعا من حيث صفة القرارات. وقد نوقشت هذة القرارات و القوانين في ظل مدة زمنية واحدة وممتدة في طل نظام سياسي واحد ، فكانت مثار اهتمام النظام السياسي و تفاعله و نظام الاتصال الذي عبرت عنه الصحف الكوردية في الإقليم في آن واحد ، مما ساعد على تطور العلاقة ، ومدى التغير او الثبات في ادوار كلا النظامين السياسي و الاتصالي معا ،ان تحديد المدة الزمنية لقضايا البحث من(2006 –2010) مدة زمنية واحدة من شانه ان يوحد السمات العامة التي تتسم بها النظام السياسي و الاتصالي وادائهما وعلاقتهما ببعضهما. ومن الجدير بالذكر ان الذي ساعد الباحث ودفعه على اختيار هذه القضايا للبحث هو مشورة ومقترحات عدد من الاساتذة من ذوي الخبرة و الاختصاص في موضوع عملية صنع القرار من التخصصات السياسية و الاتصالية و علوم النفس و الاجتماع و الادارة ومناهج البحث ، فقد اشاروا الى اختيار هذه القضايا و ايدوها.

سادسا: الصحف التي اختيرت لتحليل قضايا البحث:

تعد الصحافة مصدرا مهما للمعلومات أكثر جرأة لمتخذي القرار في تقديم المعلومات والأفكار ، وبسبب تنوع مصادر المعلومات الصحفية فأن الصحافة تمارس دورها بجرأة على الرغم من توقف ذلك على ما يتمتع به الاعلام من حرية حقيقية ، ومهما يكن فأن نظام الاتصال يعد نظاما فرعيا في النظام السياسي القائم ، ولما كانت الصحافة هي الأكثر جرأة من بين وسائل الأعلام الأخرى في تقديم الحقائق و المعلومات وتصوير الواقع الى وحدات اتخاذ القرار من مصادر معلومات الأخرى التي تعمل داخل النظام السياسي والتي تعد من المصادر الرسمية و الذاتية لوحدات اتخاذ القرار ، وبسبب قدرة الصحافة على التوثيق أكثر من غيرها من

وسائل الأعلام الأخرى؛ الاتجاهات الرئيسية في الصحافة الكوردية تتمثل في صحف الأحزاب الحاكمة او الموالية للسلطة و صحف الأحزاب المعارضة و الصحافة الاهلية، لذلك اختيرت الجرائد الاتية لتمثل وسائل الاعلام عموما و الصحف الكوردية خصوصا في الإقليم وهي :-

1. خەبات: **جريدة سياسية عامة يومية ناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وتمثل الصحف الرسمية باعتبارها صحيفة احد الأحزاب الحاكمة و والمؤيدة للحكومة.**

2. ئاوێنە: **جريدة سياسية عامة اسبوعية اهلية تصدر من شركة** ئاوێنە **، تمثل الصحف المستقلة و الناقدة للحكومة.**

1. رۆژنامة: **جريدة سياسية عامة اسبوعية تصدر من حركة التغيير المعارضة ، تمثل الصحف التي تصدر من أحزاب المعارضة.**

سابعا : الإطار الزمني للبحث :

يتحدد الإطار الزمني للبحث في المدة الممتدةمن (1/1 /2006) الى (2010/12/31) وهو تاريخ توقيع رئيس إقليم كوردستان على قانون تنظيم المظاهرات وقد أعقبته احتجاجات جماهيرية و صحفية واسعة رافضة للقانون.

ثامنا : مجتمع االبحث :

لقد قام الباحث بحصر شامل لجميع انواع الفنون الصحفية التي مارستها الصحافة الكوردية من خلال دورها في المطالبة بشأن القضايا المثارة و المعتمدة في هذا البحث بدون استثناء ، ابتداء من صدور العدد الأول لجريدتي (ئاوێنە) بواقع (255) عدد و (رۆژنامة) بواقع (614) عدد و جريدة (خەبات) من العدد (2018) بواقع (1644) عدداً وكل ما ذكرناه يكون كما يأتي :

3. جريدة (خەبات) ابتداء من (2006/1/1) من العدد (2018) الى العدد (3662) من(2010/12/31)

4. جريدة (ئاوێنە) ابتداء من (1/1/ 2006) من العدد (1) الى العدد (255) من(2010/12/28)

5. جريدة (رۆژنامة) ابتداء من (1/1/ 2007) من العدد (1) الى العدد (614) من(2010/12/28)

وتبدأ عملية تحليل مضمون الصحف من تأريخ (1/ 1 / 2006) بالنسبة للقضية المتعلقة بشأن الاتفاق المبرم بين الحزب الديقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني حول توحيد ادارتي السليمانية واربيل وتشكيل حكومة موحدة والى (2010/12/31) حيث لم تكتمل عملية التوحيد حسب

الإتفاق المذكور، والى (1 /1 /2006) بالنسبة للقضية المتعلقة بشأن اقرار قانون العمل الصحفي في كوردستان ثم تعديله في تأريخ (22 /9 /2008) والى (2010/12/31) حيث تابعت الصحف مدى تطبيق القانون، والى أوائل سنة (2008) بالنسبة للقضية المتعلقة بشأن إعداد مشروع قانون تنظيم المظاهرات ثم إقراره من قبل البرلمان في (3 /11 / 2010) و التوقيع عليه من قبل رئيس إقليم كوردستان.ولم يستثن الباحث اي نوع من انواع الفنون الصحفية التي تعرضت لهذه القضايا المثارة لاعتقاده بأنه لايمكن ان ينحصر اثر المطالبة على وحدات اتخاذ القرار او متخذي القرار بتحقيق الحافز في ادراكهم بنوع المطالبات أو عددها او زمنها ، ولعدم وجود ما يدلل على اي من المطالب هو الذي سبب الاستجابة فقد يكون احد المطالب الذي لايتوقع الكاتب او الرأي العام قد تساوق مع اتجاهات ومتخذ القرار و ادراكاته او عناصر وحدة اتخاذ القرار دون المطالب الأخرى نظرا لأسباب غير مدركة او قد لاتدرك من قبل الباحثين ، ولذا عمد الباحث الى الحصر الشامل لجميع انواع الفنون الصحفية التي مارستها الصحافة الكوردية بالمطالبة بالنسبة للقضايا المثارة. تمثل جميع الصحف الموالية و المعارضة و الأهلية الصادرة في إقليم كوردستان مجتمع البحث و بعد استشارة الاساتذة الكرام يرى الباحث من الضروري اختيار صحيفة تابعة للاحزاب الحاكمة و صحيفة معارضة و اخرى أهلية كعينة البحث و لضمان تمثيل كل الأشكال الموجودة في الصحافة الكوردية.

تاسعا : منهج البحث و أجراءاته :

أ- منهج البحث

اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي الذي يهدف الى تسجيل الحقائق تسجيلا وصفيا بإتباع المنهج العلمي ، أي عرض خصائص الموضوع بطريقة موضوعية و دقيقة وصولا الى ابراز واقع الموضوع وأسباب ظهوره و وظيفته و أهدافه.

و يستطيع الباحث في البحوث الوصفية أن يستنتج وجود الأرتباط بين متغيرات معينة و بين المتغير الذي يجري البحث عنه ، وأن ينبه على علاقة الترابط بين الظواهر. والباحث في البحوث الوصفية –و حسب ما يمليه عليه هدف البحث- يُعنى بالتفسير و المقارنة ، و كذلك الأجابة عن عوامل التغيير و كيفيته و كون الموضوع الذي يتصدى له الباحث قد تطلب ذلك فكان لزاما على الباحث أتباعها في خطوات تنفيذ هذا المنهج.

و إستخدم الباحث كذلك طريقة تحليل المضمون في تحليل و تتبع طبيعة مساهمة الصحف الكوردية بالمطالبة في صنع القرار المتعلق بالقضايا المثارة في البحث و سيوضح الباحث كيفية الأعتماد على هذه

الطريقة في هذا الفصل. و قد كان لزاما على الباحث في مثل هذا البحث ان يعتمد –أيضا– على إستخدام المنهج التاريخي من خلال تعامله مع مختلف أوعية المعلومات أو تتبعه للتطور التاريخي للنظام السياسي و الأعلامي أو القضايا المثارة فيه.

ب– إجراءات البحث

أتبع الباحث طريقة (تحليل المضمون) لبيان الأدوار التي قامت بها الصحافة الكوردية بالمطالبة بشأن قضايا البحث عن طريق تحليل وحدة الموضوع لأنواع الفنون الصحفية التي مارستها بالمطالبة ، وتحديد موقع استخدام الجرائد للفنون الصحفية،وتتطلب إجراءات البحث أن يقوم الباحث بتحديد الإجراءات المنهجية التي قام بها في عملية تحليل المضمون، وفيما يلي أهم تلك الإجراءات:

1– وحدة تحليل

حدد الباحث في التحليل الفكرة التي تعبر عن (وحدة الموضوع) فعند قراءة الموضوع الصحفي في الوسيلة الأعلامية (الجريدة الواحدة) من قبل الباحث ، قام بتحديد نوع المطالبة التي مارست الجريدة فيها دورها، أي أعطاء فكرة واحدة للموضوع تعبر عن هدف الموضوع الذي مارست فيه الجريدة دورها بالمطالبة عن طريق أنواع الفنون الصحفية المختلفة المنشورة على صفحاتها.

2– فئات التحليل :

وقد حدد الباحث (21) فئة رئيسة للتحليل ، تندرج تحت (3) محاور وذلك بعد ان اعتمد تصنيفاً بعدياً في استخراج تلك الفئات من الموضوعات الصحفية التي تناولت القضايا المثارة في الجرائد الثلاث محل البحث . مع عدم تجاهل المعطيات التي افرزها الإطار النظري للبحث. وندرج فيما يأتي المحاور والفئات الرئيسة

المكونة لها ، مع توضيح المعنى المراد بكل فئة ، إذ ان مثل هذا الاجراء يساعد في التعريف بالفئات على نحو دقيق:

<u>أولا</u>: تصنيف المطالب للقضية المثارة في وسائل الأعلام ، وتحديد مفهوم كل مطلب والذي يبين الدور الذي مارسته الجريدة الواحدة بالمطالبة في القضية المثارة فيها. و قد حدد الباحث التصنيف الآتي للمطالب و الذي أعتمد في التحليل لمرحلتي الأعداد للقرار ، و تنفيذه و متابعته:

أ– المطالبة بصنع قرار جديد (للقضية المثارة)

ب– المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم(و هذا يعني المطالبة بأبقاء القوانين و القرارات القائمة المتعلقة بالقضية المثارة و عدم تغييرها).

ج- المطالبة بتعديل الوضع القائم.(أي المطالبة بعدم تغيير الوضع القائم انما المطالبة –فقط- بتعديل بعض جوانبه فيما يتعلق بالقضية المثارة).

د-المطالبة بتعديل القرارات و القوانين ذات الصلة بالوضع القائم.(أي المطالبة بأبقاء الوضع القائم ، والمطالبة بتغيير ما له صلة به من أجل تحسين سير تنفيذه)

هـ- دور محايد من خلال وصف الواقع فقط ، دون أبداء رأي في التغيير أو المحافظة على الوضع بالنسبة للقضية المثارة.

و- المطالبة بتفعيل القرار أو القانون ، وإزالة العوائق التي تحول دون تطبيقه.

ز- تأييد القرارالجديد ودعوة الرأي العام الى دعمه.

ثانيا: تحديد أنواع الفنون الصحفية التي مارست عن طريقها الجريدة الواحدة من جهة أو التي مارست عن طريقها الجرائد مجتمعة من جهة أخرى دورها بالمطالبة في القضية المثارة و التي بلغت أحد عشر نوعا من الفنون الصحفية ، وهي:(المقال الأفتتاحي ، العمود الصحفي، الحديث الصحفي ، المؤتمرات الصحفية ، التحقيق الصحفي ، بريد القراء ، الخبر الصحفي ، التقرير الصحفي ، الكاريكاتير ، المقال، استطلاعات الرأي).

ثالثا: بيان موقع كل نوع من الفنون الصحفية على الجريدة لبيان درجة الأهمية لكل جريدة ، أو الأنواع كلها للقضية المثارة فيها.و قد حددت درجة الأهمية بموقعهاعلى:

أ-الصفحة الأولى، ب- الصفحات الداخلية، ج- الصفحة الأخيرة

3-خطوات التحليل:

أعد الباحث إستمارة عمل لتحليل المضمون لتسهيل عملية جمع المعلومات وتصنيفها و تبويبها لتحقيق أهداف التحليل، تملأ من قبل الباحث و فيما يأتي عرض للمعلومات التي تضمنتها هذه الأداة و هي:

أولا: تتضمن الإستمارة تدوين المعلومات العامة الآتية:

أ- إسم القضية المحددة في البحث للتحليل.

ب- المرحلة التي ستحلل فيها القضية .

ج- إسم الجريدة التي ستحلل فيها القضية.

د- تاريخ تحليل المضمون.(للإستفادة منه في الأهتداء عند التحليل مرة أخرى من قبل الباحث أو الباحثين الآخرين لغرض بيان صدق التحليل).

ثانيا: المعلومات الرئيسية و الخاصة بأهداف البحث التي حددت وفق جدول خاص في الإستمارة و التي هي:

أ. تاريخ المطالبة :(تاريخ نشر نوع الفن الصحفي الذي مارست الجريدة عن طريقه المطالبة للقضية المثارة فيها).

ب. نوع الفن الصحفي.

الدور الذي مارست فيه الجريدة المطالبة للقضية المثارة.(و يتضمن نوع المطالبة المحددة في أ–ب–ج–د–هـ–و–ز) من الفقرة (2) من (أولا) في إجراءات البحث).

ج. الموقع الذي مارست فيه الجريدة مطالبتها للقضية المثارة (و حسب ما محدد في (أ–ب–ج) من الفقرة (2) من (ثالثا) في (إجراءات البحث).

د. فكرة الموضوع.(تلخص بشكل موجز لبيان نوع المطالبة للقضية المثارة و التي تدلل على أحد الأدوار المذكورة من الفقرة (2) من (أولا) في إجراءات البحث).

ويمكن أن يدون الباحث في إستمارة عمل تحليل المضمون أية ملاحظات أخرى ان تطلب البحث ولما يسهل هدف البحث أو يخدمه .

4. الصدق والثبات :

أ– صدق الأداة

ولغرض تحقيق درجة الصدق في التحليل تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين• الذين تؤخذ ملاحظاتهم لتكون مستوفية علمياً للتطبيق بعد إجراء تعديل لبعض الفئات الواردة فيها. وبعد الموافقة عليها تم اعتمادها مع الأخذ بما وضع من ملاحظات وتصويبات ، وبعد عرضها والموافقة عليها من قبل الأستاذ المشرف على البحث . وقد تم احتساب نسبة اتفاق المحكمين على فئات التحليل عن طريق استخراج النسبة المئوية لاتفاقهم على كل فئة من فئات التحليل على حدة ، ثم استخراج النسبة المئوية لاتفاقهم على فئات وقضايا التحليل جميعها فقد بلغت نسبة اتفاقهم 97.75%.

ب– الثبات

اما ثبات التحليل توجد طرقتين لايجاد ثبات التحليل[1]:

• المحكمون الذين عرضت عليهم إستمارات تحليل المضمون هم :

1–د.آزاد رمضان مدرس عميد المعهد التقني الاداري – اربيل

،2– د.منهل عبدال مدرس رئيس قسم المكتبات و المعلومات بالمعهد االتفني الاداري – اربيل

3– د. دلير احمد مدرس رئيس قسم الإعلام بالمعهد التقني الإداري – أربيل

[2] **د.سمير محمد حسين،دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الاعلام(عالم الكتب القاهرة،1999)، ص311.**

1. **الاتساق بين المحللين القائمين بالتحليل أي بمعنى ضرورة توصلباحثين اثنين من الباحثين الى النتاجات نفسها عن طريق تصنيف فئات التحليل ووحداته نفسها على المضمون نفسه.**
2. **الاتساق عبر الزمن: أي بمعنى ضرورة توصل الباحث الى النتائج نفسها بتطبيق فئات التحليل ووحداته نفسها اذا تم اجراء التحليل في اوقات مختلفة**

وفي بحثنا الموسوم تم اعتماد الطريقة الثانية لاجراء ثبات التحليل اذ تم التحليل مرتين تفصل بين كل مرة مدة شهر واحد، وقد ظهرت النتائج متطابقة الا بتغيرات قليلة حدثت دون أن تؤدي الى ظهور فئة جديدة.

وبتطبيق معادلة هولستي لقياس ثبات التحليل وهي :-

$$R = \frac{2(C_1, C_2)}{C_1 + C_2}$$

إذ ان :-

R = معامل الثبات

C_1, C_2 = عدد الفئات التي اتفق عليها الباحث في اثناء التحليلين .

$C_1 + C_2$ = مجموع الفئات التي تم تحليلها في المرتين

وبالتعويض ظهر ان :-

معامل الثبات = $\frac{21\times2}{21+21}$ **= 100 وهي درجة ثبات عالية.**

عاشرا : صعوبات البحث :

لقد واجه الباحث عدة صعوبات خلال اعداده لهذا البحث كان من ابرزها:-

1. **محدودية مصادر المعلومات.**
2. **ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال**

تمهيد

)من المفاهيم التي تم تناولها منذ Estate Fourth ان مفهوم السلطة الرابعة للصحافة (القرن الثامن عشر، وتعني ان سلطة الصحافة تتنافس مع باقي السلطات في المجتمع. ويشكل هذا المفهوم أساسا لمفهوم أكثر حداثة منه نما خلال العقود الماضية وهو وظيفة "كلب الحراسة والذي يضع للصحافة والإعلام دورا محوريا للنيابة عن الشعب في متابعة المؤسسات الإجتماعية الأخرى وحراستها. وعلى مستوى الواقع يتجسد هذا الدور في المساءلات المستمرة لأداء الحكومات والمجالس القضائية والتشريعية في المجتمعات، وتعريف المواطنين بطبيعة العمل والنشاط التي تمارسه هذه الأجهزة .[1]

وتزايدت في الآونة الاخيرة و بشكل مطرد الادوار السياسية للصحافة حتى غدت عاملا مؤثرا في إحداث ثورات شعبية وتغييرات سياسية غير مسبوقة في المنطقة،وهذا مؤشر إلى اهمية الإتصال السياسي والصحافة و تأثيرهما كوسيلتين مؤثرتين من وسائل الإتصال السياسي.

وفي هذا السياق نرى ان التطورات المذهلة في نظم الإتصالات الحديثة قد ضيقت الخناق على الانظمة الشمولية والدكتاتورية فلم يعد بامكانها منع شعوبها من حرية تلقي المعلومات، فالوسائل والتقنيات الحديثة تضمن الان في أضعف الأحوال إخفاء المعلومات عن عين الرقيب وان لمحها بالبصر فانها في أكثر الأحيان غائبة عن بصيرته لانه غالباً ما يكون قاصر الفهم في كثير من البلدان ذوات النظم الشمولية، ومع إستسلام الكثير من هذه النظم مرغمة لنواتج ثورة الإتصال بانها بدأت تدرك ان تكنولوجيا الإتصال لم يعد أمامها حاجز يحول دون إستكشاف جحورها إلا وتوصلت أو ستتوصل اليه، ويكفي ان نتذكر ان الانظمة الاستبدادية لم تكن تجرؤ _في البدء_ على إدخال خدمة إستقبال البث عبر الأقمار الصناعية أو إستخدام الهاتف النقال أو إشاعة الانترنيت لانه يعرف خطورة اطلاع الشعوب على حقائق وفضائح الانظمة، و يبقى الدافع السياسي من الدوافع الرئيسية التي تحرك أغلب الانظمة السياسية باتجاه حجب المعلومات عن المتلقي و في محاربتها للصحافة .[2]

---

[1] علي بن شويل القرني، معالجة الصحافة السعودية للقضايا المحلية:دراسة تحليل مضمون في علاقة الصحافة بالسلطة، بحث منشور في الانترنت على الرابط التالي :*www.faculty.ksu.edu.sa*

[2] سرحان محنة، الإعلام العراقي ..الواقع وتحديات النهوض به، بحث منشور في الانترنت على الرابط التالي : www.parliament.iq/media/1.doc

وصاحب هذه التغييرات بروز أشكال متعددة للصحافة السياسية في الدول النامية من صحف مستقلة و معارضة ومواقع ألكترونية، و التي ساهمت في تشكل سلطة فاعلة و مؤثرة في النظام السياسي وتحاول القيام بمراقبة اعمال الحكومة، وان كان بخطى بطيئة وتواجه ضغوطات ومعوقات كثيرة، لذلك من المفيد الوقوف عند مفاهيم الصحافة و الإتصال السياسي و وظائف الصحافة السياسية في المجتمع والاشكاليات الموجودة في العلاقة بينها و بين السلطة السياسية. فمنذ بداية ظهور الصحافة تفاوتت العلاقة بين الصحافة والسلطة بين شد وجذب، وظهرت رؤى ونظريات، ترصد واقع هذه العلاقة، وتحدد، على أساسه العلاقة بين الصحافة والسلطة. أو بلغة أكثر تحديداً، دور الصحافة في المجتمع، ومقدار ممارستها لحريتها.

المبحث الاول

مفهوم الصحافة – خصائصها – اشكالها

لا : مفهوم الصحافة

على الرغم من المحاولات الكثيرة لتعريف الصحافة ومع تعدد التعريفات ، هناك من يرى انه لايوجد تعريف دقيق للصحافة، فالبعض يعتبرها حرفة، والبعض الآخر يعرفها بانها فن، في حين يؤكد المثاليون بانها رسالة قبل كل شيء، والصحافة كمهنة بمفهومها صناعة نشر الصحف الدورية المطبوعة والكتابة فيها وهذا العمل ينقسم الى عدة فروع أهمها التحرير والأخراج والأدارة والإعلان والتصوير...الخ والصحافة تعني أيضا فن تسجيل الوقائع اليومية بدقة ونظام وذوق سليم مع الأستجابة لرغبات الرأي العام و توجيهه والأهتمام بالجماعات البشرية وتناقل أخبارها ووصف نشاطها ثم تسليتها،وتزجية أوقات فراغها،وعلى هذا فان الصحافة هي مرآة تنعكس فيها صورة الجماعة وآراؤها و خواطرها.[1]

تسمى الصحافة في الانجليزية(Journalism) من الأصل (Journal) أحد مشتقات كلمة(Jour)الفرنسية، أي يوم، وكلمة (Journal)في الفرنسية تعني في الأساس يومي من يوم،أما الجريدة فتسمى بالفرنسية (Journale)أي يومية وبالانجليزية (News paper)وهي كلمة من الكلمات المركبة من (News)أي أخبار و (Paper)أي الورق ومعناها مجردة من ورق الإخبار.وتستخدم كلمة (Press)الانجليزية بمعنى الصحافة،وتعني شيئا مرتبطا بالطبع والنشر والإخبار والمعلومات وكذلك (Journalism)بمعنى الصحافة و(Journalist)بمعنى الصحفي .[2]

وكلمة (Journalism)كمفهوم اقرب للدلالة على الصحافة كعلم وكدراسة، وككتابة صحفية، وكنظرية. ولذلك نراه يستخدم بمعان متعددة[3]:

- النشاط_ العمل الفكري _الأدبي للصحفيين.
- مجموعات الصحف الدورية.
- جميع الصحف _وكالات الانباء_القسم التحريري في الاذاعة والتلفزيون.
- فرع من العلوم الإجتماعية.

---

[1] مجد هاشم الهاشمي،الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة(عمان،دار المناهج للنشروالتوزيع، 2006)، ص70

[2] محمد فريدعزت،القاموس الموسوعي للمصطلحات الإعلامية (القاهرة، دار العربي للنشر و التوزيع ،2002)،ص312– 313

[3] أديب خضور، مدخل الى الصحافة (نظرية و ممارسة (بلا،2000)، ص9

أما بوند فقد عرفها بانها " جميع الطرق التي تصل بواساطتها الانباء والتعليقات الى الجمهور وكل ما يجري في العالم مما يهم الجمهور وكل فكر و عمل ورأي يثير تلك الأحداث و يكون المادة الأساسية للصحفي ". [1]

وتعرف الصحافة بانها مهنة من يجمع الإخبار والآراء و ينشرها في صحيفة أو مجلة، والصحيفة هي مجموعة صفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة وتتضمن أخبار السياسة والإقتصاد، والإجتماع، والثقافة، وما يتصل بها[2]، ويعرفها البعض بانها المؤسسة التي تنشر الإخبار والآراء بشكل منتظم في جميع المجالات في المجتمع .[3]

ويرى فاروق أبو زيد ان الصحافة كلمة تستخدم للدلالة على أربعة معان[4]:

المعنى الأول: الصحافة بمعنى الحرفة أو المهنة، ولها جانبان : جانب يتصل بالصناعة والتجارة من خلال عمليات الطباعة والتصوير والتوزيع والتسويق والأدارة والإعلان. وجانب يتصل بالشخص الذي أختار مهنة الصحافة، فمنها اشتقت كلمة الصحفي، أي الشخص الذي يحصل على الإخبار ويجري الأحاديث، والتحقيقات الصحفية وكتابة المقال والتعليق الصحفي وكافة الفنون الصحفية الأخرى.

المعنى الثاني: الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالإخبار، والأحاديث والتحقيقات الصحفية، والمقالات، وغيرها من المواد الصحفية. وهي بهذا المعنى تتصل بالفن والعلم، فهناك فنون التحرير الصحفي بإختلاف انواعها،من فن الخبر، الى فن الحديث، وفن التحقيق والمقال وفن العمود،وهناك فنون الأخراج الصحفي وهي كذلك متنوعة.

المعنى الثالث: الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر فيه، فالصحف دوريات مطبوعة تصدر منه عدة نسخ، وتظهر بشكل منتظم وفي مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة.

المعنى الرابع: الصحافة بمعنى الوظيفة التي تؤديها في المجتمع الحديث، أي كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والانسان الذي يعيش فيه، وهي بهذا المعنى تتصل بطبيعة الواقع الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع ،الذي تصدر فيه الصحيفة، ونوعية النظام السياسي،

---

[1] فريزر بوند، ت . راجي صهيون وابراهيم داغر،مدخل الى الصحافة(مؤسسة بدران و شركاؤه، 1964) ،ص10

[2] هاني الرضا ورامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية(بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998) ، ص12

[3] عبدالخالق ابراهيم، رؤلى رؤذنامةطةرى لةدروست بوونى بريارى سياسيدا (هةوليَر، دةزطاى توىَذينةوة و بلاَوكردنةوةى موكريان، 2009)، ل26

[4] فاروق أبو زيد،مدخل الى علم الصحافة(القاهرة ،عالم الكتب للنشر والتوزيع،2007) ص37-46

والإجتماعي القائم بالأيدولوجية التي يؤمن بها هذا المجتمع. وهو الأمر الذي انتج المدارس الصحفية المتباينة.

ويرى الكثير من خبراء الإعلام، ان الإعلام والصحافة هما شيء واحد.وفي رأيهم لا تقتصر كلمة الصحافة على المواد المطبوعة، وانما تشمل كافة وسائل وأجهزة الإعلام. ويقسمون الصحافة الى: الصحافة المطبوعة. والصحافة المسموعة، أي الاذاعة ,والصحافة المرئية أي التلفزيون. بينما يرى آخرون ان الصحافة هي أجهزة الإعلام والإتصال الرئيسية، واقواها أثرا وأبقاها تأثيرا.[1]

وتصف موسوعة (انكارتا) التي تصدر على شبكة الانترنت، الصحافة بانها جمع وتقييم ونشر الحقائق عن الأحداث الجارية. وترى ان الصحافة لاتتضمن فقط المواد المطبوعة، مثل الجرائد والدوريات، ولكنها في القرن العشرين، تتضمن وسائل أخرى، مثل الراديو والتلفزيون وخدمات شبكات الحاسبات الألكترونية.

وبناءاً على ماتقدم من تعاريف فان خصائص الصحيفة الحقيقية وكما حددها العالم الألماني (أوتوجروت) تعتمد على عدة معايير وهي[2] :

- ان تصدر الصحيفة دوريا مرة على الأقل في الأسبوع .
- ضرورة استخدام الأستنساخ الآلي.
- حق أي شخص يستطيع دفع الثمن في الوصول الى المطبوعة.
- ان تكون المطبوعة متنوعة المضمون وان يمس الأهتمامات العامة لكل فرد.
- ان تكون ملاحقة للأحداث الجارية متسمة بالأستمرارية والترابط في التنظيم.

ثانيا : أشكال الصحافة في الدول النامية

تتعدد أشكال الصحافة الموجودة في الدول حسب طبيعة النظام السياسي ودرجة الحرية المتاحة لها ومستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي و الثقافي الحاصل في تلك البلدان ، حيث توجد صحف رسمية او موالية للسلطة وهي السمة البارزة في الانظمة الصحفية في الدول النامية ، وصحف مستقلة أي التي لا تعبر عن آي اتجاه سياسي معين ولا تتبنى إيديولوجية بعينها ولاتعبر عن حزب سياسي معين و منفتحة صفحاتها على كل الآراء والإتجاهات السياسية والإجتماعية ولكل صاحب رأي على اختلاف رؤاهم، وصحف حزبية وهي

---

[1] ابراهيم شبل،الصحافة بين الفن والسياسة(الاسكندرية،هبة النيل العربية للنشر والتوزيع،2010)، ص39

[2] مجد هاشم الهاشمي ،الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، مصدر ساق، ص73.

الصحف التي تصدر عن أحزاب معينة (حاكمة أو معارضة) لتكون لسان حال الحزب وتعبر عن فكره و اتجاهه وتدافع عن مواقفه وسياساته وتطرح رؤيته الخاصة للقضايا.[1] لذلك نحاول ان نقف عند هذه الاشكال بشيء من التفصيل :-

. الصحافة الموالية او(الموجهة)

وهذا الشكل من الصحافة اقرب الى مفهوم الصحافة والإعلام في النظريتين السلطوية والشيوعية، ويتمثل في ان تعمل وسائل الإعلام في إطار دور ناقل لكل ما تتوجه به الحكومات والأحزاب الحاكمة إلى مواطنيها من إيديولوجيا وسياسات وبرامج وتعليمات، وهذا ما يمكن ان نصفه بالإعلام الموجه من السلطة. وكان وليام رو (Rugh) قد أشار إلى ان من بين انواع الصحافة العربية الصحافة الموالية (Loyalist Press) وقد حدد بعض معالم هذه الصحافة في عدد من النقاط[2] :

أ- تدرك الصحافة و وسائل الإعلام ما ترغبه الحكومات من خلال الخبرات المتراكمة من العمل الإعلامي.

ب-التأثير والنفوذ الحكومي وارد من خلال التعيينات الرسمية لرئاسات التحرير ومسؤولي الإعلام الذين يقومون بدور إدارة العمل الإعلامي وفق الخط الرسمي.

ج- تعمل وكالة الانباء الرسمية على إرسال إشارات معينة تعكس الرأي الرسمي للدولة، وتقوم وسائل الإعلام الأخرى بتبني هذا الدور.

د- تنظم الحكومات اجتماعات دورية مع القيادات الإعلامية بصفة خاصة او معلنة لتمرير السياسات الحكومية وتبنيها من خلال وسائل الإعلام.

. صحافة المعارضة

وهي، كما يقول فريزر بوند، واسطة التعبير عن الأقليات، سواءاً كانت أقليات سياسية، فشلت في الوصول إلى السلطة، بالطريق الديموقراطي، أو أقليات دينية، أو عرقية، أو لغوية. واذا كانت المعارضة، ومن ثم صحافتها، من الظواهر، التي لا يمكن ان يخلو منها مجتمع، من المجتمعات، فان وجود صحافة المعارضة يخضع لاعتراف النظام السياسي، بالمعارضة نفسها، ومنحها حرية العمل، والتنظيم، والتعبير، كما يخضع للمساحة، التي يمنحها النظام الإعلامي لها، في أصوله القانونية.

---

[1] **أشرف صالح،محمود علم الدين، مقدمة في الصحافة(القاهرة، مركز جامعة القاهرة،2004)، ص121-125.**

[2] **وليم ايه روو (ت:د.موسى الكيلاني)، الصحافة العربية –الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في الوطن العربي ،113 – 134.**

وفي الدول، التي تتبنى النظام الإعلامي الليبرالي، يختلف النظر إلى صحافة المعارضة، من دولة إلى أخرى، حسب النظام، السياسي المتبع، وما اذا كان نظاماً ثنائياً، أو متعدداً؛ ففي ظل نظام الحزبين السياسيين، الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتمتع الصحافة بمساحة واسعة، من الحرية، في علاقتها بالسلطة السياسية، واستقلالها، عن سلطة الدولة، التي يشترك الحزبان، معاً، في السيطرة عليها، الأمر الذي أدى إلى تراجع أهمية الصحافة الحزبية، من جانب، وتضاؤل اهتمام الحزبين بإصدار صحف خاصة بهما.

وفي بريطانيا كثيراً ما تواجه الحكومة الحزبية رغبة الصحف، ومحطات الاذاعة، والتليفزيون، التي يحق لها الإشراف عليها، في الخروج من إطار الحزبية، وإظهار استقلالها، من خلال عدم تلبية رغبات الحزبيين، بعدم النشر، أو النشر حول موضوع ما.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن القول بوجود صحافة معارضة، بالمفهوم الحزبي، في هذا النظام، حيث ينظر للصحافة، عموماً، وليس الصحافة الحزبية فقط، على انها صحافة رقابة شعبية (Public Wath Dog)بمعنى انها تراقب الحكومة، والسلطة السياسية، بصفة عامة، لحساب الجمهور العام. استناداً إلى الاعتقاد بان مراقبة الحكومة هي الوظيفة، أو الدور الأساسي للصحافة، الذي يفوق كل وظائفها الأخرى، في الأهمية، على أساس ان مثل هذا التدخل سيؤثر على وظيفة المراقبة وان الصحافة، التي تخضع للتنظيم، ستكون عرضة للضغوط السياسية.[1]

ويقتصر وجود صحافة المعارضة، في هذا النظام (الليبرالي)، على ما تصدره جماعات المصالح، أو ما يطلق عليه الأحزاب الثالثة، من صحف. وينحصر دورها، في مناصرة قضايا محددة، أو معارضة سياسات معينة، كمحاربة التمييز العنصري، ومنع الخمور، ومقاومة الحروب، وصناعة الأسلحة النووية... الخ.

وبالنسبة لدول العالم الثالث، لا يمكن إصدار حكم جامع على مفهوم صحافة المعارضة فيها لاختلاف الانظمة الإعلامية داخل العالم الثالث اختلافاً كبيراً، حيث تتنوع قوانين الإعلام، وتتذبذب بين الحرية وبين تقييد الحرية، وبين الملكية العامة والملكية الخاصة، ووفقاً لطبيعة النظام السياسي يتحدد الاعتراف بالمعارضة، والسماح بصحافة المعارضة؛ ففي الدول، التي تتبنى نظام الحزب الواحد، يمتلك الحزب كل وسائل الإعلام، وفي الدول، التي أخذت طريقاً سياسياً، يسمح بالتعددية السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، سُمح فيها للصحف المعارضة بالظهور، والعمل إلى جانب صحف الحكومة، وان ظل الحزب الحاكم، الذي كان، في الأصل، الحزب الواحد، أو حركة التحرير، يسيطر على غالبية الصحف:

---

[1] **ابراهيم شبل ، الصحافة بين الفن و السياسة ، مصدر سابق ، ص 129 –132.**

.الصحافة الأهلية او المستقلة

وهي صحف تصدر من جهات غير حكومية او حزبية ، ولا تنتمي الى ايدولوجية سياسية معينة، وتمول من القطاع الخاص لاهداف ربحية،وتتميز بالاستقلالية في التمويل وتناولها للقضايا التي تهم المجتمع والصالح العام ،وتحاول من اجل ذلك مراقبة اعمال الحكومة وتقييم ادائها وتنوير الرأي العام ، لذلك توصف الصحافة المستقلة و الحرة بانها اكسجين الديمقراطية لانه ليس بوسع اي منهما البقاء بدون الآخر[1] ، ويمكن تحديد اهم المباديء التي تقوم عليها الصحافة المستقلة على النحو الآتي[2]:

أ- ان تعتمد على تمويل ذاتي و مستقل.

ب- ان تكون مستقلة في ممارسة العمل الصحفي و في سياساتها الإعلامية وبعيدا عن تدخلات الجهات الرسمية او السياسية.

ج-ان تكون منفتحة على كافة الإتجاهات السائدة في المجتمع ،لجذب عدد كبير من القراء وزيادة المبيعات والارباح ، و يعد هذا امرا جوهريا لاستمرارها.

د- ممارسة النقد ازاء سياسات و قرارات الحكومة، والمؤسسات الإجتماعية الاخرى ، بغرض بناء مجتمع مدني و حضاري.

هـ- الاهتمام بالتعددية السياسية و الثقافية ،و الالتزام بنشر الرأي و الرأي الآخر والوقوف على مسافة واحدة بينهما.

---

[1] بياظ (طؤظار) ، ذ (9) بوهارا 2002 ، ريبين رةسول ئيسماعيل ، كؤمةلَطةى مةدةنى و رؤذنامةطةرى ئازاد ، ل 174

[2] ديبرا بونر، دليل الصحافة المستقلة(مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الامريكية،2006)، ص2

[3] هيَرش رةسول ، رؤذنامةى ئةهلى لة باشورى كوردستان 1994- 2002 (سليَمانى ، ضاثخانةى روون ، 2006) ، ل 17-18

المبحث الثاني

الإتصال السياسي مفهومه– مداخله النظرية– العوامل المؤثرة فيه

أولا : مفهوم الإتصال السياسي

يعتبرالإتصال السياسي نشاطا سياسيا يقوم به الساسة و الإعلاميون و أفراد المجتمع و يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية و تؤثر في الرأي العام و الحياة الخاصة للأفراد و الشعوب من خلال وسائل الإتصال المتنوعة، وهو مايعكسه نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها حيث يتخذون من وسائل الإعلام منبرا لأيصال أصواتهم للشعب، أو نشاط الإعلاميين الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار وفي العملية السياسية، وقد يشارك أفراد المجتمع في العملية السياسية من خلال مشاركتهم بوسائل الإعلام والإتصال المختلفة، في حالة الإعلام كوسيلة اتصال بين الحكومة والجماهير لعرض همومهم و مشاكلهم التي تشغل الكثير من الجماهير لأهميتها القصوى.[1] وينظر الى تعريف (برايان ماكنير) الذي وضعه سنة ١٩٩٥ في كتابه: (مقدمة في الإتصال السياسي) على انه الأشهر والأكثر تدقيقا عندما عرفه بانه: " اتصال هادف حول السياسة يتضمن:

– كل أشكال الإتصال التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة.

– الإتصال الموجه إلى السياسيين من غير المشتغلين بالسياسة كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية وغيرهم.[2]

ويعرف بليك(Blake) و هارولدسن(Haroldsen)الإتصال السياسي بانه "الإتصال الذي له تأثيرات واقعية او محتملة في عمل الدولة السياسي أو أية وحدة سياسية أخرى وهذا الإتصال عنصر مهم بالنسبة للنظام السياسي".وكون الإتصال السياسي محدد باهداف مقصودة و غايات مرسومة، فالسياسي يتحدث الى الجمهور من خلال وسائل الإعلام لغرض أيصال رسالة محدودة المقاصد الى الجمهور، والإعلامي الذي يراقب أعمال الحكومة وأساليب ممارسة السلطة، وكذلك ألافراد الذين يشاركون في العملية السياسية من خلال وسائل الإعلام الى قادة الرأي في المجتمع هي الوسيلة المثلى للأتصال السياسي، وينقلون تلك المعلومات

---

[1] محمد منير حجاب،نظريات الإتصال(القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع،2010)، ص 115

[2] مصطفى المريط ،التواصل السياسي و التسويق الانتخابي من تجليات الواقع الى رهانات المستقبل، بحث منشور في الانترنت على هذا الموقع. WWW.Wimaker .net،ص1

التي تبثها وسائل الإعلام بطريقة التحليل والتفسير للجمهور و يقدمون وجهات نظرهم المختلفة لتلك المعلومات و الرسائل الإعلامية ".[1]

ثانيا : الوظيفة السياسية للصحافة

يمكن تلخيص الوظائف السياسية للصحافة في النقاط التالية[2]:

أ. الوظيفة الإخبارية

تعد الوظيفة الإخبارية من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع والنظام السياسي على حد سواء، فهي الوظيفة الأولى التي من أجلها بدأت محاولات الإتصال الجماهيري، وتهدف الى نشر الإخبار والمعلومات السياسية الداخلية والخارجية، من اجل تكوين الرأي العام المستنير وتطويره و فهم الظروف المجتمعية والقومية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة. والإخبار تعد متحدثا رسميا بأسم الحكومة في أية دولة من الدول، وناقلا للمعلومات السياسية، وما يتصل بالسياسات العامة للدولة والمصالح القومية العليا؛ فهي الى جانب وظيفتها في إعلام الجمهور عن سياسات الدولة، واعطاء قراراتها الشرعية ،تهدف الى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها.[3]

وفي مقابل ما يريده الحكومات من وسائل الإعلام ، يحتاج الناس الى المعلومات كي تتحرك عجلة الديمقراطية؛ فالديمقراطية تتطلب مواطنا عارفا بالامور،وهذا الرأي له الكثير ممن يدعمونه، ومنهم الفرنسي (كلود جان برتراند) حيث يقول "الديقراطية تعني ان كل مواطن يمتلك حقا في المشاركة في تنظيم المجتمع، ولانجاز ذلك بشكل ملائم، يحتاج كل مواطن الى ان يكون عارفا بما يجري على نحو جيد. وبعبارة اخرى : لايمكن لأية ديمقراطية اصيلة ان توجد دون خدمة جيدة من الإعلام الإخباري.[4]

ب. التنشئة السياسية

---

[1] محمد منير حجاب،نظريات الإتصال ،المصدر السابق، ص116-117

[2] سعد بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ، الإتصال السياسي في وسائل الإعلام و تأثيره في المجتمع السعودي، "دراسة تحليلية على عينة من وسائل الإعلام و أفراد المجتمع السعودي ،اطروحة دكتوراه منشورة،جامعة الأمام محمد بن سعود الأسلامية، 2006، ص، 42 – 43.

[3] دوريس جرابر و آخرون، ت.زين نجاتي، سياسة الإخبار وأخبار السياسة، ط 1 – 2004، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص123.

[4] أدريان مونك، ترجمة علي الحارس، اسطورة دور الإخبار في احداث التغيير، بحث منشور على الانترنت . WWW.Iraq future، ص 2.

يمارس الإعلام دورا كبيرا في تشكيل الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى افراد المجتمع و الثقافة السياسية بدورها تحدد طبيعة تعاملهم وتفاعلهم مع الاحداث الجارية في المجتمع، و هي مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات التي تتبلور في المجتمع، في ضوئها يتميز عن المجتمعات الأخرى، والثقافة السياسية العامل الذي يؤثر في الأفراد من خلال القيم، لبناء سلوك سياسي تجاه السلطة السياسية مع التأثير في أتجاهات السلطة نحو الأفراد وترتبط بأداة مهمة أخرى من أدوات التنمية السياسية هي التنشئة السياسية التي تعني أكساب الانسان للأفكار والقيم بفعل تكوينه وتربيته لتحمل موقف اجتماعي معين، فالتنشئة والثقافة أداتان متفاعلتان لبناء السلوك السياسي في اطار التنمية السياسية .[1]

وقد اشارت (هربرت و هايمن) في دراستهما الى ان تأثيرات وسائل الإعلام نستطيع ان تتسع وتكون مقياسا كافيا لخلق الروابط القومية للثقافات الفرعية لا سيما في المجتمعات القبلية. وقد وجد "انكزو سميث" ان التعرض لوسائل الإعلام يعد مصدرا للمواقف السياسية. ويؤكد "ألموند" على ان الإعلام يستطيع ان يلعب دورا مهما في التنشئة السياسية من خلال التدعيم للعقائد المكتسبة أو من خلال زيادة التركيز على قيمة معينة من القيم الانسانية.[2]

. التسويق السياسي

التسويق السياسي، وهو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في المواقف التنافسية، يتم من خلاله أستخدام مباديء وطرق ونظريات التسويق التجاري، في الحملات السياسية، بواسطة مؤسسات أو أشخاص متخصصين. وهذه الطرق تشتمل على التحليل والتطوير والتنفيذ وادارة حملات الأستراتيجية التي يقوم بها المرشحون أو الأحزاب السياسية أو المسؤلون في السلطة أو جماعات المصالح او جماعات الضغط، التي تحاول قيادة الرأي العام، أو نشر أفكارها الخاصة ،أو الفوز في الانتخابات، أو تمرير بعض القرارت والقوانين التي تهم مصالحهم أو احتيجات فئة من المجتمع.[3]

ويعطي كثير من خبراء التسويق أهمية لعملية بناء قصص أخبارية ،تستهدف بناء أو دعم أو تصميم الصورة الذهنية لجهة سياسية معينة، وهو ما يعد احدى النقاط الأساسية التي

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (كتب عربية، 2005)، ص129.

[2] مجد الهاشمي ،الإعلام الدبلوماسي والسياسي(عمان، دار أسامةللنشر،2008)،ص 39

[3] المصدر السابق،ص71-72.

يرتكز عليها التسويق، بأعتبارها محاولة لأقناع الجمهور من خلال قصص أخبارية مبالغ فيها و أحياناغير دقيقة أو مختلفة.[1]

. التأثير في أتجاهات الرأي العام

أصبحت وسائل الإتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير الشيء الذي يشكل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة و معرفة الشخصيات السياسية، أضافة الى دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل ؛ فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية، ومن واجب هذه الوسائل تأكيد على الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية، وذلك من خلال تقديم معلومات حرة و صحيحة، تتيح للمواطنين التمتع بحقوقهم، والحصول على معلومات تساعدهم على المشاركة في مناقشات الخيارات السياسية ؛ فالجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له، وانما هو في العادة يستجيب و يتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية.[2]

وللصحافة تأثيراتها غير المباشرة في الرأي العام عن طريق الانطباعات التي يوجدها لدى المتلقين؛فالإتصال لايضع فقط الأمور في بؤرة الأهتمام، وانما قد يحكم أيضا على بعض الشخصيات والأحداث بالغموض والأبهام نتيجة اهمالها و عدم تغطيتها،لأعتبارات تتعلق بظروف كل وسيلة،أو بهدف الضغط، او اخفاء المعلومات لأسباب سياسية أو أيدولوجية.[3]

ومن جانب آخر فان لجمهور المثقفين دورا في تعبئة أفراد المجتمع والهامهم الفكر والمباديء وروح العمل الجماعي، سواء عبر أتصالهم الشخصي أو بواسطة وسائل الإعلام، بما لهم من شخصية وارادة وأتجاهات ومواقف اجتماعية وسياسية، وكذلك لما قد يملكونه من خيرات نتيجة المشاركة في الحياة العامة.[4]

. الرقابة على الحكومة

يوصف دور الصحافة بانه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ضد أساءات أستخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع و صيانته من الفساد والمخالفات ؛ ومن أهم مسؤوليات الصحافة :التأكد من حقيقة ما ينشر، وحماية المجتمع من تسلط النظام

---

[1] د.راسم محمد الجمال ،د.خيرت معوض عياد ،التسويق السياسي و الإعلام الاصلاح السياسي في مصر(القاهرة، الدار المصرية البنانية ،2005|)، ص105.

[2] سامان جةلال، رؤلَي رؤذنامة لة خولَقاندني راي طشتي خويندكاران (سليَماني، ضاثخانةى ئاسا، 2002)، ل 81

[3] محمد عبدالله، رؤذنامةو راي طشتي(هةوليَر، 2005)، ل 70 – 71.

[4] عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات (القاهرة ،دارالفجر للنشر والتوزيع،2004)، ص63.

السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل مستقلة تحكمها اهتماماتها و معاييرها الخاصة، كما تقوم بنقل توجهات و آراء أفراد المجتمع والجماعات والقوى السياسية بشان مختلف القضايا الى السلطة السياسية، من أجل مراجعة السياسات و تعديلها لتتوافق مع التوجهات العامة للمجتمع.

. دعم مشروعية النظام السياسي

تعمل وسائل الإتصال كأداة من أدوات الشرعية الإجتماعية، على منح الوضع الشرعي للأشخاص والمنظمات، وتعيد التأكيد على مستويات القيم المطلقة والمعتقدات الإجتماعية، وهي بهذا تدعم الوضع السياسي والإجتماعي القائم، كما تعمل على تقوية العاطفة تجاه النظام السياسي، وهي بدورها تضمن شرعية الحكومات، وتعد مصدرا من مصادر دعمها. ووظيفتها السياسية تتمثل في مساعدة النظام الإجتماعي القائم على كيانه، من خلال ترويض الجماهير و توعيتها وأقناعها بجدوى النظام السياسي عن طريق تحقيق الأجماع أو بين أفراده حول شعارات و أهداف واحدة،ووسيلتها هي الأقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير وتوعيتها بجدوى النظام السياسي القائم لضمان قيامهم بالأدوار المطلوبة.

. تأكيد الشعور على الهوية الوطنية

ان الصحافة من خلال ما تقدمه من معلومات وتتناوله من قضايا مختلفة، تقوم بدور مهم في التأكيد على الشعور بالوطنية، من خلال نقل تراث المجتمع و لغته و عاداته و تقاليده وتعميق الروابط التأريخية والثقافية والإجتماعية والسياسية في النفوس، وبث روح الولاء والانتماء الوطني، وتعميق العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة، كما انها تعمل على نشر قيم التوحد الإجتماعي بين أفراد المجتمع وذلك عن طريق تكوين أو تعديل أو تدعيم أو تغييرأتجاهات الحياة الإجتماعية المنظمة طبقا للثقافة السائدة في المجتمع.[1]و كما تقوم بدور مهم من خلال محاولات الأقناع المتتالية من أجل تهيئة المناخ لوحدة الأمة، عن طريق تحقيق الانفتاح بين الشعب وقادته، وبين القادة والشعب، والعمل على ترسيخ القيم الأصيلة الطيبة و تهذيبها وصقلها، ومحاربة المفاهيم والمعتقدات العقيمة الضارة ورفضها،الى جانب بناء الشخصية الأيجابية النشطة ذات الطموح الفاعل والمنفتح على الآخر،و تعمل على اللحاق بركب التطور والنزوع الى التنافس من اجل بناء الأمة و تحقيق آمالها وأهدافها.[2]

. أدارة الصراعات السياسية

---

[1] **عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام - دراسة في ترتيب الأولويات، مصدر سابق، ص 63**

[2] **المصدر السابق، ص64-65.**

تساهم وسائل الإتصال في مواجهة الصراعات من خلال زيادة حجم المعلومات حول القضايا والأحداث المهمة التي تتطلب المعرفة، كقوة دافعة لأتخاذ موقف صائب تجاهها. وكلما زاد حجم المعلومات الصحيحة بين أفراد المجتمع، كان من الصعب نشوء الخلافات المتبادلة بينهم و الناتجة عن المعلومات الجزئية أو المشوهة، و تساهم وسائل الإتصال في حل الصراعات داخل المجتمع من خلال تغطية معلوماتها كافة وجهات النظر، بدلا من معرفة جانب واحد من الحقيقة التي قد تسبب جانبا من الصراع؛ فالمعلومات الكاملة و الدقيقة يمكن ان تحول دون تطور الأمور الى الأسوأ.

أمّا الصفات، التي يجب ان تتصف بها الصحافة، في أدائها لدورها السياسي، في رأي(محمد حلمي مراد)، فهي [1]:

أ- ان تكون الصحافة شعبية، غير تابعة للسلطة، في الوقت الذي تكون معبرة، عن آراء الشعب، وتقوم بدور الرقابة الشعبية.

ب- ان تكون صحافة حرة، بمعنى ان تمارس رسالتها، من دون ضغط أو تأثير، من جانب السلطة، حتى يثق فيها الشعب، ويعدها مرآة حقيقية لإرادته.

ج- ان تكون صحافة مسؤولة، أي تستشعر، وتراعي المصلحة العامة، عند اضطلاعها بعملها، فلا تنحى إلى الإثارة، ولا تستهدف الاتجار، ولا تنحرف عن الصالح العام.

ثالثا : العوامل المؤثرة في فاعلية الصحافة السياسية

هناك عوامل عديدة تؤدي دورا مهما في التأثير في فاعلية الإتصال السياسي وأدائه لدوره كاملا في دولة ما، وترتبط أساسا بنوعية النظام السياسي وطبيعته وشكل نظام الإتصال والإعلام السائد فيها، إضافة إلى العوامل العامة التي تؤثر في كل بنية مجتمعية، وأخيرا العوامل الخارجية المتمثلة في الثورة المعلوماتية، واهم هذه العوامل :-

١. طبيعة النظام السياسي وخصائصه

ان المناخ السياسي السائد في المجتمع هو من بين العوامل المحددة والمؤثرة في الإتصال السياسي والذي يتجلى في: " رؤية السلطة السياسية لدور المواطن ومدى توفر التنظيمات الشعبية والمجالس النيابية المختلفة، ورؤية السلطة للنظام الإعلامي، والمشاركة التي تمارس في المجتمعات الغربية التي ترتبط بالإطار الدستوري والمؤسسي الذي يشمل: التعدد الحزبي، الجماعات المصلحية، حزبية الثقافة، البرلمان وأجهزة الحكم المحلي". [2]ولذلك تتنوع قنوات

---

[1] ابراهيم شبل، الصحافة بين الفن و السياسة، مصدر سابق، ص121.

[2] سعد بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ، الإتصال السياسي، مصدر سابق ص128

الإتصال السياسي في الدول المتقدمة، من صحف، ومحطات اذاعية وتلفزية، وشبكات الانترنيت والمحمول حيث بها:" يمكن نقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور وتوزيعها بسرعة على نطاق واسع".[1]

أما في النظم الشمولية فان الدولة ممثلة بنظامها السياسي وتحكمها في وسائل الإعلام هي التي تعمل على إخضاعها لتوجهاتها وأهدافها، ويصبح الصحفيون والإعلاميون مجرد موظفين في دوائر الدولة يقومون بتنفيذ كل ما يطلب منهم من خلال الدعاية للنظام السائد وانجازاته وتجميل صورته أمام الجماهير الداخلية، " فالانظمة غير الديمقراطية في دول العالم الثالث، باستثناءات قليلة.[2] غير ان من نتائج هذه السياسة عكسيا فقدان الجماهير للثقة في السلطة وفي وسائل الإتصال معا، و هذا يؤدي معه إلى العزوف السياسي أو اتجاه الجمهور إلى قنوات الإتصال الخارجية الأخرى للبحث عن الحقيقة،.[3]

٢. شكل النظام الصحفي

كما اشرنا سابقا ان من وظائف الصحافة السياسية توسيع مساحة الحوار بين الحاكم والمحكوم من خلال ما يتضمنها من التصورات والإجراءات والرغبات المتبادلة وحيث يمكن توظيفها: " كأداة للبناء والتحول الحضاري والسياسي، وتعمل على ربط الجماهير وتنويرها بحقائق التحول، وتسهم في دعم جهود وتوجيهات الدولة، والقيام بالوحدة الوطنية، وتوسيع آفاق المواطن، ودفعه نحو المشاركة السياسية، ونقله من المحليات الإقليمية الضيقة إلى آفاق قومية وعالمية". غير ان أهمية الوظائف تتأثر بشكل كبير بعوامل تنضوي تحت وسيلة وطبيعة التنظيم الإعلامي السائد في هذا البلد ومنها[4]:

– نمط الملكية السائد لوسائل الإعلام والإتصال الذي يتراوح بين خاضع للسلطة الحاكمة التي تتحكم فيه وتسيره، وآخر مستقل تطور إلى إمبراطوريات إعلامية ضخمة تراهن على البعدين الإقتصادي والربحي على حساب الجوانب الأخرى:

– مصادر التمويل: وهي تؤثر في سياسات وسائل الإعلام والإتصال وتوجهاتها العامة والإيديولوجية، ومن هذه المصادر نجد: إيرادات الإعلان ، والمساعدات الرسمية وغير الرسمية، أما بالنسبة لوسائل الإعلام التجارية فانها: " تحرص فيما تطرحه من مواضيع

---

[1] دوريس جرابر وآخرون (ت.زين نجاتي) سياسة الإخبار واخبارالسياسة،مصدر سابق، ص14

[2] سعد بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ،الإتصال السياسي، مصدر سابق، ص133

[3] د.راسم محمد الجمال، الإتصال و الإعلام في العالم العربي (بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،2001) ،ص54

[4] مصطفى المريط، التواصل السياسي، مصدر سابق ،ص36

وقضايا على عدم معاداة جماهيرها ومعلنيها، و تتحاشى ان تظهر تأييدا قويا كسياسة معينة أو أخرى، ومن ثم تكون متوازنة"[1] في جين تقوم وسائل الإعلام الحكومية على الترويج لسياسات الدولة الداخلية والخارجية:

- شكل الفكر الإداري والتنظيمي الذي تتبناه المؤسسات الإعلامية.
- شكل العلاقة بين وسائل الإعلام ومصادر المعلومات.
- توجهات الخط التحريري لوسائل الإعلام والإتصال:
- وسائل الإعلام والإتصال المتاحة في المجتمع والتي تتباين بين الدول المتقدمة والنامية، ففي الدول العصرية الحديثة هناك: " ما يشبه الخط الفاصل بين الدول التي تملك وسائل الإعلام الاذاعي والتليفزيوني وبين الحكومة، باعتبار ان الدولة هي كل مواطنين، وان الحكومة تمثل حزبا يمكن ان يتغير بنتائج الانتخابات، في حين لايوجد هذا الفصل في الدولة النامية،حيث مازال الإعلام في هذه الدول أداة من أدوات السلطة والدعاية السياسية".

وما زالت نظم الإتصال الوطنية في الدول النامية تدار بالعقلية والاساليب نفسها التي كانت تدار بها قبل عصر العولمة والسماوات المفتوحة، وما زالت هذه النظم تسعى لاحتكار المعرفة و احتكار عقول مواطنيها في بيئة اصبحت فيها هذه الممارسات مستحيلة، وتعبر عن حالة من اللاوعي بتطورات الإتصال و الإعلام دوليا و اقليميا،وتطور الرأي العام ذاته.[2]

- التباين بين استعمال وسائل الإعلام والإتصال التقليدية والحديثة،" فالمؤسسات الإتصالية الحديثة تركز على الاهتمامات الشعبية، والمشاركة في المواضيع العامة، وانشطة الجماعات والتعاونيات والمبادئ الخاصة.[3]

- دور الرقابة على وسائل الإعلام، فقد أصبحت في الدول الغربية ذاتية تمارسها المؤسسات الإعلامية على نفسها دون الحاجة إلى تدخل مقص الرقيب، بخلاف الدول النامية حيث يسود التعتيم وإعلام السلطة، فالمؤسسات الإعلامية يملكها كبار الرأسماليين بشكل احتكاري، وفي أغلب الأحيان فانهم هم من: " يقررون سياستها وفقا لخطهم السياسي، وليست هيئة التحرير، وهذا بحد ذاته نوع من انواع الرقابة المستترة والمفروضة ضمنا على هذه الوسائل، فيحد من التنوع في الفكر والمحتوى".[4]

٣. العوامل الثقافية والإجتماعية والإقتصادية

---

[1] دوريس جرابر و آخرون، سياسة الإخبار وأخبار السياسة ،مصدر سابق، ص264

[2] د.راسم محمد الجمال،الإتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة،مصدر سابق،ص144.

[3] سعد بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ،الإتصال السياسي ،مصدر سابق،ص141.

[4] " مصطفى المريط، التواصل السياسي، مصدر سابق ،ص37.

ان المؤثرات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية تؤدي دورا مهما في التأثير على الإتصال السياسي والحد من فاعليته أو جعله ناجعا، وهذا راجع إلى العلاقة التبادلية التي تتم بينهما، والحقيقة تقال انه لا يمكن دراسة نظام الإتصال السياسي وفعاليته دون وضعه في إطار النظام الإجتماعي والسياسي والإقتصادي، ودون معرفة النسيج الإجتماعي والمعتقدات الثقافية التي يعمل من خلالها، ولا سيما ان الإيديولوجية تشكل المصدر الأساس للمبادئ العامة لسياسة الدول ويؤكد (لاندو) انه رصد التأثيرات التي تحدثها وسائل الإتصال دون الأخذ في الاعتبار السياقات الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية القائمة في مجتمع معين[1].

كما تبرز المكانة الإجتماعية للفرد ودرجة تعليمه وانخراطه ومساهمته في المجتمع المدني والأيديولوجيا السائدة والقيم والعادات والتقاليد والأعراف كضوابط للفرد في المجتمع،وتتباين خلفيات المشاركين ومستوى اللغة، ودرجات الذكاء والسن والنوع، والطبقة والعرق،وهذه الاختلافات تؤدي إلى اتجاه الرسالة نحو التشتت والتغيير وفقدان المعلومات.[2]

و فيما يتعلق بالبعد الإقتصادي يقول "شرام "ان ملكية إمكانات الإعلام أو حجم السيطرة عليه والأستخدام الهادف يعكس التطور السياسي، فالإتصال ينمو ويتغير مع المجتمع .ويمكن القول ان وسائل الإتصال أصبحت أحد المكونات الأساسية للجهاز السياسي للدولة المعاصرة حيث تستخدم كأداة للبناء الإجتماعي، والتحول الحضاري و الإقتصادي والسياسي و تعمل على ربط الجماهير و تنويرها بحقائق التحول وتسهم في دعم الجهود المبذولة لقيام الوحدة الوطنية بنشر القيم الثقافية و الفكرية الموحدة، وتوسيع آفاق المواطن، ونقله من المحليات الأقليمية الضيقة الى آفاق قومية وعالمية.[3]

ويستعرض "أدوارد هيرمان، وناعوم تشومسكي" آليات السيطرة على وسائل الإعلام من قبل النخبة الحاكمة، ومنها[4]:

أ- ملكية وعائد تشغيل وسائل الإعلام

ب- التمويل والإعتماد على الدولة أو الإشتراكات او الإعلان .

ج- مصادر وسائل الإعلام والمعوقات الإدارية أو القانونية أو المالية لمتابعة الإخبار .

---

[1] فريال مهنا، علوم الإتصال و المجتمعات الرقمية (بيروت،، دارالفكرالمعاصر،2002)، ص56.

[2] مصطفى المريط، التواصل السياسي، مصدر سابق، ص37.

[3] ثروت مكي ، الإتصال والإعلام في العالم العربي (بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية،2001)، ص54

[4] المصدر السابق، ص55

د- خلق ردود الأفعال السلبية والمؤيدة للسيطرة على توجهات وسائل الإعلام .ويؤكد الكاتبان ان ممارسات وسائل الإعلام تسير بخلاف الإفتراض القائل بان مهمة وسائل الإعلام هي البحث عن الحقيقة و تدعيم المبدأ الديمقراطي.

٤. الثورة الرقمية

ان التطورات الراهنة في تكنلوجيا الإتصال منذ اوائل التسعينيات وحتى الان، توضح ان العالم يمر بمرحلة تكنلوجية معلوماتية اتصالية جديدة تتسم بسمة اساسيةوهي المزج بين اكثر تكنلوجية معلوماتية اتصالية تمتلكها اكثر من وسيلة لتحقيق الهدف النهائي وهو توصيل الرسالة الإتصالية الى الجمهورالمستهدف، لذا يمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة الإتصال متعدد الوسائط (Multimedia)او التكنلوجيا الإتصالية التفاعلية(Interactive)او مرحلة تكنلوجيا الوسائط المهجنة (Hypermedia)ومع ان لاندو يرى في التقنيات الجديدة قوة تحررية، فان نيلسون يشدد على ان لهذه التقنيات عواقب سياسية هائلة، وان ثمة حروبا عديدة قد تظهر في الافق، فهناك مصالح كثيرة يمكن ان تسفرعن عدائية تجاه الحرية، وهناك مشروعات وافاق معينة تحتضن مستقبل الانسانية ، اي اضافة الى نماذج المستقبل التي تصبح ممكنة او محرمة [1]، وهي في نظر البعض " اليد الطولي للعولمة السياسية التي تعمل على ردم الهوة بين الشعوب والدول بدعاوى بريئة لكنها في العمق مبطنة بمختلف مظاهر الهيمنة واذابة الثقافات وتنميط وتحنيط الشعوب وفق قوالب جاهزة عن طريق الغزو الثقافي والإعلامي الضخم.[2]

---

[1] **حسن عماد مكاوي ، محمود علم الدين ، تكنولوجيا المعلومات و الإتصال(القاهرة ،مركز جامعة القاهرة ،2000)،ص 305.**

[2] **فريال مهنا، علوم الإتصال والمجتمعات الرقمية،مصدر سابق ص561**

[3] **مصطفى المريط، التواصل السياسي ،مصدر سابق، ص38**

المبحث الثالث

العلاقة بين النظام الصحفي و النظام السياسي

أولا : العلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

شغلت مسألة التفاعل بين النظام السياسي و النظام الإتصالي علماء السياسة والإجتماع السياسي والإعلام والإتصال، وأكدوا أهمية العلاقة الجوهرية بينهما، وبسبب هذه الأهمية نادوا باعادة دراسة العلوم السياسية وتحليلها بالاعتماد على نظريات الإتصال. فعلماء السياسة يصعب وجودهم من دون الإتصال لانه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة متخذة القرار.فالمواطنون لابد ان يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم الى الحكومة وعلى الحكام ان يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم الى المواطنين و تسويفها لهم بهدف نيل رضاهم.[1]

ففي الدول النامية ولا سيما العربية منها تتجه السياسات الإتصالية كلها الى دعم سلطة النظام القائم وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الحقيقية والمتصورة، بصورة مباشرة على النحو الذي يخدم تماسك النظام وديمومته، وهذا نجم عنه ان اصطبغ مضمون الإتصال في معظم أشكاله في بعض الأقطار بالصبغة الدعائية المباشرة، التي تعزز مصالح النظام و أهدافه وتعزز المصالح القطرية، وتغرس الولاء لها في عقول الجماهير[2]،وبلغ من تأثير هذا الإرتباط العضوي القوي بين السياسة و الإتصال في هذه الدول، حيث يشارك الإتصال وبنشاط كبير في السياسة، مستوى أصبحت معه هذه العلاقة التي يصفها بعض الباحثين "بالإلتصاقية" وتشكل أهم خصيصة سلبية يتصف بها الإتصال المعاصر في هذه الدول، وان كان ذلك يعزى لخطورة الوظيفية السياسية لوسائل الإتصال، فضلا عن ما يشكله الإعلام الوطني من وسيلة لتحقيق أهداف صانعي القرار، حيث تعكس هوية الرسالة الإعلامية مواقف النخبة و قراراتها.[3]

غير ان هذه العلاقة الإرتباطية " أو الإلتصاقية " بين الإتصال والسياسة لا تقتصر فقط على النظام العربي، وانما هي خصيصة ملازمة لكل النظم، على اختلاف فلسفاتها السياسية

---

[1] عبدالمنعم كاظم الشمري، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة مصدر سابق ،1997، ص89.

[2] راسم محمد الجمال،الإتصال والإعلام في العالم العربي، مصدر سابق،ص53.

[3] وليم أيه روو ،ت:د.موسى الكيلاني،الصحافة العربية والإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، مصدر سابق،ص13.

والإتصالية وجعلت وسائل الإتصال تتأثر الى حد كبير بالقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية للدول المعاصرة.

وهناك كثير من النماذج والشواهد على مدى العقود الماضية و التي تؤكد قوة الصلة بين الإتصال والسياسة ويبقى خروج أميركا من فيتنام ،وخروج الرئيس (نيكسون) من (البيت الأبيض) ، إثر فضيحة "ووترغيت" من أشهر النماذج الدالة على قوة تاثير الإتصال في السياسة وأكثرها أهمية، وقد قيل وقتئذ ان "نيكسون " كان ضحية الإعلام مرتين، الأولى عندما هزمه التلفزيون في إشارة الى مناظرته الشهيرة مع الرئيس الراحل جون كنيدي قبل أيام من انتخابات الرئاسة الأميركية عام (□□□) حيث تفوق فيها كنيدي تلفزيونيا "مما أدى الى خسارة نيكسون المعركة الانتخابية، والثانية عندما أطاحت به صحيفة "واشنطن بوست"بكشفها أسرار"ووترغيت"التي إظطرته الى الأستقالته من رئاسة الجمهورية عام (□□□).[1]

و تعكس تغطية الإعلام الغربي لأحداث رومانيا وتعامله مع حدث سقوط (تشاوشيسكو) مدى تأثير السياسة في الإتصال الا ان ذلك كله لايعني ان كل سياسة تمتلك القدرة على مثل هذا التأثير أو ان أي أتصال قادر على اجبار نظام سياسي معين على تغيير وجهته.

وقد يكون من المفيد الأشارة هنا الى ان تغطية الإعلام الغربي لأحداث (رومانيا) و سقوط (تشاوشيسكو) تكشف من وجهة آخرى عن تأثير الإتصال في السياسة، ودور الإعلام في صناعة القرار السياسي ،"فنيكولاي تشاوشيسكو " كان حتى الأمس القريب الشخصية الأوروبية الشرقية الأحب الى قلوب القادة والشعوب في الغرب لأن الإعلام الغربي كان ينقل اليهم صورة زعيم ذلك البلد الصغير الذي تمرد على جبروت الإتحاد السوفيتي فأبقى على علاقاته مع اسرائيل، ورفض المشاركة في غزو (تشيكوسلوفاكيا) وقاطع حلف " وارسو" عسكريا ورفض مقاطعة أولمبياد " لوس انجلوس " وحده دون كل جيرانه، و فجأة نقل الإعلام الغربي صورة مختلفة عن "المثال " الطيب، فاذا به ديكتاتور، متجبر، يرعى الفساد والمفسدين ،فتسابقت دول العالم على التبرؤ من علاقاتها به، بل سعت بعضها الى تحريض جيشه وشعبه عليه.[2]

---

[1] كمال الدين جعفر عباس،الإتصال السياسي(بيروت، المكتب الأسلامي،2004)، ص44.

[2] المصدر السابق ،ص45.

ثانيا : المداخل النظرية للعلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

نعرض المداخل المختلفة التي تناولت العلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي في ما يلي:

- رؤية باي للعلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

يؤكد (فلوشيان باي) على وجود علاقة جوهرية بين العملية السياسية والعملية الإتصالية، فلو كان عالم السياسة يقوم على القوة، فان من يملكون القوة يميلون الى ممارستهما وان رغباتهم لابد ان تصل في شكل ما الى من يتوقع انه سيستمع لهم، ولو ان عالم السياسة بني على المشاركة، فان هذا يعني ايجاد الوسائل التي من خلالها تنقل مصالح ورغبات ومطالب المواطنين الى من يشغلون موقع صنع القرار السياسي، ولو كان عالم السياسة يقوم على شرعية السلطة العليا، لكان لابد من وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الاجرائية لمثل هذه النظم وأفعال الحكومة ليتم الحكم عليها في اصطلاحات عامة وسائدة، ولو ان عالم السياسة يقوم على الإختيار بين البدائل لكان بحاجة الى تدفق المعلومات التي توضح الإختيارات السياسة البديلة، التي يجب ان يحاط بها أولئك المهتمون بالقرارات سواءا كانوا مشكلين ام مستهلكين لنتائجها.[1]

- رؤية الموند للعلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

اهتم (جابريل الموند) بتحديد موقع نظام الإتصال في النظام السياسي، وشبه الوظيفة الإتصالية بالدورة الدموية، فالإتصال يشبه الدم في قيامه بوظائفه.والاهتمام هنا لا ينصرف الى الدم فى حد ذاته، اي لا ينصب على الإتصال في ذاته ولكنه يتجه نحو ما يحمله الدم وما يتضمنه من تغذية لكل النظام، وهكذا فان النظام الإتصالي يعد المدخل الرئيسي للتعبير عن المصالح في المجتمعات الديمقراطية.[2]

ويؤكد علماء الإجتماع أمثال "جورج بالاندير" و "روجي جيرارد" على أهمية وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية والتي لا تخضع تلك الوسائل الى الرقابة ومحاولة السيطرة عليها من قبل النخب السياسية الحاكمة،بل تعبر عن مصالح الرأي العام وتؤثر علي العملية السياسية حسب ما تقتضيه المصلحة العامة.[3]

---

[1] محمد سعد أبوعامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد (القاهرة،دارالفكرالجامعي،2009)،ص133-134.

[2] سعد بن سعود بن محمد بن عبدالعزيز آل سعود ، الإتصال السياسي و تأثيره على الرأي العام في المجتمع السعودي، مصدرسابق، ص 44.

[3] د.ئةحمةد زادة، مةسعود رةواندوست، كؤمةلَناسي سياسي، (هةوليَر،دةزطاي توَيذينةوةو بلَاوكردنةوةى موكرياني، 2007)، ل 264.

وركز الموند علي فكرة الوظيفة لموقع الإتصال في النظام السياسي فوظائف النظام السياسي سواء كانت في جانب المدخلات أم المخرجات و هي وظائف مترابطة معتمدة علي الإتصال بشكل أساسي. ومن بين هذه الوظائف صنع القرارات والسياسة العامة، ويرى ان كل شيء في السياسة اتصال، فنظام الإتصال هو احدى القنوات الرئيسية لتدفق المعلومات من النخبة السياسية الى الجماهير، وأيضاً لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير الى النخبة.[1]

. رؤية لاسويل للاتصال في المجتمع السياسي

يرى لاسويل ان المجتمع يشبه الهرم حيث يوجد الحكام وهم الصفوة في رأس هذا الهرم وجماهير الشعب في القاعدة. و يوجد الخبراء والمتخصصون في الوسط بين الرأس والقاعدة. وتجري عمليات الإتصال على أساس ان لكل أمة نظاماً سياسياً يتكون من الصفوة وهم مسؤولون عن إصدار القرار والإشراف على مقدرات الدولة ومواردها.

ولعل لاسويل يقصد ان الجماعات الوسيطة هم الخبراء المتخصصون الذين يقيمون بعملية الإتصال بين الصفوة والفئات المحكومة. وقد أوضح ذلك في دراسة له عام ( ) حين أشار الى ان هناك روابط بين العاملين في مجال الرأي العام والإتصال، وبين عمليات تكوين السياسات وتنفيذها وهو يرى ان العاملين في هذا الحقل لهم دور مهم في جذب الانتباه العام نحو قضايا المجتمع، وذلك لان الاصوات الاخرى في المجتمع تخدم مصالح ذاتية أو تتعلق بالحكومة أو الاحزاب أو التجارة.[2]

. رؤية بولدنغ للعلاقة بين النظام السياسي والنظام الإتصالي

ينظر بولدنغ (BOULDING)الى ان هناك إرتباطاً وثيقاً بين الصور الذهنية والقرار، فبقدر دقة الصور الذهنية لدى متخذ القرار تكون آراؤه وتصرفاته ناجحة، وبقدر عدم صدق الصور لديه يكون الاخفاق في التوصل الى الإختيارات الصحيحة والملائمة بين البدائل المختلفة.

وعلى كل حال فان العملية السياسية حتى تتم بشكل فاعل وجاد تحتاج الى اداة اتصال جيدة تعبر عن الواقع الذي نريده، وتمدنا بالحقائق التي نحتاجها دون تشويه أو تحريف، أي بمعنى استخدام الحكام لقنوات اتصال جيدة وفعالة تنقل اليهم نبض الجماهير وتطلعاتها وأراءها ومواقفها واتجاهاتها الحقيقية، وتنقل للمواطنين تعليمات الحكام و أوامرهم.[3]

. رؤية سيمور وهوير للعلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

---

[1] عبدالمنعم كاظم الشمري، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق ،مصدر سابق،ص90.

[2] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربيمصدر سابق، ،ص52.

[3] عبدالمنعم كاظم الشمري، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق ،مصدر سابق،ص90.

يركز سيمور وهوير في دراساتهما على العلاقة بين المؤسسات الصحفية والمؤسسات السياسية. وتحديد العوامل التي تؤدي الى الاحتواء الحزبي للمؤسسات الصحفية، وقد حدد الدراسة أربعة أبعاد للإرتباط بين المؤسسة السياسية والإعلامية[1]:-

أ- درجة تحكم الدولة في وسائل الإعلام وتتضمن:

- التحكم في التوظيف في الإعلام.

- التحكم في تمويل مؤسسات الإعلام.

- التحكم في محتوى الإعلام.

ب- درجة التحزب في وسائل الإعلام

ويمكن ان نميز بين خمسة مستويات تعكس درجة تحزب وسائل الإعلام:

المستوى الأول : الانضواء الحزبي لوسائل الإعلام،ويوجد عندما ترتبط الاحزاب مباشرة مع المؤسسات الإعلاميةعن طريق: الملكية، والتمويل، والعضوية في الادارة وفي مجالس التحرير.

المستوى الثاني : حيث يوجد ظرف التحزب المختلط الإختياري،وهنا يكون الإرتباط البنائي القصير بين الاحزاب والإعلام،فثمة إرتباط بين صحيفةوحزب ما نظراً لظروف نشأة هذه الصحيفة،مثل مساندة جريدة الدايلي تلجراف في بريطانيا لحزب المحافظين.

المستوى الثالث : يعكس سمة مقيدة للتحزب، حيث المتوسط يرجع عادة لصالح الحزب. ولكن المساندة تتجه لان تكون مشروطة بالتعبير عن الخصائص العديدة، الترددات، والرجوع الى نقاط ضعف الحزب إضافة الى الاستعداد لرؤية بعض المزايا في سياسات الاحزاب المعارضة.

المستوى الرابع : وهو الشكل غير الملحوظ للتحزب.

المستوى الخامس : حيث توجد ظروف عدم التحزب، فمخرج الإتصال لا يأخذ جانب حزب ما، وتناضل وسيلة الإعلام من أجل المحافظة على الحيادية السياسية.

ج-درجة التكامل بين النخبة الإعلامية والنخبة السياسية

تشير الدراسة الى انه في اكثر الانساق السياسية توجد درجة من الاختلاف البنائي بين المؤسسات الإعلامية والنخبة السياسية، الا ان هذه المسافة البنائية يمكن وصلها بالعديد من الوسائل:-

- أعضاء النخبتين قد يشتركون في نفس المصالح ويكون لهم نفس القيم لانهم ربما نشأوا في نفس الخلفية الإجتماعية والثقافية.

---

[1] **محمد سعد أبوعامود،الإعلام والسياسة في عالم جديد، مصدرسابق، ص، 135-142**

– يوجد نوع من التداخل الشخصي فيما بينهما، فالكثير من اعضاء النخبة الإعلامية ربما يساندون احزاباً خاصة وينجزون نشاطاً لمصلحتها، كذلك بعض أعضاء المجالس التشريعية قد يكونون من المؤسسات الإعلامية.

– وجود تفاعلات غير رسمية بين أعضاء النخبتين وهذه الإتصالات تسمح بنمو الفهم الكبير بين اشخاص من النخبتين ويكونوا اكثر فهماً لأراء ومشكلات بعضهم البعض.

د– طبيعة العقيدة الشرعية لمؤسسات الإعلام:

هل أفراد الإعلام يقدمون الولاء لخدمة المتلقين أم لخدمة الايدولوجية المسيطرة أو ايدولوجية الحزب المحددة، و بعبارة أخرى هل تعلى مكانة العقلانية المهنية وتعمل لصالحها وتعلو فوق المعركة السياسية، أم تسعى لخدمة ايدولوجية معينة.

ه. رؤية كروس وديفس للعلاقة بين النظام السياسي و النظام الإتصالي

يرى سيدني كروس (Sidnny Kraus)ودينس ديفس (Dennis Davis)في تحليلهما للنظام السياسي انه يتكون من ثلاثة انواع من العمليات هي: عمليات الجماهير، وعمليات تتعلق بالنخبة، وعمليات مشتركة بين الجماهير والنخبة، وفي تحليلهما لهذه العمليات والعلاقة بينهما، أكد الباحثان أهمية موقع الإتصال وضرورته للعمليات الثلاث.

وتتكون العمليات الجماهيرية من التعبير عن المصالح أو الاغتراب وتجميع المصالح او عدم التكامل والتنشئة الإجتماعية واستخدام وسائل الإتصال لإشباع الحاجات وما يحدثه ذلك من نتائج سياسية. وتتكون عمليات النخبة من صنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضي بشانها واستخدام الإتصال الداخلي لمخاطبة النخب الاخرى. وتتكون العمليات المشتركة من الانتخابات ونشر المعلومات عن القضايا العامة.

وتتحول مخرجات العمليات الجماهرية، وهي المطالب والتأييد، في مدخلات الى عمليات النخبة والعمليات المشتركة. أما مخرجات عمليات النخبة فهي القرارات والسياسات التي تقتضي قيوداً شرعية على الافعال. وهذه المخرجات تنتقل عبر قنوات الإتصال لتتحول الى مدخلات مباشرة الى العمليات المشتركة. كذلك فان بعض العمليات المشتركة يمكن ان تمارس نوعاً من الاكراه الشرعي مثلما يحدث عندما تؤدي نتائج الانتخابات الى استقالة المسؤولين في الحكومة.

ومن الواضح ان المتغيرات الإتصالية تحظى باهتمام خاص داخل النموذج. فالصلة بين العمليات المختلفة تتم بالإتصال بينها. وفي كل العمليات تنتقل المعلومات الخاصة بممارسة الاكراه الشرعي من طريق الصحفيين حيث تصبح بدورها مدخلات. فالمطالب الجماهرية والدعم

الجماهيري يجب ان يمرّا بقنوات الإتصال الجماهيري قيل ان تتحول المدخلات الى عمليات النخبة والعكس صحيح.[1]

ثالثا : العلاقة بين الصحافة والحكومة

سادت في أماكن مختلفة من العالم، وفي مراحل متعاقبة من التأريخ الانساني عدة مفاهيم للعلاقة بين الإعلام والسلطة، عكست دائماً خصائص النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية القائمة في هذه المجتمعات ودرجة التطور الحضاري لها، بما يمكننا من القول بان النظام الإعلامي في المجتمع، ليس سوى انعكاس للنظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي السائد في هذا المجتمع ودرجة التطور الحضاري به، وقد حال التعدد في النظم السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنوع في درجة التطور الحضاري من إقامة نموذج إعلامي واحد على الصعيد العالمي في أية مرحلة من مراحل التأريخ الانساني المتعاقبة.[2]

ويعتقد (محمد المساري) نقيب الصحفيين في المغرب في نهاية السبعينيات، ان الأطار الذي ينظم الممارسة السياسية عموما، يحكمه في واقع الأمر، عاملان : الأول هو نظرية الحكم السائدة، والثاني هو الشعور القوي لدى النخبة السياسية بالانتماء للدولة .وترى (عواطف عبدالرحمن) انه ليست هناك أيدولوجية للدولة، وأخرى لوسائل الإعلام، بل هناك ايدولوجية واحدة، تحدد الخط السياسي، والإقتصادي والإجتماعي للدولة، و تحدد موقف الدولة من الإعلام وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة مستهدفة تحقيق التوازن الذي يؤدي الى دعم وحماية قيم ومصالح الطبقة او مجموع الطبقات أو القوى الإجتماعية التي تسيطر على وسائل الانتاج الأساسية في المجتمع وتتحكم بعدئذ في أدوات التعبير السياسي والنظام التعليمي والثقافي.[3]

و على الرغم من العلاقة الإرتباطية بينهما فانها وكما يبين الدكتور (فاروق أبو زيد) لا تتسم بالندية ويرى ان "بين الإعلام والسلطة علاقة عضوية غير قابلة للانفصام، وقد تنوعت الاشكال التي اتخذتها هذه العلاقة، ولكن ظل جوهرها ثابتاً لا يتغير، إذ يجمع بين الإعلام والسلطة لأن كليهما من الظواهر الإجتماعية، فقد ظهرا مع نشأة الوجود الإجتماعي للانسان، وعلى الرغم من التلازم في النشأة التأريخية بين الإعلام والسلطة، فان ندية العلاقة بينهما لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما فرضت السلطة هيمنتهما على المجتمع، سواء بفعل الغلبة أو الارث

---

[1] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص53.

[2] فاروق ابوزيد، الإعلام والسلطة سلطة الإعلام وإعلام السلطة،مصدر سابق،ص15.

[3] ابراهيم شبل، الصحافة بين الفن والسياسة، مصدر سابق،ص122.

العائلي أو السطوة الدينية وخضع الإعلام للسلطة، شانه في ذلك شان بقية القوى والعناصر المكونة للمجتمع).[1]

بينما (ب. كيمال) يؤكد على ان العلاقات بين الاطراف السياسية والاطراف الصحفية هي في الواقع اكثر تعقيداً وهذا ما يجعل الفرصة كبيرة لان يكون التعريف الإعلامي المتخصص، موقع صراعات يمكنها ان تبقى سجينة مثاليات خاصة بالمنظرين، وبان يميل نحو البحث عن الصفات النفسية التي تميز الإعلاميين، أو نحو المحاولة النفسية الإجتماعية.[2]

و مع هذا التعقيد وتفاوت العلاقة بين الصحافة والسلطة بين شد وجذب،ظهرت رؤى ونظريات، ترصد واقع هذه العلاقة، وتحدد، على أساسه الاشكال والنماذج الموجودة لهذه العلاقة وابرز هذه الأشكال والنماذج هي[3]:

- علاقة الخصومة The adversary Relationships
- العلاقة التكافلية The Symbolic Relationship
- الصحفي كوكيل للحكومة The news Reporter As Government Agent
- العلاقة التجارية The Trade Relationships

. علاقة الخصومة

تعني الخصومة ان تكون وسائل الإعلام انتقادية، وذات حجج مضادة، ووسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية هي المنظمات الوحيدة التي ينبغي ان تكون لها هذا الحق ضد الحكومة، فأحدى الوظائف الاساسية لوسائل الإعلام ان تضمن حرية تدفق المعلومات. وفي حين تسعى الحكومة دائماً الى ادارة الإخبار واحتكارها، نجد وسائل الإعلام هي واحدة من قوى اجتماعية قليلة يمكنها ان تتحدى هذا النشاط من خلال النقد الهادف، والهجوم المستند الى حقائق وشرعية، فمنذ ايام استناد الملوك الى الحق الالهي وحتى الان، ادركت الحكومات ان المعلومات تمثل قوة، وان المسيطرة عليها تعد شيئاً أساسياً لضمان تأييد الناس لسياسات الحكومة وبرامجها، وهذا هو السبب الاساس وراء اصدار الحكومات لقوانين الترخيص، والتحريض ويعتبر صحفيون عديدون ان علاقة الخصومة بين وسائل الإعلام والحكومة تشكل محوراً أساسياً لنجاح الرسالة الإعلامية، وتحقيق المصلحة القومية.

---

[1] فاروق ابوزيد، الإعلام والسلطة سلطة الإعلام وإعلام السلطة، مصدر سابق، ص15-35.

[2] مي العبدالله ،الإتصال والديمقراطية _ بيروت، دارالنهضة العربية ،2005)، ص66.

[3] حسن عماد المكاوي، أخلاقيات االعمل الإعلامي (القاهرة،دار المصرية اللبنانية،2003)، ص169-176.

وفي المقابل يرى اخرون ان علاقة الخصومة لا تعبر عن الأسلوب الصحيح في تعامل وسائل الإعلام مع الحكومة، حيث يمكن ان تجر هذه العلاقة الصحفي الى ممارسات غير مسؤولة وتجعله يشعر في بعض الاوقات بانه غير أخلاقي، ولكن الميزة الاساسية لعلاقة الخصومة انها تبعد وسائل الإعلام عن الدعاية للحكومة والترويج لسياساتها بوعي أو بدون وعي كما هو الحال في المجتمعات النامية.[1]

. العلاقة التكافلية

العديد من الإعلامين والسياسين مع الرأي القائل بان الصحافة تمثل السلطة الرابعة للحكومة (Fourth Branch)ويعتبرون ما تقدمه وسائل الإعلام ضرورياً ومكملاً لعملية الحكم، ولايستطيع أية حكومة شعبية ان تعمل بدقة دون الاستعانة بالخدمات التي تقدمها وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام تقدم وظيفة مهمة من خلال إحاطة الناس علماً بنشاط الحكومة وايصال رغبات الناس وشكواهم الى المسؤولين الحكومين. وتتراوح العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة بين الصراع المفتوح الى التعاون المفتوح .[2]، وبوجه عام فان كلاً من وسائل الإعلام والحكومة في حاجة الى مخاطبة الجماهير. فوسائل الإعلام تسعى الى جذب جماهيرها من خلال إمدادها بالتقارير الحيوية والمشوقة عن الانشطة الحكومية، وتأمل الحكومة في ان تزداد شعبيتها، وان يشعر الجمهور بوجودها وفضلها في خدماته، فالصحافة تحتاج الى الإخبار، والحكومة تجتاج الى النشر، ومن ثم يمكن ان يخدم كل منهما الآخر، لما فيه صالح المجتمع.

. الصحفي كوكيل للحكومة

يقبل بعض الصحفيين التعاون مع الحكومة كضرورة تكافلية في علاقة وسائل الإعلام بالحكومة، أي ان يقوم بجمع الإخبار والمعلومات لخدمة الحكومة، بدلاً من خدمة المؤسسة الإعلامية. وخلال عقد السبعينيات قام عدد كبير من الصحفيين الامريكيين بممارسة التحريات الصحفية لصالح الحكومة، وأصبحوا يمضون بعض أوقاتهم لتحقيق مصالح حكومية، أو لخدمة وكالة المخابرات المركزية الاميركية(CIA)وتحدد المجتمعات النامية دور الإعلاميين بوصفهم معلمين بنائين للأمة ومروجين لفلسفة الحكومة التي تدعو الى بناء المجتمع الجديد. ويتنوع دور الصحفيين من مجتمع نام الى آخر، وفقاً لتقاليد الصحافة في الدولة، ومستوى الحرفية المتوارث من عهود الاستعمار.

---

[1] بسيونى ابراهيم حمادة ،دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ،مصدر سابق، ص71.

[2] مي العبدالله ،الاتصل و الديمقراطية ،مصدر سابق ،ص 67.

. العلاقة التجارية.

يرى استاذ الصحافة الامريكي والتر جيبر (Walter Gibber)ان العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة هي علاقة تجارية (علاقة منفعة متبادلة) والصحفي ينبغي الا يكون تابعاً للحكومة، و الا يكون عدواً لها، ووسائل الإعلام ليست معدة لكي تمارس الحكم وفي نفس الوقت، اذا قامت وسائل الإعلام بدور الناشر فقط لأخبار وسياسات الحكومة، فانها تفرط في مسؤليتها تجاه المواطنين من خلال إمداد الحكومة بالإخبار والمعلومات الصحفية عن ردود أفعال الجماهير حيال سياستها. ويمكن ان تكون العلاقة متوازنة اذا قامت على أساس المنفعة المتبادلة، تنشر الصحافة سياسات الحكومة أو أخبار المسؤولين الحكوميين، وهذا يكسبهم الشعبية،مقابل الحصول على حرية الوصول للمعلومات بدون تدخل الحكومة أو مراقبتها.

ويرى الدكتور (فاروق ابوزيد) ان هناك قوانين حكمت وتحكم طبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة عبر القرون المختلفة وهي[1]:

القانون الاول: وهو"وجود إرتباط وثيق بين سلطة مطلقة في مجتمع ما، وبين قيام الإعلام في هذا المجتمع بدور الاداة التي تسوغ وجود هذه السلطة وتدعم شرعيتها وتذود عنها ضد خصومها ومنافسيها، وبذلك يتحول من إعلام الى دعاية".

القانون الثاني: وهو"عندما يصبح الإعلام السائد في مجتمع ما، إعلام السلطة، فلابد ان يوجد في الوقت ذاته الإعلام المناوئ للسلطة القائمة".

القانون الثالث: وهو"عندما تتعدد قوى السلطة في مجتمع ما،وحين تستمد هذه القوى وجودها من الارادة الحرة للموطنين،لايعود الإعلام اداة في يد سلطة واحدة،وانما يصير اداة لسلطات متعددة في المجتمع،بحيث لايقتصر دور الإعلام على الدفاع عن السلطة الحاكمة،وانما يمتد دوره ليكون اداة للسلطات الاخرى في نقد ومراقبة السلطة ومحاسبتها".

القانون الرابع : هو"وجود علاقة وثيقة بين التطور الحديث في تكنولوجيا الإعلام وبين نمو الطابع المؤسسي لوسائل الإعلام، كذلك هناك علاقة وثيقة بين التعددية السياسية في المجتمع الديمقراطي وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة، وان الإرتباط بين كل من الطابع المؤسسي والمستقل لوسائل الإعلام يؤدي الى تحويل الإعلام كسلطة مستقلة قائمة بذاتها، من سلطات المجتمع الديمقراطي الحديث".

والقوانين الاربعة السابقة تصل بنا الى النظرية العامة التي تحكم العلاقة بين الإعلام والسلطة، وتقوم على "ان النظام الإعلامي في المجتمع، ليس سوى تعبير عن النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي السائد في هذا المجتمع.

---

[1] **فاروق ابوزيد ،سلطة الإعلام وإعلام السلطة، مصدر سابق، ص26-29**

يحدد (محمد حلمي مراد) ثلاثة أمور، يتوقف عليها، حسن العلاقة بين، السلطة والصحافة، وهي[1]:

- تفهم السلطة لرسالة الصحافة، وحقيقة دورها، والمواصفات الواجب ان تتوفر فيها حتى تحقق النجاح، في أداء مهمتها، وهو ما يقتضي من جانب السلطة احترام حرية الصحافة، وتيسير مهمتها، ومعاونتها في تحقيق رسالتها، بوصفها قائمة بخدمة شعبية عامة، تُمارس على أساس من المساواة، وتكافؤ الفرص بين الجميع.
- وضع الضمانات الكفيلة بعدم المساس بالحريات الصحفية، لغلق الأبواب، في وجه كل من تسول له نفسه العدوان عليها، ولغرس الأمان والاطمئنان، في نفوس الصحفيين، وهذا يجعلهم أكثر قدرة على القيام بأعمالهم.
- الاحتكام إلى جهة مستقلة، عند نشوب خلاف، بين الصحافة والدولة، حتى لا تكون الدولة بذاتها، أو من يمثلها، من أجهزة حكومية أو غير حكومية خصماً وحكماً، في الوقت نفسه وخير من يقوم بهذه المهمة، هو القضاء العادي المستقل.

رابعا : العلاقة بين الصحفيين والسياسيين

حاول (توماس باترسون) ان يقترح إطارا للادوار السياسية للصحفيين في المجتمع وحيث يحدد بدوره ملامح طبيعة العلاقة الموجودة بين الصحفيين والسياسيين، ومع ان هذه العلاقة تتأثر بعدة عوامل منها موقف السياسيين وتصورهم تجاه دور الصحافة، فان الامر الاكيد من وجه نظر باترسون هو ان نفوذ الصحفيين الذين يشتغلون بالسياسة تتزايد يوماً بعد يوم.ويعود سبب هذه القوة المتزايدة الى التغيرات التي طرأت على الإتصالات ولاسيما ظهور التلفزيون كوسيلة إعلام رئيسية، كما اكتسب الصحفيون أيضاً نفوذهم بسبب التغيرات السياسية و لاسيما تدني شعبية الاحزاب السياسية، ووسط هذه التغيرات يؤدي الصحفيون أدواراً مختلفة، فأحيانا يكون التساؤل الجوهري في تحليل دور الإعلام ليس ما تقوم به أو ما يجب ان تقوم به وسائل الإعلام، ولكن كيف تعمل هذه الوسائل والصحفيون تحت ظروف معينة وكيف يواجهون لعوامل وضغوط سياسية واقتصادية وثقافية معينة أو يستجيبون لها، إذ تقلل القيم الثقافية والاطر المرجعية من قدرة الإعلام على ممارسة دوره كمصدر مستقل للمعلومات و لاسيما في أوقات الصراعات والازمات القومية.[2]

---

[1] ابراهيم شبل، الصحافة بين الفن و السياسة، مصدر سابق، ص 120- 121

[2] د.آمال كمال، الإعلام و الصراعات الدولية في مطلع الألفية، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي http:www.aucegypt.edu، ص 1.

ويشير(Gramsci)الى ان النظم الحاكمة يستخدم الإعلام لتحقيق السيطرة من ضمن استخدامها للعديد من السبل الاخرى، وذلك لحشد التأييد و الاجماع وإضفاء الشرعية، وتحدث هذه العملية في أوضح صورها عبر الإعلام والتعليم والنظم الثقافية. ويحتل الإعلام والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة موقعاً مركزياً في عملية نقل رؤى العالم للناس.[1]

ومن اهم الادوار التي تحمل الاشكاليات الموجودة في علاقة الصحفيين بالسياسيين[2]:

. حزبي أم محايد

رغم تراجع الصحافة الحزبية في أوروبا والولايات لمتحدة أمام الصحافة التجارية، لاتزال هناك بقايا للصحافة الحزبية القديمة، فكثير من الصحف القومية اليومية في أوروبا ترتبط بحزب أو بايدولوجية معينة.وأظهرت الدراسات الحديثة ان الصحفيين في غالبية الدول الاوروبية وفي الولايات المتحدة ينقسمون في اتجاهاتهم السياسية الى حزب وايدولوجية معينة، وتبين ان القرارات الإخبارية تتأثر بالعقائد السياسية للصحافيين وان كان هذا التأثر تختلف من دولة أوروبية الى أخرى ومن انظمة اخبارية الى أخرى.وعلى الرغم من تضاؤل الولاءات الحزبية في المجتمعات الغربية ان التراجع في المانيا وايطاليا وبريطانيا أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة والسويد. ان الانظمة في نفس هذه الدول اكثر حزبية عن الانظمة الإخبارية الامريكية والسويدية.

. موضوعي أم ذاتي

الموضوعية هي القاعدة المعرفة والاساسية لممارسة الصحافة الحديثة، فاذا كان تحزب الصحفيين يلقى بظلاله على الإخبار فان إلالتزام بالموضوعية ذو نفوذ أقل مما تبدو عليه للوهلة الاولى. ومن أسباب ذلك ان الموضوعية تعني أشياء مختلفة في الانظمة الإخبارية المختلفة ولدى مختلف الصحفيين.فالبعض يرى ان الموضوعية هي تعبير عادل عن موقف كل طرف في نقاش سياسي، وهناك في الطرف الثاني من يرى ان الموضوعية تعني الوصول الى الحقائق الصلبة التي يركز عليها نزاع سياسي.

وهذه الاختلافات هي نتيجة لتنوع الثقافات السائدة في تلك الدول، وعلى الرغم من ان الانظمة الإخبارية الغربية تشترك في كثير من السمات، فان هذه السمات تكون ايضا نتيجة لمؤثرات ثقافية مميزة في كل مجتمع. فلا ينمو أي نظام إخباري في عزلة تامة. واذا كانت القواعد والعادات الصحفية تولدت الى حد ما نتيجة الألتزام بالانتاج اليومي للاخبار، إلا انهما تشكلتا أيضاً من خلال القيم الثقافية للمجتمع.

---

[1] المصدر السابق، ص2.

[2] جرابر وآخرون ،سياسة الإخبار واخبار السياسة ،مصدر سابق، ص37-46.

. حارس أم رسول؟

يبحث الصحفيون دائماً عن اخبار جديدة، والزعماء السياسيون هم مصدر رئيسي لها. وليس مفاجئاً ان يقوم الصحفيون بتنمية العلاقات مع رجال السياسة لكي يتواصلوا مع أفكارهم واعمالهم. وبالنسبة لرجال السياسة فهم أيضاً يحتاجون للصحافة لكي تصل رسائلهم للجمهور، لهذا السبب فانهم يخرجون عن مسارهم لبناء علاقات مع المراسلين ويشرحون لهم أهم المخططات ويضمنون لهم الوصول الى الاماكن الرسمية وقد يوفرون لهم مساحة يعملون فيها.

وعلى الرغم من وجود أسباب طبيعية للتعاون بين الصحفيين والسياسيين، توجد أيضاً مصادر طبيعية لنشوب النزاع بينهما. فالصحفيون كمحترفين يريدون اتخاذ قراراتهم الإخبارية بانفسهم وهم أيضاً يخشون ان يتلاعب بهم السياسيون الذين يريدون خدمة مصالحهم الذاتية.

من جانبهم يخشى السياسيون ان يشوه الصحفيون رسالتهم أو ان ينقلبوا ضدهم وازدادت هذه المخاوف في العقود الحديثة.وفي السابق كانت الصحف الغربية تحترم رغبات السلطة السياسة ولكن مع إزدياد الاخفاقات الحكومية في ستينيات القرن الماضي (مثل فيتنام في حالة الولايات المتحدة)، وإحساس متنام بالاحتراف المهني بين الصحفيين أسهم في قيام موقف أقل إحتراماً للسطة السياسية.

تمهيد

يعتبر موضوع صنع القرار من بين أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الأفراد والمؤسسات والدولة، وتزداد أهميته من خلال ارتباطه اليومي بنشاط الإنسان؛ الإنسان هو محور عملية صنع القرار، إذ أنه أداة وهدف القرار في آن واحد[1]. لذلك نجد أهم ما يميز الدراسة في العلوم الاجتماعية، هو موضوع اهتمام علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع وإدارة الأعمال والطب النفسي والعلوم السياسية، بالإضافة إلى مجالات عديدة [2]

ويعتبر ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) صاحب مدخل التحليل السياسي الإطار العام لدراسة عملية صنع القرار، وقد بدأ سنايدر دراسته عن صنع القرار بعد الحرب العالمية الثانية هو وزميله روزنو (Rosenau). ويميز سنايدر في دراسته بين التحليل الأستاتيكي (static) الذي نسبه إلى أصحاب النظرية الوظيفية البنائية وبين التحليل الديناميكي (Dynamic). فالتحليل الأستاتيكي يسمح بمعرفة التغير الحادث بين متغيرين في لحظة زمنية معينة، ويسمح بالتنبؤ والعلم بالظروف التي حدث في ظلها التغير، أما التحليل الديناميكي فيأتي بجمع بين طبيعة التغير وأسبابه ونتائجه.[3]

يرى سنايدر أن عملية صنع القرار السياسي تؤثر على صانعي القرار في الحالة فقط. على الرغم من تأثر الباحثين بعد سنايدر بإطاره، إلا أنهم لم يتطرقوا لدراسة صنع القرار على المستويين الرسمي وغير الرسمي في الحالة والتهم الذين يشاركون في صنع القرار الرسمي أو صانعي القرار الرسميين في الحالة.[4]

ونظر فريق آخر إلى أن عملية صنع القرار تتداخل مع أنماط أخرى، وإن اختلفت القوة، فإن القوة الأولى والإجبار أو في غير الحالات العامة. إن مثل هذا التصور لعملية صنع القرار يقودنا إلى مسألة تفسير القوة من حيث مصدرها، وأشكالها، و شرعيتها، و استمراريتها، وقد تناولت هذا الموضوع دراسات أخرى في علم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة، و من أبرز من كتب في موضوع علم الاجتماع الألماني ماكس ويبر (Max Weber) الذي عبر عن القوة بأنها قدرة الشخص على تحقيق أهدافه،

---

[1] سرير عبد الله رابح ،عملية صنع القرار في الإدارة العامة بالجزائر،أطروحة دكتوراه غير منشورة – الجزء العلوم السياسية و الإعلام بجامعة الجزائر ، 2006 ، ص 33.

[2] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مصدر سابق ،ص78.

[3] محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين النظرية والتطبيق)دار الوفاء للطباعة والنشر،6008(، ص72.

[4] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،مصدر سابق، ص77.

وفرض على سلوك الآخرين، وشمل هذا التوجه التوزيعي الحديث في تلك الوقت مصدرًا النفيس العديد من العلماء في علم اجتماع التنظيم.[1]

وفي الحقيقة، فأن دراسة صناع القرار في المجتمع (القرار السياسي يجب أن نربط بالنخبة الحاكمة Ruling Elite)، و النخبة هي جماعة من افراد يتمتعون في المناصب العليا في الأنشطة والسيطرة على شؤون المجتمع [2] ويتحكمون في القرارات الرئيسية في النظام السياسي بغض النظر عن أماكنهم في السلطة السياسية، أي أنها تبحث عن الأشخاص الذين يتحكمون بالسلطة بغض النظر عن المناطق الجغرافية التي ينتمون اليها. بمعنى أن تحدد من يحكم (Who govern) أي من يمتلك القوة والنفوذ على الأرض.[3]

إن صناعة القرار السياسي يعتمد على أصحاب السلطة السياسية أيا كانت خصائصهم وسماتهم أو انتماءاتهم، فهم من يملكون سلطة اصدار القرارات ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي في حالة رغبة البعض في الدعوة على قرارته من الالتزامات.

ان قوة دعوة القوة وممارستها يمكن أن تصنف بحسب طبيعتها ومواصفاتها عناصرها، منها [4]:

1- القوة المجزية: وتعني هذا القوة الحوافز المادية أو النفسية المعنوية التي يقدمها الطرف الأول للطرف الثاني بهدف تحقيق الهدف المرجو من هذا القوة.

6- القوة العسكرية: وهذا نوع يرتبط على قوة الردع التي تملكها الدولة في حالة عدم الالتزام على سلوك معين يتعارض مع رغبات الطرف القوي فيجبر الطرف الضعيف على الالتزام بهذا القوة أو قوى العقوبات الصارمة.

3- القوة الشرعية: وتأتي هذا القوة من المراز الوظيفي وتنبثق حسب المواصفات النظيمية ومدى قناعة المرؤوسين بها وتقبلها على أنها في إطار قوانين وتشريعات المنظمة الإدارية.

4- قوة الخبرة: يرتبط هذا النوع من القوة على مدى المعرفة و الخبرة ، بين الطرف الآخر على شكل نصائح وآراء وتحليل من جوانب مختلفة ومدى قناعة الفريق من جوانب وتعليمات هذا الخبرة التي يحتاج في أحيان كثيرة إلى مراجعة العلوم والمعارف.

5- قوة الانتساب: وتعتمد هذا القوة أهميتها من انتماء الفرد والجماعة الى عرق أو فصل معين يمتلك من خصائص قوية جذب قوية وقناعة إجتماعية، وتختلف درجة القوة هذا الجاذبية من فرد أو جماعة الى أخرى وتتغير مع مرور الوقت وتغير الظروف.

---

[1] سرحان عدنان طاهر، علم اجتماع صناعة القرار في الإدارة العامة بالجزائر ،مصدر سابق، ص37.

[2] احسان محمد الحسن، موسوعة علم الإجتماع)بيروت ، الدار العربية للموسوعات،1111(،ص233.

[3] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صناعة القرارات في الوطن العربي،مصدر سابق ، ص71

[4] حمي شحادة، القرار التنظيمي)الاردن ، مرار يزيد للنشر،6006(، ص134

المبحث الأول

مفهوم صناعة القرار – المراحل – الأنواع

أولاً: مفهوم عملية صناعة القرار

يعرف القرار لغة على أنه "ما قرر وبت به الرأي عليه، أي حصل فيه الاتفاق أو الاتزام أو الثبات".[1] أما إصطلاحاً فقد اختلفت تعاريف "القرار" باختلاف الكتاب والمفكرين، وذلك حسب إتجاهاتهم الفكرية وآرائهم، ومن هذه التعاريف أن القرار "عملية اختيار لبديل أو حل لمشكلة ما أو سلوك معين بين مجموعة من البدائل المتاحة "[2]، و إتخاذ القرار يعني عملية اختيار بديل واحد بين بديلين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة.[3]

ورغم تعدد التعاريف الذي قدم عن القرار هناك من يرى أن القرار يتأثر من حقلين مختلفين الأول يعرف القرار بأنه "عملية بديلة تحل مشكلة ما أو تستغل فرصة معينة"، وفي الحقل الثاني يعرف القرار بأنه "عملية تتعلق بإدارة مجموعة من البدائل المتاحة أمام صانع القرار بهدف الوصول إلى البديل الأنسب بشأن موضوع معين"، وفي الحقل الثالث يعرف القرار بأنه "عملية تتعلق بإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والبشرية التي تحدث آثار قانونية معينة".[4]

ثانياً: الفرق بين إتخاذ القرار و صناعة القرار

إن مفهوم صناعة القرار هو (سلسلة التفاعلات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين) ، إذا فإن مفهوم صناعة القرار أعم وأشمل من إتخاذ القرار حيث أن مفهوم عملية صناعة القرار يتأثر بعدة عوامل من داخل المنظمة: نفسية، سياسية، إقتصادية وإجتماعية ومن خارجها عديدة.

ويرى "طومسون" و "نيدون" أنه إذا كان الاختيار بين البدائل يتطلب المفاضلة في صناعة القرارات(فأن مفهوم عملية صناعة القرار يسعى على الاختيار الأمثل بل أنه يشير إذا كان إلى الأنشطة التي تؤدي إلى ذلك الاختيار.

وعلى ذلك نجد التفرقة بين مفهومي صناعة القرار واتخاذ القرار فالأخير يمثل مرحلة من الأول بمعنى أن إتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صناعة القرارات.

---

[1] المنجد في اللغة و الإعلام)بيروت،دار المشرق ، 6005(،ص212.

[2] سرير عبداه رابح ،عملية صناعة القرار في الإدارة العامة بالجزائر،مصدر سابق ،ص65.

[3] ادريس بحري،دور الإتصال في نظام وطني المعلومات الإقتصادية في دعم متخذي القرار حالة جزائر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى البة العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية،6002.ص14.

[4] سرير عبداه رابح ،عملية صناعة القرار في الإدارة العامة بالجزائر، مصدر سابق، ص، 62.

ويقصد بالبدائل المتاحة لاتخاذ القرار بأنها مجموعة الأساليب أو الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تحقيق الهدف المحدد. ومن ذلك يتضح أن إتخاذ القرار يمر بعدة خطوات متتابعة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. أن إتخاذ القرار يمر من خلال عدة خطوات متتابعة تبدأ بالشعور بوجود مشكلة أو فرصة تحتاج إلى حل.

2. أن أي موقف أو مشكلة عامة تواجه متخذ القرار تحتاج إلى تحديد و تحليل المعلومات المتاحة عن هذا الموقف أو المشكلة.

3. أن طريقة الأشخاص البدائل و تحديد الخيارات و اختيار الحل الأمثل لتلك المشكلة أو الموقف أو مجموعة أهداف يمكن أن تختلف، والقرار الرشيد هو الذي يساوي القيمة المتوقعة من تنفيذ البديل المختار.وتمر عملية إتخاذ القرار في إطار من ثلاث مراحل رئيسية هي:الموقف أو المشكلة، ومتخذ القرار،والهدف، والبدائل،أي خطوات الخيار، وعملية اختيار الحل الأمثل بين البدائل.[1]

ثانياً : مراحل عملية صنع القرار

في النظم السياسية الحديثة وأساليب إجراءات تحول المدخلات من المطالب إلى القرارات ، فصنع القرار بمثابة عملية)Process(تتضمن الأنشطة التالية[2]:

1. تحديد المشكلة وصياغة الهدف بوضوح.
2. تحليل المشكلة وتجميع المعلومات: حيث أن المشكلة جذب مختلفة تستلزم معلومات، ثم تجميع المعلومات اللازمة لهذا الجذب،وتحليل البيانات وفرزها بأسباب.
3. وضع البدائل اللازمة لمواجهة المشكلة وهي خطوة تعرف بالمشكلة المطلوب حلها وجذب المعلومات. وأن وضع البدائل الحل المشكلة يقود إلى بلورة القرارات المطلوب إتخاذها وتؤخذ في الاعتبار الأسباب والآثار المحتملة.
4. اختيار البديل واتخاذ القرارات المناسبة: وهي خطوة هامة حيث تعرض القيود المشكلة والموضوعي البدائل واختيار أفضل والمناسب الحل المشكلة حلاً مناسباً وتجنباً وان بدأ الحل أو بصورة تدريجية.

وعادة فإن اختيار البديل واتخاذ القرارات مهما أهم وأخطر الخطوات، وبالذلك فإن هذا الاختيار يحدد مجموعة إجراءات موضوعية صارمة ومن ذلك:

---

[1] صنع القرار، دراسة في سيسيولوجيا الإدارة ، بلا ، بحث منشور في الإنترنت على الرابط التالي : www.cmc-du.com/userfiles/Decision%20Making.doc ص 10.

[2] د.جمال علي زهران ، الإطار التنظيري لصنع القرار السياسي و رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر ، بحث منشور في الإنترنت على الموقع التالي: www.pidegypt.org ، ص 14 – 15.

أ- الأهداف التي الموقع إلى البديل المطروح إتخاذ القرار السليم.

ب- توافق البديل المطروح مع الأهداف العامة الدولة والنظام.

ج- المساهمة بين البدائل الموقع.

د- درجة المخاطرة أو الخسائر المحتملة ومقارنتها بحجم المساهم.

هـ- الوجود المطلوب التنفيذ القرارات المتخذة، والوقت اللازم، باعتبار أن الوقت والجهد من شروط الاختيار السليم والتنفيذ الأفضل.

و- الدعاية البديل والقرار المتخذ، من حيث مدى استغلال الموارد المتاحة وتبعية الموارد المطلوبة الضمان الاستمرار والسير أبدا)مادية – بشرية(،)حالية أم مستقبلية(،)قائمة أم محتملة(.

1. اختيار البديل المناسب لتنفيذ الهدف وهو محل "جلسة النقاش" حيث يمكن إطلاق صلاحيات على الشخص مسؤولين غير مباشرين، وقد يتم المهام لتنفيذ. وفي حالة ثبوت صحة البديل المحدد ومدعمة البيئة التي ستنفذ فيها القرار على محل التنفيذ والمتابعة.

6. التنفيذ والمتابعة الشاملة: حيث يتم الإعلان عن القرار وجراءات التنفيذ والمتابعة الشاملة لذلك. ويمكن في هذه الخطوة أن يتم التوصل إن لزم الأمر في إطار ما عرف بالتغذية الاسترجاعية بحيث يمكن للعديد من الجوانب وتخاذ قرارات فرعية الضمان نجاح البديل الرئيسي الذي وقع عليه الاختيار، من خلال التغلب السريع والعامل المشكلات التي تحدث عن التنفيذ. ويمكن الشروع في أيا الوقت)سياسيا أم إنشاديا..... الخ(. أن يتبع هذه الخطوات إذا أراد أن يقوم بعملية صنع قرار سليم وأقرب إلى النجاح.

7. محل تقويم القرار:

يعتبر تقويم القرارات عملية ضرورية ينبغي أن يقوم به من يتولى مهمة صنع القرار في الدراسة السياسية. ويخضع التقويم العديد من المعايير:

أ- حالة المعلومات المتوفرة لدى صانع القرار، هل هي المطلوبة أم الناقصة، مشوهة أم سليمة؟

ب- درجة المشورة في إتخاذ القرار: هل اتخذ القرار بعد مشاورات ودراسة ، ومع من حددت المشاورة؟

ج- أهمية أو الحاح القرار.

د- آثار القرار والنتائج، وتتضمن هذا البحث ما إذا كان الغرض من القرار قد تحقق أم لا و بأية درجة.

عملية إتخاذ القرار، هي مجموعة القواعد والأساليب التي تستخدمها الأطراف المشاركون في مجال إتخاذ القرار، التي تضبط لتيار معين ، أو اختيارات معقدة الحل مشاكل معقدة ، أي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بموجبها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين إختلافات الرأي بين مجموعة إتخاذ القرار. ويقصد بمجال إتخاذ القرار التفاعلات والحوار بين أفراد المؤسسة عن إتخاذ القرار، والأدوات لتنظيم السلطة الرسمية وغير الرسمية داخل الوحدة المسؤولة عن إتخاذ القرار.

وتتفاوت المجالات إتخاذ القرار بين البساطة والتعقيد، فهناك مجال يتسم بوجود صانع قرار واحد، أو في وحدة أنسنة أعضاء يتميزون بالتباين والتعقيد، حيث تسمى العملية، قد تكون عملية إتخاذ القرار مبسطة وسريعة تحدث لفترة في حالة ورود صانع القرار الرئيسي، ثم العملية إتخاذ قرار تحدث وقعة تنظيم بيروقراطي معقد.وهناك مستويان صانع القرار طبقا لعدد أساسيين[1]:

أ- توزيع السلطة داخل المجال

ب- دور الأعضاء المشاركين في القرار

أ- توزيع السلطة

تختلف المجالات صانع القرار من حيث توزيع السلطة فيها، فهناك مجموعات تسيطر على السلطة وتتخذ القرار بالتصويت على حالة ورود فترة إتخاذ القرارات إلى إتخاذ قرار معين والتي تخضع أي حالة من أفراد المجموعة أو الكل.وهناك مجموعة إتخاذ قرار تساوي فيها السلطات الأفراد حيث تتوافق في المجموعة.

ب- دور الأعضاء

يقصد بدور الأعضاء مجموعة إتخاذ القرار، الدور المتوقع على أي شخص أو وجهة نظر يريدونها، أو أنهم ملزمون بتنفيذ مسؤولية وجب أن يتفق على وجهات النظر التي يعبر عنها ممثلوا المجموعة إذا كان أعضاء حيث أخرى تابعين أو مفوضين.

إن تعاون المجالات يؤدي إلى وجود خمسة أشكال إتخاذ القرار السياسي يمكن تصنيفها طبقا لخمسة أشكال من المجالات إتخاذ القرار و السلوك السياسي على النحو التالي[2]:

1. مجموعة الأفراد المسيطرة

وهي مجموعة صغيرة من الأفراد يسيطرون على مجال واحد لديهم أو دون شورى حقيقي مع أفراد المجموعة، وهو قادر على إتخاذ أي قرار دون موافقة أي من أفراد المجموعة أو الكل، ويتميز من ذلك أن القرارات النهائية عادة ما تكون سريعة، أي أنها تتخذ في صورة سياسية.

---

[1] بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،مصدر سابق، ص 11

[2] المصدر السابق، ص16-13

6. مجموعة الضغط- جماعة المصالح : مجموعة الضغط المصالح قد تأخذ شكل آخر وهو وجود ضغط مصالح بالمعنى السابق الذكر أفراد المجموعة مرتبطون بالسلطة ، أن يكونوا رؤساء أحزاب سياسية أو رؤساء مجموعات برلمانية ، أو ذوي نفوذ واضح في الجيش أو الحزب السياسي الحاكم. وفي ظل هذا الشكل ، نجد عدة بيوت ضغط تحاول أن تقوم بالتأثير على وجهة نظر معينة بالدفاع عن مصالح المجموعة التي تمثلها، وتكون دور الضغط المصالح الذي يسعى الى وجهات النظر تم تقريرها في النهاية .

3. مجموعة الضغط- المؤسسية : هذا المجموعة مع كثرتها مع المجموعة السابقة في الخصائص، إلا في نوعية دور الأعضاء اذ ان الأعضاء يمثلون مؤسسات وانتماءات يمثلون هيئات اخرى، أي أنهم منتدبون بأسماء أخرى، ولا يستطيعون تغيير وجهة نظرهم دون استشارة تلك الهيئات.

4. المجموعة المصلحة : في الأشكال السابقة، كانت السلطة موزعة بشكل غير متكافئ بين أفراد مجموعة إذ القرار يجب أن المجموعة المصلحة تميز بتوزيع السلطة بشكل متكافيء نسبياً، ودور القائد يتعدى دور رئاسة الجلسات و تصريف وجهات النظر، على أنهم يسطون مفوضين، وفي هذا الشكل نجد المؤسسة إذ القرار تكون من مسؤولة الجماعة، ثم تدور حول حماية وتماسك المجموعة.

5. مجموعة المفوضين : وهي مجموعة تشترك مع مجموعة المصلحة في الخصائص، إلا أن أعضاءها يمثلون هيئات اخرى. وتقوم علاقات إتخاذ القرار في المجموعة هو أن العضو ملزم برأي الهيئة التي يمثلها، وتتسم العلاقة بالبطء والاستياء الذي العلاقات بالموقف. اما أنه يوجد اهتمام بتحقيق تماسك المجموعة، والاهتمام بوجهات نظر الهيئات المفوضة.

رابعا : أنواع القرارات

هناك تصنيفات عديدة القرارات وسنتناول هذا التصنيف الى عدة بنود يمكن ذكرها على النحو التالي[1]:

1. معيار العموم و الشمول : بالنظر الى الهدف ما إذا كان عاماً، أوشاملاً أو خاصاً فأنظمة تجد:

أ- القرارات الإستراتيجية: التي تمس أهدافاً عامة وذات أهمية، على مستوى القيادات العليا في النظام، سواءً كان ذلك النظام الدولة أم أحد فروعها، أم المؤسسات الإقتصادية الخرى.

ب- القرارات السياسية: وكون مرتبطة بالسلطة والسياسة العامة في الدولة حيث يتم بموجبها وضع المبادئ والقواعد التي توجه مؤسسات الدارة العامة التحقيق أهداف السلطة العامة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] سرور عبداه رابح ، عملية صنع القرار في الأدارة العامة ، مصدر سابق ، ص 33 - 31

ج- القرارات الإدارية: وهي قرارات محددة بالأصل والخصوصية وتتعلق بالإجراءات التنفيذية وهي من القرارات التابعة، وهي مقدمة وفق مبادىء السياسة العامة. وهذه القرارات تعمل في إطار من السياسة العامة وتسهم في تحقيق أهداف السياسة العامة وتسير في اتجاه السياسة المرسومة من المؤسسات العليا.

6. معيار طبيعة القرار

بالنظر الى طبيعة القرار نجد نوعين من القرارات:

أ- القرارات التنظيمية: وهي تلك القرارات التي تتضمن قواعد عامة وشخصية معا، مثل القرارات التي تتخذ في الجهاز الإداري للدولة، وهذا النوع من القرارات يمس الجميع ، وهذا النوع من القرارات يمكن أن يتضمن القواعد التي تأخذ صورة القرارات الإدارية التنظيمية التي تحدد أحكام النظام العام.

ب- القرارات الفردية: وهي تلك القرارات التي تتخذ في إطار القوانين واللوائح والأنظمة، وتوجه إلى شخص أو أشخاص معينين بذواتهم أو بصفاتهم، أو تتعلق بمركز قانوني معين، أو إنهائه أو تعديله... الخ. وهذه القرارات تتجه نحو تنظيم مراكز شخصية بحتة تتعلق بالموظفين العموميين وتتعلق بالذمة المالية.

3. المعيار الموضوعي

استنادا الى المعيار الموضوعي نجد أن القرارات تتميز عن القرارات في طبيعة الوظيفة العامة ونجد أنها تنقسم الى نوعين:

أ- القرار الإنشائي: وهو القرار المتعلق بالنشاط الذي يباشر في مجال التجارة والصناعة.

ب- القرار الإجرائي: الذي يتعلق بالإجراءات التي تسير عليها القرارات الإجرائية، وهي تحدد على وجه الخصوص العلاقات بين الأجهزة الإدارية ومؤسسات الدولة إضافة إلى القرارات في مجال الوظيفة العامة.

ج- القرار الاستشاري: وتتعلق بالوجوه الإعلامية، والاستشارية، حيث تتميز المؤسسات العامة والخاصة بالمهمة الاستشارية في مجال القرارات الإدارية.

4. معيار درجة الأداء:

استنادا الى هذا التصنيف نجد القرارات على النحو الآتي:

أ- القرار في الظروف العادية: وهي القرارات التي تتخذ في ظروف عادية وتكون ضمن المعايير المعروفة بالأداء العام.

ب- القرار في الظروف غير العادية: وهي القرارات التي تتخذ في ظروف غير عادية وتحتاج إلى تكوين معايير وتقنيات خاصة وواضحة.

ج- القرار في ظروف الخطورة: سمي حالات القرارات التي يكون فيها احتمال حدوث الحالة المعروفة (أو بمعنى القرار)، بإتخاذ القرار في ظروف الخطورة، وفي مثل تلك الحالات فأن متخذ القرار يعلم درجة تحديد درجة الخطورة في القرار بدالة التوزيعات الاحتمالية.

5. معيار درجة التكرار

و يميز هربرت سيمون (H. Simon) القرارات التي تتخذ في المنظمات، مما[1]:

أ- القرارات المبرمجة : وهي القرارات التي تتميز بالتكرار أحدانها، وتتميز بالروتينية أما القرارات غير المبرمجة فهي التي تحتاج الى دراسة معمقة لوجود إجراءات محددة لها.

ب- القرارات غير المبرمجة : وهي القرارات التي تنتج عن المشاكل الفجائية والتي تحدث لمرة الاولى، وهي تحتاج الى الخبرة من الدراسة والتحليل وهذا لغياب المعلومات الكافية عنها و غياب القوانين في حدودها.

ويرى ايف أن القرار يصنف الى عدة أنواع نجد المعيار المستخدم، من ذلك معيار السلطة التي تتخذ القرار في إطارها، وفي هذه الحالة نجد القرار المتدرج من القرار السياسي الى القرار الإستراتيجي الى القرار الإداري، فالقرار السياسي هو الإطار العام الذي تتخذ فيه قرارات إستراتيجية ثم قرارات إدارية، وما ينتج عنها من خطة إستراتيجية، وخطة إدارية اذلك الاثنان هناك مصطلحات مغايرة المعنى ارسم السياسات، التخطيط الإستراتيجي، الادارة الإستراتيجية، ومن وراء ذلك المصطلحات القرار السياسي،القرار الإستراتيجي ثم القرار الإداري فما هو المقصود بالقرار السياسي وما الذي يميزها عن بقية القرارات المشابهة له؟

معنى القرار السياسي

يرتبط القرار السياسي بسلوك النظام السياسي، ويبان السياسة العامة الحاكمة داخله، ومن خلال ذلك البيان نوجه الحاكمة رسالة الى المواطنين و المؤسسات التابعة اما قصد تحقيق أهداف السياسة العامة.إن القرار السياسي يوضع من قبل القيادة العليا في التنظيم، و أعلى نظيم في الدولة، هو المؤسسات الدستورية التي تتولى إتخاذ قرارات سياسية تحدد بموجبها القواعد و المبادئ الموضوعية لعالج المشاكل التي تعترضها، وفي هذا الخصوص عرف القرار السياسي بأنه نوع من ذلك القرار السياسي وهو "ما تختاره الحاكمة في أن تفعله أو ما تفعله... الضبط الصراع داخل المجتمع. أو ادارة الصراع مع مجتمعات أخرى".[2] وهذا التعريف يتطابق مع تعريف دافيد استون حينما ربط القرار السياسي بالسلطة العامة في الحاكمة، وقال إن القرار السياسي هو ما تريد الحاكمة أن تفعله و ما لا

[1] خيشول ايمان و آخرون، التماذج والطرق المامية في صنع واتخاذ القرار– تطبيق شجرة القرار التموذج، ص3

[2] سرير عبداه رابح ،عملية صنع القرار في الادارة العامة بالجزائر، مصدر سابق ، ص55.

نريد أن نقول.[1] أما ريتشارد هوفربرت (Richard hooferbert) فيعرف السياسة بأنها "مجموعة قرارات يتخذها الفاعلون مع بعضهم البعض بهدف تحقيق غرض عام".[2]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن السياسة هي مواقف وقرارات، وعلى أصح هي سلسلة قرارات يتم بموجبها وضع مبادئ وقواعد عامة، تتعلق بمجال معين من مجالات الحياة العامة، مثل الصحة، الخارجية، الدفاع، الأمن، الاستثمار، الشراكة والتجارة.. الخ. التوجه الرؤساء في ذلك القطاع إتخاذ قرارات في إنجاز تحقيق أهداف السياسة العامة.

<u>معنى القرار الإستراتيجي</u>

يتميز القرار الإستراتيجي عن غيره من القرارات بالشمول وطول المدى الذي يغطيه إذا ما قورن بالقرارات الإستراتيجية الأمر الخاص بالسياسة القرارات الإستراتيجية وأهميتها عن القرارات الإدارية ، ذلك أن إطار الإختلاف يسعى إلى المنظمات التي تدار إستراتيجيا عن غيرها من المنظمات التي تدار بأسلوب أخرى غير إستراتيجية وتعرض بعدئذ للفشل.[3]

ويتصرف معنى القرار الى الموقف واختيار بديل من بين مجموعة بدائل فأن الثابت ذلك البدائل على مستوى الأهداف الحيوية والاستراتيجية داخل المنظمة عند القرار إستراتيجيا. [4]

ويتخذ القرار على هذا المستوى بسبب وجود التنظيم العام المنتج والدواة سواء ان التنظيم ذو صيغة اشتراكية أم رأسمالية أم ما بينهما أم خلافهما. فذي المنظور الرأسمالي من اتخذ القرارات التحقيق مصالح المستهلك في تخصيص المصادر، والإنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تنتجها المنظمات وهذا يسوي القرار الشامل مع الأخذ بعين الاعتبار الصالح العام بالتركيز على مستوى حياة جديدة ومتقدمة وحفظ التوازن والحضارة والتنظيم والعدالة الإجتماعية.[5]

خصائص القرارات الإستراتيجية

تتميز القرارات الإستراتيجية بالخصائص الآتية:

1. المرونة: يتم اتخاذ القرار الإستراتيجي في أعلى المستويات الإدارية.

6. طويلة المدى: يغطى القرار الإستراتيجي فترة زمنية طويلة، وقد تمتد التشريعات حياة المنظمة بالمثل.

---

[1] المصدر السابق ،ص52.

[2] المصدر السابق ،ص58.

[3] سالم محمد السالم، بحث بعنوان صناعة القرارات دراسة في المفهوم والتأثير والتطور مجلة جامعة الملك خالد الوطنية ،6005،ص20.

[4] سرير عبداوي رابح ،عملية صنع القرار في الادارة العامة بالجزائر، مصدر سابق، ص20.

[5] حلمي شحادة،القرار التنظيمي ،مصدر سابق، ص62-68.

3. التدرج في مدى الرقابة: تمتاز القرارات الإستراتيجية بالتدرج في عادي والسيء الذي أسبقيات تستعين بها.

4. الحيادية: قرارات يجب إتخاذها بموضوعية حتى تستطيع أن تكون على الأقل القرارات الإدارية الأخرى.

5. قابلية العد والقياس بالقرارات الإدارية أكثر تعقيدا بالمقارنة مع القرارات الأخرى.

2. تتخذ القرارات في ضوء معلومات غير مؤكدة وتتسم بدرجة عالية من المخاطرة والمعلومات.[1]

<u>مراحل القرار الإداري</u>

يعرف القرار الإداري بأنه: "مجموعة الخطوات التي تتخذها الهيئة الإدارية المختصة بمقتضى السلطة الممنوحة لها بموجب القوانين واللوائح، وفي الشكل الذي يحدده القانون، إنشاء أو تعديل أو إلغاء حق أو التزام أو خطوة أو إجراء أو تعديل أو إلغاء المصلحة العامة.

يتميز القرار الإداري بعدة خصائص منها[2] :

1. القرار الإداري مجموعة من الخطوات و يقوم على الإرادة المنفردة التي تصدر بموجب أحد القوانين واللوائح.

6. القرار الإداري مجموعة من الخطوات التي تخرج من دائرة الإرادة المنفردة.

3. القرار إرادة ملزمة إدارية عامة، سواء كانت أم سلبية.

4. صدور القرار الإداري بإرادة الإدارة الملزمة من السلطة بمقتضى القوانين واللوائح.

5. إن القرار الإداري هو، بالتالي، نتيجة القرار من الخصائص المميزة للقرار الإداري.

<u>خطوات</u> : المراحل المتتابعة في صنع القرار

تعين المديرين والمشرفين بالمعلومات اللازمة لإصدار القرار في مجال عملهم المباشر تعتبر أيضا في المعلومات ذاتها، إلا "الموقف القراري" أي أن كل موقف، حيث يطلب الأمر إتخاذ قرار معين بشأنه، فإن صنع القرار يكون خاضعا لمجموعة من المتغيرات، تم تصنيفها بأنها في المجموعة الرئيسية من المتغيرات التي تحدد مراحل القرار ما يلي[3]:

---

[1] سالم محمد السالم، بحث بعنوان صناعة المعلومات دراسة في المفهوم والتشأة والتطور مجلة مانبة الملك فهد الوطنية، مصدرسابق، ص21.

[2] طوقان، القانون الإداري العام)عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،6008(، ص637-646

[3] د. إسماعيل صبري مقلد، النظرية السياسات الدولية، مرجع سابق، ص 154، 152، د. جمال زهران: هل حتام مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، القاهرة، الطوبجي للنشر والتوزيع، 1113، ص 253 ، 254.

1. دور صانع القرار الرسمي في مجال صنع القرارات المسؤولة.
2. مهارات وخصائص الشخصية.
3. رؤية عن مصالح دولته وطبيعة موقفها.
4. إدراك الموقف الخارجي، وذلك إدراكه مدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
1. مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي يمثل فيها الحزب السياسي إلى حزب معين.
6. انتماءاته المذهبية أو مواقفه العقائدية.
7. القواعد والإجراءات المنظمة العملية صنع القرارات.
8. مدى توفر المعلومات التي تمكنه أن يقوم بإعداد مشروع القرارات البديلة.
9. الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية والضغوط الناجمة من الدول بارتباطات وتعهدات سابقة.
13. القدرات والأعراف و الإنجازات الشخصية في دولته.
11. توفر المعلومات عن السلوك الذي يمكن أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذات العلاقة بالموقف.
12. الاعتبارات الإقتصادية والاجتماعية التي قد تخدم اتخاذ القرار.

ولابد من الأخذ في الاعتبار، أن أهمية هذه العوامل والمتغيرات في عملية اتخاذ القرار وأن تختلف من موقف لموقف إلى موقف لموقف آخر. ففي الوقت الذي قد تخضع أحدهما السيطرة مجموعة محدودة من تلك العوامل، فقد يستحيل مدى السيطرة لمجموعة أكبر من العوامل في موقف آخر. أي أن النظر إلى هذه العوامل وتأثيرها في صانع القرار من حيث الحجم نوعية مسألة سياسية.اذلك فإن هذا التفاوت في أهمية متغيرات المواقف السياسية على طبيعة وتكوين استعداد صانع القرارات، بل قد يختلف ذلك من إخصائي في ظروف تلك المواقف نفسها. فبعض المواقف يكون من الممكن التنبؤ بها وتوقعها مقدماً في حين قد يكون ذلك ممكناً بنفس الدرجة بالنسبة المواقف أخرى.[1]

[1] احمد يوسف احمد وآخرون ، اثر صنع القرار في المنظمة العربية)بيروت ، مراز دراسات الوحدة العربية ، 2313(، ص 111

المبحث الثاني

مداخل عملية صنع القرار و نماذجه

أولا : مداخل صنع القرار

يعبر المدخل عن النفاذ أو الإطار الذي يسمح للباحث بالنفوذ من بوابة عملية صنع واتخاذ القرار ، ومن ثم يشير مفهوم القرار إلى اتخاذ إرادة ملزمة وإجراءات وخطوات الاختيار بين بدائل عدة تعالج المشكلة ، وفي هذا المجال يمكن تحديد مداخل عملية صنع القرار، أهم هذه المداخل هي:

مدخل النظم	Systemic Approach
مدخل الجماعة	Group Approach
مدخل الاتصال	Communication Approach
مدخل القانون	Legal Approach
مدخل الإحصاء	statistics Approach

وبالإضافة إلى هذه المداخل هناك مداخل أخرى – إذا جاز التعبير- لا تقل أهمية عن المداخل السابقة ، إذا رأى بعض الباحثين في عملية صنع القرار ، الأمر الذي يدعو إلى التطرق إلى بعض هذه المداخل و ذلك على النحو التالي:

1. مدخل النظم Systemic Approach

يعبر عن النظام عن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها والتي تعمل معا من أجل تحقيق هدف أو عدة أهداف ، والعملية القرارية إحدى هذه النظم التي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها ، و تتأثر بها و تؤثر فيها ، و تتكون من مجموعة من المدخلات (Input) ، وعملية التحويل (Conversion)، والمخرجات (Out Put) ، والتغذية العكسية (Feed Back).

والنظام مشتق من الأصل اللاتيني Systema ، ويعني مجموعة من العناصر المتفاعلة مع بعضها البعض ، وقد ظهر مدخل النظم في العلوم الإدارية ، ثم انتقل إلى العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد و العلوم السياسية ، و العلوم الإدارية ثم الإنسانية .ومن أبرز رواد هذا المدخل في السياسة (Gabriel Almond) و (Kaplan) و (McClelland).

والنظام إذا من النادر جدا وجود هؤلاء العلماء ومختلف نظريات مدخل النظم في مجالات عدة فإنه يمكن دراسة ظاهرة صنع القرار في الأنظمة السياسية من منظور هذا المدخل ، فالنظام يعمل في إنجاز هدف محدد وأن أي عطب يصيب جزءا منه فإنه يؤثر في بقية الأجزاء أو العناصر المكونة للنظام.

ان قدرة أي نظام على تحقيق النجاح وعودته مرة أخرى يجب ان ينظر اليها في ضوء المدخلات التي تأتي الى النظام من البيئة الخارجية ، وفي ضوء عملية التحويل التي تجري على داخله وبيئة العلاقات التي تربط النظام بمكوناته الداخلية والخارجية.[1].

مما سبق يتضح أن مدخل النظم يشكل مرجعية هامة الدراسة عملية صنع القرار بدءا من وصف الأسباب والمشكلات وبالتالي تحديد العوامل المؤثرة والمؤثرة في اتخاذ القرار ووزن المؤسسة ، و انتهاء بالمخرجات النهائية والتغذية العكسية التي تحقق التكيف والاستمرار.

6. مدخل الجماعة Group Approach

يعد مدخل الجماعة أحد المداخل المستعملة في دراسة موضوع القرار ، وذلك من منطلق جماعة أو طبقة أو نخبة ، أو من مدخل المشاركة بواسطة الاستفتاء أو المجالس المنتخبة ، ويبتعدا عن المبادىء المجردة تبقى النخبة أو الجماعة التي تملك القوة مصدر إتخاذ القرار .إن الدراسات الأكاديمية تتناول موضوع الجماعة، والطبقة، وموضوع النخبة أو الأولية المنتمية بالدراسة والتحليل البيان أثر ال ذلك في عملية صنع القرار ومدى رشدها والمنهج الذي استعمل فيه ال مصطلح من هذا المصطلحات :

أ- مصطلح الطبقة (Class): يستعمل المصطلح بشدة في التحليل المارسي الذي يعبر به عن التقسيم المجتمع الى طبقات ، طبقة تملك وسائل الأنتاج ، وطبقة عاملة ومستغلة ، وان ال من يملك وسائل الأنتاج يملك القرار حتى والو لم يمارسه بنفسه ،القائمين في الجهاز البيروقراطي أو أعوان الدولة حيث ماان موقعهم.[2]

ب- مصطلح النخبة (Elite): وهو مصطلح فرنسي يدل على الأولية أو أفضل جزء في الشيء ، و يشير الى فئات منمزة و حامة في المجتمع ، وقد عرفت النخبة بعدة تعاريف أهمها أن النخبة هي :" الأولية المنتخبة أو المنتقاة في مجموعة إجتماعية)مجتمع او دولة أو جزء سياسي (ومارس نفوذا غالبا في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة ، وتدعى النخبة التي تمارس نفوذا سياسيا غالبا النخبة الحامة أو النخبة السياسية".[3] وقد انتشرت نظرية النخبة خلال القرنين السابقين وهي تناقض الطرح المارسي في الصراع الطبقي

---

[1] شريزاد احمد النجار ، دراسات في علم السياسة)اربيل، مطبعة وزارة الثقافة،6004 (،ص15-65

[2] د.احسان محمد الحسن، موسوعة علم الإجتماع، مصدر سابق، ص376

[3] - ادريس بوجلى، دور انامة نظام وطني المعلومات الإقتصادية في دعم متخذي القرار،مصدر سابق،ص 65

و تتمحور مسألة التساؤل بوجود فئة قليلة متفوقة تستأثر بالمعلومات أمر إتخاذ القرار.تعتبر الأنظمة التي تتميز بوجود أن كل المعلومات خاضعة السيطرة القليلة إما بحكم المواد أو الثروة أو الإذاعة أو أداء الوظائف وتعمل فواه هذا تلك الدراسات التأريخية المرتكزة المؤسسات السياسية التي أسفرت عن أن الأغلبية الم تحكم أبدا وإنما الفئات خاضعة القليلة.[1]

3. مدخل الإتصال communication Approach

تهتم عملية الإتصال بالدورة الدموية في حياة الكائن البيولوجي الما يقوم به الإتصال في التأثير على سلوك الأفراد والمنظمين داخل التنظيم اذ يقوي الروح المعنوية والشعور بالأنتماء الى الجماعة والأندماج فيها . وفي المقابل من ذلك يساعد مدخل الإتصال صانع القرار على توجيه الأفراد الى أهداف المؤسسة ، وشرح برامج العمل المم.[2] ان نظام الإتصال يبقى على عاتقه مسؤولية نقل المعلومات بالشكل الصحيح ، غير أنه في اثير من الأحيان يرتبط القرار بالتاخر الحاصة من جهة والجماعات الضاغطة في المجتمع من ناحية ثانية.يراز الرل دوتشن في تحليله النظام الإتصال على مسألة قدرة النظام على الحكم في المعطيات و المعلومات بالقدر الذي يسمح بضبط جميع العوامل من أجل تحقيق الفعالية في التسيير وترشيد القرار.[3]

والإستنتاج الذي يمكن التوصل اليه من هذا المعنى هو الدور الذي يلعبه الإتصال في أن يجعل الجماعة تعمل مع بعض, وتدار مع بعض , ويسود بينها روح الفريق ، أي أن الجماعة تعمل في إطار تنظيم عضوي ، وهو ما توصلت اليه نتائج البحوث الحديثة بشأن تآلف الجماعة , وهذا ان ينأتى الما ا عن طريق الإتصال الفعال الذي يضمن احداث التفاهم.و الإتصال الجيد يستطيع ان يحقق ذلك ا اذا تميز الإتصال بقوة الإقناع ، والإستجابة الأيجابية ، وبعاد ال عناصر التشويش ، وسوء التفسير المعطيات أو التعليمات ، اما ان على نظام الإتصال أن ينطوي على المفهومات الرئيسية الجارب والتطبيقات الميدانية وهي اما أوردها Stares، الإصغاء ، والشرح ، والسؤال والمناقشة ، والتفويم ، والإستجابة وال ذلك حتى يمكن اه أن يوصف بالإتصال الفعال ويسهم في رشد القرار وتحقيق الأهداف المخططة اه.[4]

---

[1] سرير عبداه رابح ،عملية صنع القرار في الادارة العامة بالجزائر، مصدر سابق،ص62

[2] نل مهنا، علوم الإتصال و الاجتماعات الرقمية)بيروت ، دار الفار المعاصر،6006(، ص25-22.

[3] اسماعيل عبدالفتاح ،محمود منصور هيبة ،النظم السياسية و سياسات الإعلام)الاسكندرية ، مراز الاسكندرية الراتب ،6005 (،ص 73.

[4] محمد نصر مهنا، عبدالرحمن الصالحي، علم السياسة بين التنظير و الممارسة)الاسكندرية ،منشأة المعارف ، 1175(، ص138-145.

4. المدخل القانوني Legal Approach

يعود هذا المدخل الى أنصار المذاهب الشكلية في تفسير أصل القاعدة القانونية ، ومن روادها فوار السلطة العامة بشأن موضوع معين وخاصة هذا المذهب أن القانون هو ارادة ومشيئة الحاكم ، أي الطرف الذي له السلطة العليا في المجتمع ، حيث أنه في كل دولة توجد فئة حاكمة وأخرى محكومة ، فالأولى تفار وتتخذ القرار ثم تصيغها في قوالب ملزمة للفئة الثانية بمعنى أن أصل القرار هو ارادة الحاكم ، ومن كل هذه السلطة المأخوذة من القوة المشروعة والقوة الغير شرعية ، الذين سادوا بشكل خاص عندما كانت السلطة مطلقة الحاكم ، ومن خلال النشريعات التي قدموها أنصار القانون الإجتماعي ، ومنح الحاكم مطلق الحرية في التصرف ، أجمع هؤلاء الفقهاء على مقولة :)أن القانون هو أمر من شخص مسلم له بالطاعة الى آخر واجب عليه الأمتثال(.

وسار في هذا الإتجاه عدد من الفقهاء شكلوا مدرسة عرفت بمدرسة الشرح على المتون والتي وفقت القوانين المدني الفرنسي، وان ذلك في عهد نابليون .ومن النتائج المترتبة على تطبيق مبادىء هذه المدرسة[1]:

ا- هو التطبيق الحرفي القانون على مستوى القاضي ، والموظف ، والمواطن والأمة.

ب- ان حل المشكلات التنظيمية والوظيفية ينبغي ان يتفق النص القانوني .

ج- ان القانون خارج النص يعتبر عدم الشرعية في النشاط أو العمل.

ان القرار من المنظور القانوني يرتكز على جانب الإجرائية والشكلية أكثر من الجانب الموضوعية، وتجد القاعدة عندهم صعوبات في التطبيق ،اذا تعرض أن يكون وسيلة إنجاز الأهداف والقرارات التي تتخذ بناءا على دراسة واقع معين، وربط الأسباب بالنتائج وذلك حتى يمكن وصف القرار بالرشيد.

5. المدخل الإحصائي

أساس هذا المدخل يعود الى طبيعة المشكلة الإدارية ، ومتطلبات حلها ، حيث ان طبيعة النشاط الإداري تتميز بصور متكررة معالجة على المعلومات المتعلقة ، والتي تجمع في شكل أرقام وجداول .تمثل الأسلوب العلمي الصحيح القرار ، وقد درج الباحثون في هذا المجال على استخدام الطرق الإحصائية ، والوصف الإحصائي بصفة عامة حتى يمكن من إتخاذ القرار ، وعلى مستوى الأدارة العامة يلاحظ أنه أصبح من الضروري لدى قادة المؤسسات العامة أن تهتم بتشخيص المشكلات عن طريق الوقوف على أسبابها المتعلقة بالنقص العددي في الأمكانيات والوسائل ، وفي حالة إتخاذ قرار ما فإنك تجد المتطلقون من الحسابات الممكنة وتبحث على سؤال متكرر مفاده اذا توجد الدينا من أمكانيات مادية وأموال وأفراد و وقت...الخ ؟[2]

---

[1] المصدر السابق ، ص 148.

[2] سرير عبداه رابح ،عملية صنع القرار في الادارة العامة بالجزائر ، مصدر السابق، ص،11.

المطلب الثاني : أهم نماذج عملية صنع القرار

ومن هذه النماذج:

1. النموذج الرشيد أو العقلاني

يفترض هذا النموذج أن صانع القرار على دراية تامة بكل البدائل المتاحة أمامه، ويعرف النتائج المترتبة على كل بديل، وأن لديه نسقا واضحا لتفضيلاته، وأنه يختار البديل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو ما يعرف بالرشد الاقتصادي، ويفترض أن متخذ القرار يتصرف بعقلانية تامة، وأنه يسعى دائما إلى تعظيم المنفعة المتوقعة من وراء اختياره، وأن لديه القدرة على تحديد جميع البدائل المتاحة أمامه، وتقييمها وترتيبها حسب أولوياتها، ثم اختيار البديل الذي يحقق أعلى منفعة.[1] ويعاب على هذا النموذج أنه يفترض توافر المعلومات الكاملة لدى متخذ القرار، وهو ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي، كما أنه يتجاهل الدوافع الشخصية والسياسية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار، وهو ما يجعله غير واقعي في كثير من الأحيان، ويمكن أن نلخص أهم خصائص هذا النموذج في النقاط التالية[2]:

أ- يفترض أن متخذ القرار يتمتع بالرشد الكامل.

ب- يسعى ذاك الشخص إلى تحقيق هدف محدد.

ج- يمر بمجموعة من الخطوات المتتابعة ذات دلالة واضحة.

د- تتوافر المعلومات الكاملة حول جميع البدائل المتاحة.

ه- يعتمد على اختيار البديل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة.

6. النموذج التنظيمي أو المؤسسي

يعتبر القرار عبارة عن مخرجات التنظيم الداخلية، وهو نموذج يعتمد على المعلومات الكاملة، ويأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتاحة، ويفترض هذا النموذج أن القرار يتخذ في ظل ظروف التأكد، ويهتم بالعلاقات الرسمية التي تربط بين أعضاء التنظيم، ويركز على الأهداف المحددة والمعلومات المتوفرة، ويفترض أن متخذ القرار يسعى دائما إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، ويعاب على هذا النموذج أنه يتجاهل الدوافع الشخصية والسياسية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار، ويفترض أن متخذ القرار يتصرف بعقلانية تامة، وأنه يسعى دائما إلى تعظيم المنفعة المتوقعة من وراء اختياره، وهو ما يجعله غير واقعي في كثير من الأحيان، ويمكن أن نلخص أهم خصائص هذا النموذج في النقاط التالية[3]:

---

[1] عبد المعطي عساف ، وسائل الإعلام ودورها في صنع القرار في العراق ، مصدر سابق ، ص 42

[2] حامد شاكر ، القرار التنظيمي ، مصدر سابق ، ص71

[3] عبد المعطي عساف ، وسائل الإعلام ودورها في صنع القرار في العراق ، مصدر سابق ، ص56

ويدين هذا النموذج في السياسة الخارجية إلى أعمال كل من سايرت وماريش)Sayrt & march(
بالخصائص السمات هذا النوع من القرارات بأنه[1]:

- محدد الأبعاد، ويتغير بشكل و ذو أهداف متعارضة .
- يقبل الخيار الأول الذي يحقق الإشباع المرضية الأطراف.
- يتجنب حالة عدم التأكد بإتباع سياسة محددة وتحاشي التقلب السريع بالقرارات.
- يعتمد على إجراءات مختصرة و روتينية واضحة من صنع القرار هذه .

3. النموذج السياسي

يرتكز هذا النموذج بصفة رئيسية على نقد من العلوم الأساسية العلاقة بالسياسة ، الفلسفة ، علم النفس والاجتماع ، وهو في العادة يعتمد على الأساليب والمفاهيم المستمدة في التحليل بل يرتكز على السلوك الأساسي في الظواهر والأحداث السياسية ،و يستخدم الأساليب الفنية والمسوحة في إستراتيجية إتخاذ القرار و السعي الى تحقيق النتيجة المرغوبة عند المستوطنين في البيئة العامة ، ، يعتمد النموذج على البناء السياسي والمجتمع على الأرجح ، فهو نموذج وصفي وليس امي ، ويخطو المحتملة الجديدة والتطبيقية بين الأطراف المتنازعة التي تسعى الى تحقيق غايات محددة ، ان جوهر هذا النموذج يعبر عن نمطي الإستراتيجية الخيار بين البدائل ذات الإختيارات المشتركة ، والتي تخضع للقرار سوى حدوث فوارق بسيطة بين الحاضر والمستقبل وتارة بما جرى في الماضي.ويتلخص منطلبات النموذج في ما يأتي[2]:

1- يراز متخذو القرار السياسات التي تختلف عن السياسات القائمة والمألوفة.
6- عدد قليل من البدائل تم اختيارها على أساس مدى قبولها المتعارف عليه .
3- تم تقييم عدد محدود من النتائج المحققة إنتاجا عادية .
4- يعاد تقدير المشكلة وفق السياسات المتبعة في القرار السابقة.
5- اتخاذ القرار حل وسط يرضي الجميع بل هناك سلسلة لا نهاية من الإجراءات المشكلة حتى تم التوصل الى صنع القرار.

٤. النموذج التدرجي

يعتمد هذا النموذج على التحليل النفسي بالنموذج الرشيد مع إدخال التعديلات المدرجة ، حيث ان أي قرار يريد ان يركز على البرامج والسياسات وإعتمادات السابقة القديمة تم إجراء بعض التعديلات بالزيادة او النقص او التجديد على اساس القبول بمشروعية البرامج والسياسات السابقة.

---

[1] حلمي شحادة ، القرار النموذجي، مصدر سابق ،ص 73-74

[2] المصدر السابق ،ص72-78

5. النموذج المعرفي (الإدراكي)

ويرتكز هذا النموذج على المبادئ المتعلقة بعملية اتخاذ القرار و عملية معالجة المعلومات المتاحة والتي تتضمن الأبعاد التالية ، و يعد النموذج العقلاني في مجال إتخاذ القرارات السياسة الخارجية بسبب طبيعة عملية السياسة الخارجية والبيئة التي تمارس فيها السياسة الخارجية الخاصة بعملية القيادين والغموض حيث انه ليس امام متخذ القرار سوى عوائد ومدراته الذاتية المتعلقة بمواقفه وقيمه من اجل معلومات.[1].

[1] عبدالمنعم العظم الشمري ، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار ، مصدر سابق ، ص 41-56

مفهوم المعلومات و أهميتها العملية صناع القرار

أولا : مفهوم المعلومات

المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها من أجل تحقيق هدف معين أو الأستعمال المحدد، أغراض إتخاذ القرارات، أي البيانات التي تحصلنا عليها بعد تحليلها أو تفسيرها أو تجميعها في شكل ذي معنى والتي يمكن الاستدلال بها وتبادلها وتسجيلها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل. وهي المفهوم المستخدم في النظام المحاسبي . والمفهوم المتصل بالبيانات نتيجة التجميع و تحليلها.[1]

وهي أيضا بيانات مجهزة و مفيدة خاصة اذا تم استيفاؤها من مجموعة من الوثائق او الأشكال.[2] ان المعلومات (Information) أصلها في اللغة اللاتينية القديمة(Information) التي تعني شرح أو توضيح شيء ما ، وتستخدم في الفرنسية بصيغة المفرد (Information) الدلالة على معلومة ، وتستخدم المقولة الحرفية لمصطلح الإشارة أو الرسالة التي هي المعلومة و الإعلام عامة، اما تتصل المقولة بالفعل بشري بين فرد وجماعة أو بين مجموعة و مجموعة أخرى في حين تأتي المعلومة في اللغة العربية مشتقة من المعنى "علم " و ترجع الى المعرفة "معلم" اي الأثر الذي يدل به على الطريق .من هنا اختلطت المعلومات " بمفاهيم والمعلومات أخرى الإعلام والإتصال ، فهذا المقولة نفسها (Information) استخدمت بدلا عن مفهوم الإتصال (Communication) والإتصال الجماهيري (Mass Communication) وبدلا عن مفهوم الإعلام (Information) والدعاية و غير ذلك من المصطلحات .[3]

والان المفاهيم الأقرب للمعلومات هي البيانات والمعرفة، والتفريق بين البيانات و المعلومات والمعرفة فقد أشار الباحثون الى ذلك حيث عرفت البيانات بأنها مواد خام و حقائق مجردة و غير منظمة و مستقلة عن بعض على شكل أرقام أو كلمات ، أما المعلومات فهي بيانات تمت معالجتها للحصول على نتائج محددة أوبيانات تم تنظيمها و معالجتها التحقيق أقصى استفادة ممكنة،أما المعرفة فهي معلومات تمت معالجتها وهي خاصة تجميع وتبويب المعلومات بشأن موضوع معين في لحظة معينة وهي أنتقيمة وفائدة وبها يتم إتخاذ القرار[4]. و يتجه المختصون الى تحديد مفهوم المعلومات من عدة زوايا تتفق في جوهرها على مجموعة محددة المادة الفارية ، على الرغم وجود بعض الإختلافات في

---

[1] احمد الخطيب ،خالد زيغان ،ادارة المعرفة وانظم المعلومات)عمان ،عالم الكتب الحديث،6001(،ص2

[2] حسن عماد مكاوي،محمود شيمان عالم الدين ،انتلوجيا المعلومات و الإتصال،مصدر سابق ،ص 17

[3] محمود شيمان عالم الدين، انتلوجيا المعلومات و الإتصال ومستقبل صناعة الصحافة)القاهرة ،دار السحاب للنشر والتوزيع ،6005(،ص 8

[4] احمد الخطيب ،خالد زيغان ،ادارة المعرفة وانظم المعلومات،مصدر سابق ،ص2

منهجية التطرق إلى المصطلح و نحاول هذه الأطروحات حصر مفهوم المعلومات من خلال الإتجاهات التالية[1]:

1. الإتجاه النظري: لقد اهتمت بعض الدراسات بهذا الإتجاه في محاولة منها لتحديد الأشواط التاريخية التي قطعتها المعلومات والتي جعلت منها مادة فكرية ترتقي إلى مستويات علمية مرموقة. أما اعتنت هذه الدراسات بالجوانب التقنية المستخدمة في تنظيم الإنتاج المعرفي من الناحيتين المادية والفكرية .

6. الإتجاه الوظيفي: تحاول الدراسات التي اهتمت بالتطبيقات الوظيفية للمعلومات ابراز دور المعلومات في تطوير النشاطات المتداولة في المجتمع بوصفها مصدر المصادر الذي يوظف في مختلف مستويات النشاط الإنساني ، وهذا ما أدى إلى ان تصبح سوقا عالمية للأفكار .

3. الإتجاه التاريخي: و تبحث هذه الفئة من الدراسات في موضوع المضاعفات والنتائج التي تؤثر في المجتمع في مرحلة مروره إلى ما بعد التصنيع ، بتحليل نظم المعلومات و التقنيات الحديثة المستخدمة في المعالجة و التوزيع والتخزين .

ثانيا: أهمية المعلومات في صنع و إتخاذ القرار

غدت المعلومات بتنوعاتها و نظمها صناعة العصر الرائدة وثروته المتميزة التي تمثل من يمتلكها امتلاك زمام التطور حيث لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات و حراك التطور التاريخي و تنمية المعرفة الإنسانية في هذا السياق بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل ، وصار بالمقدور القول ان ما يجري في

ج- استخدام الوسائط التكنولوجية و التقنيات الحديثة من أجل التوضيح.

5. المرونة:

من خصائص المعلومات الجيدة قدرتها على التأقلم مع أي تغيرات من شأنها أن تطرأ على مستخدمي المعلومات ، وهذا لأن مستخدمي المعلومات يتغيرون بتغير الزمان و المكان و الأسباب التي تدعو إلى استخدام المعلومات ، لذا وجب أن تكون المعلومات المقدمة لهم قابلة للتعديل و التغيير حسب الحاجة.

2. عدم التحيز:

ويقصد بهذا الشرط ألا تتأثر المعلومات بأي رغبة أو ميول شخصي لمستخدم القرار من أجل التأثير على القرار المتخذ ، أي أن تكون المعلومات محايدة و موضوعية ، فالمعلومات التي تتجه نحو تحقيق أهداف معينة تسمى معلومات موجهة ، و هذا ما يتنافى مع الهدف الأساسي من القرار.

ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحيز المعلومات:

أ- الرغبة في تحقيق أهداف معينة من خلال المعلومات و تجاهل الحقائق الأخرى التي لا تخدم هذه الأهداف.

ب- صدق التعبير: يجب أن يعبر الشيء عن ما يصوره أو ما يمثله.

8. الشمولية:

وتعني أن المعلومات تحتوي على كل ما يتعلق بالموضوع الذي أعدت من أجله ، بحيث تكون المعلومات شاملة وتغطي الحاجة من جوانبها ، دون إغفال أو تجاهل أي من الموضوعات أو الشمولية أو البدائل المطروحة.

7. السرعة:

ويقصد بالسرعة هنا تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين حدوث الواقعة المحاسبية و وصول المعلومات إلى متخذ القرار ، فكلما كانت المعلومات متاحة في الوقت المناسب كلما كانت ذات قيمة و فائدة للمستخدم ، والعكس صحيح ، فالسرعة التي تؤدي إلى وصول المعلومات بعد فوات الوقت المناسب لاتخاذ القرار تفقد المعلومات قيمتها و فائدتها ، دون إغفال أو تجاهل الدقة أو الشمولية أو الموضوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المطروحة.

رابعا : إيجابيات و سلبيات المعلومات

إن القرار الجيد و الحاسم يعتمد بالأساس على المعلومات الجيدة ذات القيمة ، فالمعلومات التي تتمتع بكل الخصائص التي ذكرت هي بالأكيد جيدة، والسؤال هل يمكن الحصول على هذه المعلومات دون تكاليف أو دون مقابل؟

بالتأكيد أن الجواب لا ، فالمعلومات تعتبر موردا إقتصاديا مهما تستخدمه المؤسسة للحصول على القرار ، فهي تعبر عن السلع غير الملموسة أو غير المحسوسة التي تأتي ثمرة التحليل و الدراسة الجادة وبراعة ...

الا. ، االمعلومات ا نمل في االوقت االراهن سلعة تمتلك نمل إلا نمل اب اإلنتاج االقتصادي االمعاصر والمصدر الرئيس الدخل القومي.[1] أذن إنتاج االمعلومات او صناعة االمعلومات تتضمن:

1- نالة الحصول على االمعلومات

6- نالة انتاج االمعلومات

وعلى الرغم من ان صناعة االمعلومة احتلت احد االدوار الرئيسية الدخل القومي في االبلدان االمتقدمة ، وامتد إذار ابت بيار)Baker(في مؤتمر)نحو مجتمع المعلومات(الذي عقد في موناغ اونتاغ عام 1173 "إن دخل إنتاج صناعة االمعلومات وصل إلى اكثر من 85 بليون جنيه استرليني في االقتصاد عام 1176 . وهذا الدخل يزداد بنسبة 16% سنويا وهذا المعدل في الزيادة السنوية ، فإن صناعة االمعلومات ستكون المورد الأساسي الإنتاج االقتصادي خالل الخمسة والعشرين سنة القادمة.

اذلك أشارت الدراسات الحديثة الإقتصاديات المتقدمة أن قطاع االمعلومات هو المصدر الرئيسي الدخل القومي الفعالة ، حيث قدر في الوالايات المتحدة أن قطاع المعلومات يمثل حوالي نصف الدخل القومي .. ونظمر إقتصاديات الدول أوروبية المتقدمة أن حوالي 40% من دخلها القومي يتحقق من أنشطة المعلومات[2]، واان في الدول النامية ووفق رأي اكثر من الخبراء فأن إنتاج المعلومة و رواجها و استهلاكها داخل البلدان النامية ال تزال خاضعة النصورات سياسية وقتية امتداد نحو ما يحتاجها ومن مجال النشاط، وال تزال المعلومة والمعرفة اداة من ادوات الحكم في العديد من تلك الدول [3]

والى جانب أن دور و دور االمعلومات في صناعة القرار ، فإن االمعلومات اتسمت المحرك الرئيسي في صناع القرارات ، ذلك ان هنالك العديد من العوامل االخرى التي قد تؤثر في القرار بدرجة اكبر من تلك المتوفرة الإقتصادية والظروف اإلجتماعية والقوى السياسية صاحبة المصلحة في القرار ، وتعتمد عملية صناع القرار على االسلوب الذي يتخذ به، فصناع القرار يشال مراكز مرموقة من المجتمع ، أكثر من بسبب فصناع القرار المركزي ان يتمكن من قراءة و فحص و مراجعة ال المعلومات الخاصة بالقرار .وعلى ذلك يستدعي القرار المركزي ان يتمكن من حجم المعلومات المتاحة امام و استخالصها. اما بسبب الثاني هو حال التشويه الذي يتعرض المعلومات تتدخل عبر قنوات عديدة قبل وصولها الى قمة الهرم "صناع القرار"و تمثل الطبيعة الفنية والمعقدة لمعظم المعلومات اما تمة إتخاذ القرارات والسبب الثالث ، هو أن صناع القرار ال يمكن ان يكون متخصصا في ال المجاالت ، ومن ثم فان الحل الوحيد هو إعتمادها على

---

[1] سالم محمد السالم، صناعة المعلومات دراسة في المفهوم والتأثير والتطور، مصدر سابق ،ص11

[2] حسنة محيي الدين، بحث بعنوان إقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، منشور على هذا الرابط في االنترنت، :doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/nadi3.doc.

[3] حوار مع منشور في مجلة وشباة عربيات مع بحيى الدجاوي ، 11 نوفمبر 6001 ، اجرى الحوار : حسن الشرف،ص 1 - 6

الخبراء و المستشارين الذين يستخدمون المعلومات ، وفي هذا الأسلوب الممنهج للتشويه و الأخطاء بالدرجة الأساسية ، حيث عرض المعلومات القدر الكبير من التبسيط و الأمثلة مع رفض الرجل العادي و البس الصالح القرار . وتؤثر هذه المشاكل في عملية المعلومات المستخدمة ، وكذلك القرارات الناتجة منها و قدرتها على الإستجابة الظروف التي أدت إليها.[1]

خامسا : تحديد السياسات المعلومات السياسة خلال العملية السياسية

أن الصورة النمطية عند المعلومات السياسة خلال العملية السياسية ، تتمثل في أن المعلومات تحقق ، من خلال وسائل الإتصال الجماهيري بالمواطن العادي ، مضمونة مطابقة الواقع و مستخدمة أمور معينة ، الدخل إلى العملية السياسية ، التقويم أيضا النظام السياسي بتحويل هذا المطلب إلى سياسات و قرارات ، ثم تقوم وسائل الإتصال الجماهيري بإيصال هذه السياسات و القرارات إلى الجماهير ، الذين يقدمون استجابات جديدة لهذه السياسات و القرارات ، وقد تكون مطالب جديدة ، إلى من ذلك بعد تقوم وسائل الإتصال الجماهيري بإيصال هذه الاستجابات ، والمطالب الجديدة ، إلى من يشرعون موضوع القرار السياسي) ويسمى هذا العملية بالتغذية العكسية (، و هؤلاء يقومون بتحديد سياسات وقرارات أو الإبقاء عليها ، أو استبدالها بسياسات وقرارات جديدة ، وكذلك قد يصل الأمر إلى عدم تنفيذ هذه السياسات و القرارات دورتها الجديدة ، وهكذا .

هذه هي الصورة النمطية عند المعلومات السياسة خلال التسعينيات السياسي ، غير أن الواقع العملي ، والخبرة السياسية تؤكد أن هذه العملية تمر بمراحل متداخلة ، لا يمكن الفصل بينها ، تمثل عملية تحديد المعلومات السياسة في عملية صنع القرار السياسي ، تحتاج من الوقت والجهد ، وتمثل قيود على عرض المعلومات السياسية، التأثير بالزمن في عملية صنع القرار السياسي.

وسنعرض فيما يلي آراء بعض علماء السياسة المعاصرين بالتسلسل عند المعلومات السياسة ومدى تحديد تأثيرها ، والدور الذي تؤديه ، والمشاكل التي تواجهها.

1. آراء تحديد تأثير

يرى تأثير أن المطالب السياسة لا تحتاج إلى تحويل الحاجات إلى مطالب ، ومن ثم عملية صنع السياسة العامة ، وقبل أن تتحول الحاجات إلى داخل الجهاز السياسي حيث تأخذ القرار.

---

[1] بسيوني ابراهيم حمادة ، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،مصدر سابق،ص 168

وتتعرض أربعة قطاعات من الالتزامات التنظيمية ، التي تقوم بعملية الخصخصة هذا والتزامات هي [1]:

أ- تقوم الحكومة بحراسة البوابة Gate Keeping على حدود القطاع السياسي ، وقد صممت القوانين بحيث تحد إلى حد كبير من حصانات المطالب الخارجية ، وتعمل على إخضاع المطالب الداخلية أو تلك التي تتسرب إلى السياسات العامة ، أو أولئك الذين يتعرضون في الشارع العام بسبب مطالبهم السياسية .

ب- تقوم الالتزامات الإيجابية بتوفير الخدمات العامة ، أو تعزيز الجماعات الضاغطة وتوفير الدعم المالي بسبب الفشل في تعبئة الموارد بسبب المطالب السياسية .

ج- التسرب السياسي يمكن أن يتطور عددا من القطاعات الإنتاجية التي من خلالها تنتقل المطالب إلى الجهاز السياسي .

د- التسرب السياسي أيضا له عدد من العمليات التفاعلية أو الاختصار reducation processes) (التي لابد وأن تمر بها المطالب حتى تتحول من مدخلات إلى مخرجات عامة، يطلق عليها، الموانع الذي يعوق العملية ذات التسرب السياسي في الشارع أو الطريق العام بسبب.

إذا كان يشير إلى أن المخرجات الموانع من أعمال و قرارات السلطات وهذا المخرجات لا تؤثر على الحوادث أو الاحداث في حسبان عملية ، بل تعود التأثير في أداء التسرب السياسي ذاته ، وذلك من خلال عملية الغربلة السياسية وهي العملية التي من خلالها تنتقل المعلومات الخاطئة عن إنجاز التسرب ، والتي تؤثر في سلوك التسرب العنيف ، أو العنيف .[2]

6. آراء جابرييل الموند :

يؤكد الموند على أن مطلب النظام الديمقراطي هو أن الشعب يستطيع أن يجعل مطالبه وغايته معروفة العمل من قبل السلطة ، و تقوم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح،ووسائل الإتصال بدور هام ، في الأيدي على رغبات الشعب وتوصيلها للقادة، والاتجاه الثاني الإتصالات ترتبط أيضا بدرسي الديمقراطية ،بدون المعرفة الدقيقة أعمال القادة، وبدون فهم العلاقة بين هذا الأعمال، وأهداف الجماهير ، فأن صياغة المصالح ، وممارسة التأثير السياسي تكون غير مجدية.[3]

و من هذا المعلومات يمكن أن نحدد عدة اتجاهات أساسية مثلها[4] :

أ- المواطنون يحتاجون إلى حقائق الدقيقة الضرورية، أي التضحيات قد تعطي الأهمية وفي طريقه إلى التنفيذ.

---

[1] المصدر السابق ، ص 112-118

[2] شيرزاد أحمد النجار ، دراسات في علم السياسة ،مصدر سابق ، ص61

[3] اسماعيل عبدالفتاح ، محمود مثلور هيبة ، النظم السياسية و سياسات الإعلام ، مصدر سابق ،ص 83

[4] المصدر السابق ،ص118

ب- المواطنون لديهم الحق في التعبير عن آرائهم بحرية في القضايا السياسية التي تهم المجتمع.

ج- المواطنون لديهم الحق في تشكيل الأحزاب السياسية و الانضمام إليها من أجل المشاركة في الحياة السياسية، و تتمتع هذه الأحزاب بالاستقلالية عن الدولة و تعمل على تأطير المواطنين و تمثيلهم في المجالس المنتخبة.

و هناك عدة عوامل تؤثر في الرأي العام السياسي و تتحكم في توجهاته و من أهم هذه العوامل:

أ- الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب السياسية من أهم الوسائل التي تعمل على تأطير الرأي العام و توجيهه و تعبئته حول القضايا السياسية المختلفة.

ب- وسائل الإعلام: تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تشكيل الرأي العام السياسي.

ج- الجماعات المصلحية: تعمل على الضغط على السلطة السياسية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة.

و يمكن القول أن الرأي العام السياسي هو مجموعة الآراء و المعتقدات و الاتجاهات السياسية التي يتبناها الأفراد في المجتمع و التي تتعلق بالقضايا السياسية المختلفة، و التي تؤثر في سلوكهم السياسي، و تعبر عن مواقفهم و توجهاتهم السياسية.

و يتميز الرأي العام السياسي بعدة خصائص أهمها:

- أنه يتعلق بالقضايا السياسية التي تهم المجتمع ككل.
- أنه يتأثر بالعوامل الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية.
- أنه يتغير بتغير الظروف و المعطيات.
- أنه يؤثر في القرارات السياسية التي تتخذها السلطة.

و يمكن تقسيم الرأي العام السياسي إلى عدة أنواع، و ذلك حسب عدة معايير، و من أهم هذه التقسيمات:

1. حسب درجة الوعي السياسي:

- الرأي العام السياسي الواعي: و هو الرأي العام الذي يتميز بدرجة عالية من الوعي السياسي و المعرفة بالقضايا السياسية المختلفة.
- الرأي العام السياسي غير الواعي: و هو الرأي العام الذي يتميز بدرجة منخفضة من الوعي السياسي و المعرفة بالقضايا السياسية المختلفة.

2. حسب مصدر التأثير:

- الرأي العام السياسي الداخلي: و هو الرأي العام الذي يتأثر بالعوامل الداخلية في المجتمع.
- الرأي العام السياسي الخارجي: و هو الرأي العام الذي يتأثر بالعوامل الخارجية.

3. آراء الرأي العام:

يرى العام أن الرأي العام السياسي هو مجموعة الآراء التي تتبناها الأغلبية في المجتمع و التي تتعلق بالقضايا السياسية المختلفة، و التي تؤثر في سلوكهم السياسي، و تعبر عن مواقفهم و توجهاتهم السياسية، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية أو مستواهم التعليمي أو انتماءاتهم الحزبية.

[1] محمد سعد أبو عامود ، الإعلام والسياسة في العالم الجديد ، مصدر سابق ،ص 117.

الرئاسي. ويشير دوفرجيه إلى أن الأحزاب تجذب المعلومات ومصادر المعلومات، وعادة ما تؤدي إلى تدفق الأخبار في اتجاه واحد نحو القادة السياسيين الذين يتخذون القرارات.

و المعلومات أهمية بوجه خاص في دوائر صنع القرار السياسي ، و خاصة في مجال اتخاذ القرارات السياسية ، فالمعلومات التي تتوافر لصانع القرار ، تعني في الواقع تأثير على نوعية القرارات أو توجيهها السابق ، وهذا المعلومات الجديدة سوف يؤثر على سلوكه اللاحق، ومن ثم فأي تغيير في سلوك القادة السياسي ذاته.[1]

ذلك يشير إلى مشكلة التفرقة بين المعلومات الواردة من خلال شبكات الإتصالات الرسمية وغير الرسمية " أنه كان عدد من القرارات البديلة المتاحة أمام صانع القرار من الرسائل التي تلقاها وظيفة شبكة الإتصالات ربما تعوق ، بواسطة التردد ، وأن أي عدد من البدائل التي تنافسه على عدد قليل من القرارات ، فإنها تعوق بواسطة التشويش. أن القادة وهم يتعاملون مع المعلومات الواسعة في الوثائق ، أثناء غيابها يتعاملون بموضوعات، أما الاهتمام بالمعلومات الواسعة والمفصلة فيكون في الوثائق الداخلية ، ومن ثم فإن الرموز التي تعرضت لها هذه الرسائل على أنها أثر ايجابي ، في نهم القادة المعلومات التي تتضمنها هذه الرسائل وهذا يؤثر على عملية صنع القرار السياسي وفي عملية اتخاذ القرارات السياسية.[2]

---

[1] محمد نصر مهنا ، عبدالرحمن الصالحي، علم السياسة بين النظرية و التطبيق ، مصدر سابق، ص138-131.

[2] اسماعيل عبدالفتاح ،محمود منصور هيبة ، النظم السياسية و سياسات الإعلام ، مصدر سابق ،ص 83.

تمهيد

ان وسائل الإتصال لها وظائف إجتماعية و سياسية وتأثيرات واسعة، بفعل التأثيرات غير المباشرة في قرارات وسلوك النخب التي تصنع القرارات، وتحفيزها على فعل أشياء تؤثر في الجماهير؛ فالقادة السياسيون تؤثر قراراتهم و أعمالهم في المجتمع عامة، و بمجرد إتخاذهم موقفا معينا يتحول ذلك الموقف وما يتعلق به الى موضوع تنقله وسائل الإعلام، وتجعله موضع نقاش ،و موضوعا للممارسة.[1]

وفي هذا السياق يؤكد (Rob Dahl) على ان القوة التي تحكم في الديمقراطيات الحديثة قد تكون مركزية، نتيجة لعدم المساواة في توزيع موارد التأثير النفوذي في المجتمع، ويستأثر بالقوة غالبا الأكثر ثروة، وأصحاب المكانة الإجتماعية العليا، أو الذين يتبوؤن مراكز حيوية، أما السياسيون فيرون أن دورهم في صنع القرار لم يعد بسيطا، فالقرارات الهامة قد لا يضعها الرسميون دائما، بل قد يضعها أشخاص و قوى ضاغطة و مؤسسات إعلامية تؤثر في الرسميين، وقد ينحصر دور الرسميين فقط في مجرد الإعلان عن تلك القرارات، ان ممارسة القوة قد لا تكون بالمشاركة في صنع القرار فحسب، وإنما في الحيلولة دون صنعه، أو تعديله. وقد تختلف قوة الأفراد من قرار الى آخر، والأقوياء في مجال معين ليسوا أقوياء في كل المجالات، ولا شك ان العديد من المسائل و الأمور التي لم تكن تحتويها السياسة في الماضي، أو التي كانت تعالجها بطريقة غير مباشرة، أصبحت الآن ينظر اليها بوصفها من المسائل الهامة لعالم السياسة، العديد من القرارات التي كانت تصنع أوتوماتيكيا بواسطة القادة أو بواسطة الأشخاص، أو التي لم تكن هناك حاجة لصنعها، يجب اليوم صنعها بواسطة الوكالات العمومية ومن خلال العملية السياسية.[2] إذ أصبح في كثير من الدول الحديثة تتم عملية صنع القرار في إطار بيئة عامة تتضمن عوامل أساسية هي : الإطار الدستوري، والثقافة السياسية، والتكوين الإجتماعي، والأوضاع الإقتصادية وتأثيرات الصحافة[3]

ويكمن دور وسائل الإعلام في تفعيل ثقافة المشاركة الشعبية لما لها من تأثير مباشر و واضح على الجماهير خاصة اذا ما اشترك المسؤولون والخبراء في المجالات المختلفة في انتاج المضامين الإعلامية الإشراف عليها.و تهدف وسائل الإعلام الى تكوين جماهير لهم

---

[1] دوريس أيه جريبر(ت:أسعد أبو لبدة) سلطة وسائط الإعلام في السياسة (دارالبشيرللنشروالتوزيع ،1999)، ص29.

[2] محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد(الاسكندرية دارالفكرالجامعي،2009)،ص 88.

[3] نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية – الروسية(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص13.

قدرة على المشاركة في صنع القرار[1]، لذلك تعد وسائل الإعلام و خاصة الصحافة من الأدوات الرئيسة الفاعلة في تدعيم الديمقراطية في المجتمعات السلطوية السابقة، سواء من خلال تناولها للأساليب والممارسات الخاصة بالمجتمعات الديمقراطية أم من خلال إبرازها للسلبيات و جوانب الضعف للنظم غير الديمقراطية، و تعمل من أجل تدعيم طرق و أساليب الديمقراطية في النظم الديمقراطية ذاتها، حيث ترفع الوعي والادراك لدى الجماهير و تستثيرهم للمطالبة بالإنجازات التدريجية للحصول على الحقوق و الممارسات الديمقراطية، و تلعب دورا محوريا في تشكيل سياق التحول والتغيير السياسي في المجتمعات المختلفة.[2]

ومن هذا المنطلق فان فكرة المشاركة السياسية و المواطنة لا تبنى الا في بيئة سياسية ديمقراطية و قانونية تتجاوز كل أشكال الأستفراد بالسلطة و القرار أو الأستهتار بقدرات المواطنين و امكاناتهم العقلية و العملية.[3]وتترافق اقامة نظام ديكتاتوري بألغاء حرية الكلام و الصحافة، حيث اصبحت هذه الأخيرة رمزا للديمقراطية بقدرما هي عامل لها.[4]

وللوقوف على دور وسائل الإعلام في عملية صنع و إتخاذ القرارات وشرح ابعادها بشيء من التفصيل يتطلب مناقشة الموضوع من زوايا مختلفة نتناولها في ثلاث مباحث هي :

- أهمية الصحافة كمصدر من مصادر المعلومات.
- دور الصحافة في وضع أجندة صانعي الفرار.
- العلاقة بين الديمقراطية و الرأي العام و السياسة العامة.

ثم نأتي الى بيان الاختلاف بين الانظمة الصحفية المختلفة في ممارستها للأدوار السياسية داخل النظم السياسية في مجتمعاتهم، حيث ان العديد من العوامل السياسية و الإقتصادية و الثقافية و التقنية و المهنية يؤثر و بشكل كبير على الصحف في ممارسة هذا الدور من عدمه.

---

[1] عفت محمد الشرقاوي،المشاركة الشعبية والإصلاح(القاهرة،دارالعلوم للنشر والتوزيع،2007)، ص145.

[2] عيسى عبد الباقي، الصحافة والإصلاح السياسي–دراسة في تحليل الخطاب(القاهرة، دارالعلوم للنشر،2009) ،ص59–60.

[3] محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي(بيروت، الدار العربية للعلوم ، 2005)، ص116.

[4] جان كلود برتراند، ت:رباب العابد، أدبيات الإعلام (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008)، ص42.

المبحث الاول

أهمية الصحافة كمصدر من مصادر المعلومات

اولا : الصحافة و المعلومة

أضحى دور الإعلام جليا في قدرتها على توصيل المعلومة و مساعدتها في تسهيل مهمة تمثيل المعلومات أثناء صنع القرار في جميع مراحلها و التي يميزها عن المصادر الأخرى من خلال قدرتها على نقل المعلومات التأريخية، و قدرتها على التغلغل الى جهاز صنع القرار، وتقديم المعلومات عن البيئة الخارجية أكثر مما تقدمه أية قناة رسمية أخرى للمعلومات، وربما تتميز معلومات وسائل الإعلام بموضوعية أعلى من تلك التي تقدمها القنوات المحيطة بمتخذي القرار. و تتميز وسائل الإعلام بكونها الوسيلة المناسبة للأخبار مع التحليل للمعلومات الأساسية الكافية،بحيث تصبح تطورات الموقف ذات معنى ومفهومة.[1]

لذلك يقول(شوينباخ) أن الصحفيين ليسوا مجرد "حراس بوابة"ينظمون تدفق الأخبار، فهم غالبا ما يخلقون الأخبار و يدعون السياسيين للقاءات الصحفية، و يحاولون ان يكتشفوا العيب في الإقتصاد و يفضحوا الفساد. [2]من خلال متابعات تحليلية او تحقيقات إستقصائية دقيقة حول تلك الموضوعات وهذا يجعل الصحافة مصدراً من مصادر المعلومات الاساسية للحكومة لدرجة وكما يقول وليم ريفرز ان المسؤولين الحكوميين يعتمدون الى حد كبير على ما تقدمه وسائل الإعلام من تقارير و معلومات عن بعض القضايا ذات الأهمية الكبيرة، ويبنون أحكامهم بناء على ما تنشره الصحف حول بعض القضايا الهامة، وقد اعترف الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" ذات مرة بأنه حصل على معلومات سرية للغاية ولم يكن يعرفها من قبل من خلال جريدة "نيويورك تايمز" و يعتقد الكثيرون ان أحد الأسباب الرئيسية لسقوط "ريتشارد نيكسون" كان كراهيته للإعلام، وإبتعاده عن متابعتها.[3]

ففي دراسة أجرتها المجلة الفصلية الأمريكية "الرأي العام" (Public Opinion Quarter) حول قرارات الزعماء الأمريكيين تبين منها ان الصحافة المكتوبة تقرأ بشكل كبير و انها تزود متخذي القرار بالمدخلات اللازمة للنقاش على مستوى القمة والتفاوض الذي ينظر اليه الزعماء الأمريكيون على انه هام في تقرير المسائل السياسية. و يصف (جورج ريدي) السكرتير الصحفي للرئيس (جونسون)الصحافة بأنها القوة الوحيدة التي تدخل البيت الأبيض

---

[1] عبدالمنعم كاظم الشمري، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق، مصدر سابق، ص110-111.

[2] د.خون مارتن، انجو جروفر شودرى (ت:علي درويش) نظم الإعلام المقارنة، الطبعة العربية الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع- القاهرة، 1991)، ص63.

[3] حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، مصدر سابق، ص170-171.

من العالم الخارجي و تمارس قوة مباشرة على رئيس الولايات المتحدة.[1]ويؤكد لينسكي ان الممارسة الفعالة للحكم تتطلب من واضعي السياسة ان يفهموا كيف تعمل وسائط الإعلام ليتمكنوا من إستخدام نفوذها لتعزيز الأهداف الهامة للسياسة. واذا ما اخفقوا في أخذ الجوانب الإتصالاتية للسياسة بعين الاعتبار او اذا ما أساءوا إدارتها، تزيد احتمالات فشل السياسة. [2]

وتكمن أهمية الصحافة بوصفها من أكثر المصادر لجمع المعلومات ونشرها، لما لها من خصوصيات لا تجدها في مراكز او قطاعات اخرى، فهي قادرة على مخاطبة جمع كبير من الأفراد في آن واحد حتى ان كان هؤلاء منتشرين في مناطق جغرافية متباعدة، لكن الإعتماد عليها لتزويد صانع القرار بالمعلومات اللازمة يتوقف على عدة متغيرات: أولها طبيعة تلك الوسائل، ففي حين نجدها "حرة " في بعض الأنظمة، لها مصادرها الخاصة في جمع المعلومات حول كل القطاعات التي تثير انتباه الرأي العام، قد لا نجدها كذلك في بعض الأنظمة الأخرى، حيث تشكل أداة من الأدوات السياسية للنظام السياسي، وعليه فهي قد لا تؤدي وظيفتها في إبراز المعلومات التي يحتاجها الرأي العام بقدر ما تعكس المعلومات التي يريدها صانع القرار ان تصل الى الرأي العام، فقد شاهدنا في عدة مناسبات رؤساء الحكومات في بعض الأنظمة "المفتوحة " يعتمدون على ما تنشر في الصحافة أو ما يبث في التلفزيون أو يذاع في الراديو في إتخاذ قراراتهم، وهنا يمكن القول ان وسائل الإعلام الجماهيرية تعد لدى هؤلاء مصدر هام من مصادر المعلومات، خاصة اذا كانت هذه الوسائل محاطة بكل ما يحدث على المستوى الداخلي و حتى على المستوى الخارجي.[3]

وعن علاقة المعلومات بالسياسة و الحكم يرى مايكل هيل أن هناك أربعة مجالات رئيسية مشتركة بين الحكومة و المعلومات وهي الأمن والتشريع و الإدارة وخدمة المواطنين و توعيتهم وتبادل المعلومات و بثها عبرالأقطار لأغراض الإعلام والتجارة أو في جهات و أغراض قانونية مشروعة.

وفي تأثير المعلومات في المجتمع يرى هيل " بأن المعلومات خليط من المواد الخام التي يمكن تحويلها الى منتجات جديدة تماما كما يحول الحديد و القطن الخام الى منتجات جديدة، وسوف يجعل المعلومات البعض أكثر ثراء وتحسن الحياة بالنسبة لكثيرين على أنها سوف تزيد من مشكلات الكثيرين ويجعل البعض أفقر حالا وفيما يتعلق بأهمية الإعلام الألكتروني في عملية صنع القرار, أدى التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الإتصال و الإعلام الآلي، الى

---

[1] عبدالمنعم كاظم الشمري ، وسائل الإعلام وعملية صنع القرارات في العراق، مصدرسابق، ص109.

[2] دوريس أيه جريبر (ت:أسعد أبو لبدة) سلطة وسائط الإعلام في السياسة، مصدر سابق، ص 48.

[3] يوسف تمار، أهمية المعلومات في عملية صنع القرار السياسي، بحث منشور في الانترنت على الرابط التلي http://youtemmar.unblog.fr/ ، ص7-8.

تغيير عميق في نظرتنا الى أهمية المعلومات، ففي العصور العابرة، كانت المعلومات الخاصة بالبلدان المتباعدة والإختراعات العلمية التي تظهر فيها، بطيئة الإنتشار وفي أغلب الأحيان بشكل ناقص، أما اليوم فإننا نتعرض كل يوم الى سيل هائل من المعلومات وفي كل الميادين و بسرعة فائقة و على أعلى درجة من الدقة.[1]

ثانيا : مفهوم الإنقرائية و القارئية

ولاشك ان دور وسائل الإتصال كمصدر للمعلومات لصانعي القرار يرتبط بمفهوم الإنقرائية (Readability)، وهناك ثلاثة أتجاهات في تحديد مفهوم الإنقرائية هي[2]:

الأتجاه الأول يركز على النص، فالمعنى الواسع لمصطلح الإنقرائية يعني مجموعة أجزاء النص في تحقق النجاح لقارئه، وهذا النجاح هو الحد الذي يقرأ عنده القارئ النص بفهم وبسرعة مناسبة حيث يجد القارئ النص المقروء شيقا و مثار أهتمام . وهذا الأتجاه يركز على عوامل الفهم و السرعة والإهتمام.

الأتجاه الثاني يركز على القارئ، فالإنقرائية هي الدرجة التي تجد عندها طبقة معينة من القراء المادة المقروءة جذابة بالنسبة اليهم.

الأتجاه الثالث يركز على القارئ والنص معا، فالإنقرائية هي الحد الذي يتحقق عنده التوافق بين القارئ والنص.

من هذا المفهوم يتضح ان وسائل الإتصال تصبح مصدرا للمعلومات بدرجة كبيرة لدى صانعي القرار كلما كانت مفهومة و سهلة القراءة ومثيرة لأهتمام صانع القرار، خالية من الصعوبات و التعقيدات و الأفكار المجردة أو المصطلحات الفنية المعقدة التي تدفعه الى البحث عن مصادر للمعلومات أكثر إنقرائية .

أما بحوث القارئية (Readership) فتهتم بدراسة قراءة النص الإعلامي بهدف تحديد خصائصهم المختلفة الديمغرافية والنفسية و الإجتماعية . ويختلف هذان المفهومان عن مفهوم وضوح القراءة الذي تقصد به الخصائص الفنية التي تتسم بها النص الإعلامي المطبوع كحجم الحروف وطول السطر و نوع الحبر والورق..الخ ومما لا شك فيه أن الإنقرائية و وضوح القراءة والقارئية كلها عوامل ذات أثر بالغ في قدرة وسائل الإتصال على تقديم المعلومات الخاصة بصنع القرار.

---

[1] المصدر السابق، ص 8.

[2] بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي،مصدر سابق، ص 138-139

المبحث الثاني

دور الصحافة في وضع أجندة صانعي القرار

اولا : مفهوم نظرية وضع الاجندة

تهتم بحوث وضع الأجندة (ترتيب الاولويات) بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد اولويات القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تهم المجتمع، تفترض هذه النظرية ان وسائل الإعلام لاتستطيع ان تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، إنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة ،والتحكم في طبيعتها ومحتواها. هذه الموضوعات تثيراهتمامات الناس تدريجيا ،وتجعلهم يدركونها،ويفكرون فيها،ويقلقون بشانها،وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية اكبر نسبيا من الموضوعات الاخرى التي تطرحها وسائل الإعلام[1] وهذه العملية يطلق عليها ترتيب اولويات الاهتمام للوسيلة الإعلامية او باختصار وضع أجندة الوسيلة وتحديدها تتم بناء على قرارات عديدة تتاثر بالسياسات العامة والسياسات التحريرية والنظم الفنية والانتاجية وعوامل عديدة اخرى . وبذلك فان وسائل الإعلام تضع الاخبار في قوالب تساعد على ادراك اهميتها وخصوصا لمن يعطون اهتماما كبيراً للصحف، بحيث تعتبر الأجندة في النهاية محصلة لخيارات عديدة للتعبير عن اهتمام الوسائل الإعلامية بالمواد والرسائل وترتيبها ترتيبا يعبر عن مستويات هذا الاهتمام ودرجاته [2]، ظهرت الإشارة الأولى لوظيفة وسائل الإعلام في وضع الأجندة، أو ما يسمى بترتيب جدول الأعمال أو ترتيب الأولويات، في مقال للصحفي (نورتون لونج) عام (1958)، وفي كتاب(الصحافة والسياسة الخارجية) لمؤلفه (برنارد كوهين) عام (1963) وتم الحديث عنها بشكل أكثر وضوحاً وشمولاً، لكن وضع الأساس النظري لها تم خلال دراسة ،قام بها (ماكسويل إي ماكومبز ودونالد إل. شو) ، خلال حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام (1968)، فعند دراسة الباحثين للإجابة عن سؤال : كيف يرى الناس أهمية الموضوعات المثارة ؟، وجدا أن هناك توافقاً كبيراً بين كمية الانتباه لموضوع معين في الإعلام ومستوى الأهمية التي يوليها الناس لهذا الموضوع في مجتمعهم بعد أن تعرضوا لوسائل الإعلام، وهو أمر لا يعني أن وسائل الإتصال قد نجحت في استمالة الأفراد لتغيير رأيهم وتبني وجهة نظر جديدة، لكنه يعني أنها قد نجحت في إقناع الناس بأن يعتبروا بعض الموضوعات أكثر أهمية

---

[1] حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، مصدر سابق، ص288.

[2] أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها (المنصورة، المكتبة العصرية، 2010)، ص 16-17.

من موضوعات أخرى، وهو ما يعني بالنتيجة أن جدول أعمال وسائل الإتصال، أو بالأحرى ترتيب أهمية الموضوعات والأخبار عندها، هو نفسه جدول أعمال الجمهور[1]، وقد شهد هذا المفهوم محاولات مثمرة لبعض الباحثين هدفها إبراز توسيع صياغته وكونه عبارة عن عملية تفاعلية ،حيث يؤكدون ان عملية وضع الأجندة تتضمن ثلاثة اتجاهات بحثية متميزة هي:

الاتجاه الاول: وضع أجندة الجمهور وتتخذ من اولويات اهتمام الجمهور متغيرا تابعا لها ،وقد بدا هذا الاتجاه البحثي على يد (ماكوبيس و شو) عام (1972).

الاتجاه الثاني: وضع أجندة السياسة العامة وتتخذ من اولويات اهتمام صانعي القرار متغيرا تابعا ،بينما تمثل اولويات اهتمام وسائل الإعلام متغيرا مستقلا.

الاتجاه الثالث: وضع أجندة وسائل الإعلام وتتخذ من اولويات قضايا وسائل الإعلام متغيرا تابعا، ويمثل نموذج (ويفلي) تجسيدا واعيا بابعاد توسيع مفهوم وعملية وضع الأجندة والذي يبرز ثلاثة انواع لوضع الأجندة هي أجندة وسائل الإعلام و وضع الأجندة التنظيمية او المؤسسية وأجندة الجمهور العام.[2]

1. وضع أجندة الجمهور:

بناءً على هذا المفهوم فان وسائل الإعلام تمتلك جدول أعمالها الخاص بها والتي تحدد الأهم والأقل أهمية من المواضيع، وهي فلسفة تلتقي مع قول مشهور لعالم إتصال حول موضوع يظهر في وسائل الإعلام :(إنه مهم جداً لدرجة أنه حاضر دائماً في وسائل الإعلام، والآخر تافه للحد الذي لا يرى إلا نادراً في وسائل الإعلام)، حيث أن تركيز وسائل الإعلام على موضوع معين أو شخص معين وإعطائه حيزاً كبيراً يعني للجمهور أن هذا الموضوع أو الشخص له أهمية مميزة تجعلهُ حاضراً في وسائل الإعلام، أما تلك المواضيع المهملة و الأشخاص المهملين في وسائل الإعلام فانهم يفتقرون الى الأهمية التي تجعلهم أحاديث حاضرة، وبالتالي فان إدمان الجمهور على استهلاك المواد الإتصالية – الإعلامية التي تقدمها له وسائل الإتصال الحديثة يؤدي الى تشكيل هذا الجمهور وتأثره بما تشتمل عليه تلك المواد من قيم، وإنماط حياة، وسلوك، وهذا يدفع أخيراً الى تغلغل التأثير التراكمي لهذهِ الوسائل. وبالرغم من أن اختيار المواد الإعلامية يخضع لأولويات ما يدعى بالقيم الخبرية وأهمية العناصر التي يتوافر عليها أي خبر أو مادة إعلامية، وأن اختيار الأخبار والمواد الإعلامية يخضع كذلك إلى الجانب الربحي للوسيلة وعلى أساس ما يمكن أن يزيد من المبيعات والإعلانات، فإن بإمكان هذهِ الوسائل، مع ذلك،تنبيه المواطنين للمواقف الخطيرة ، و

---

[1] د. صالح أبو إصبع، الإتصال الجماهيري (عمان، دارالشروق)، ص366.

[2] – حسن عماد مكاوي ، نظريات الإعلام (القاهرة ،دار المصرية البنانية،2010)، ص165.

بإمكانها لفت الانتباه الى الحاجة للتغيير، مثلما تكون بإمكانها المساعدة أيضاً في تكثيف آمال الشعب وخلق الشعور بالتوحد الوطني.[1]

و كتب ثيودور وايت (Theador White) يبين ان قوة الصحافة في الولايات المتحدة تعد امرا أساسيا، فهي تصنع اولويات المناقشات العامة، ولا يمكن ان ينجح عمل سياسي هام في الكونجرس، أو عمل دبلوماسي، او أن يتحقق إصلاح إجتماعي كبير، بدون أن تمهد أو تعد الصحافة تحصل الجمهور لهذه الأعمال.[2]ومن هذا المنطق فان وسائل الإتصال الحديثة تؤثر في الرأي العام تأثيراً كبيراً من جهة تشكيل وجهة نظره ورؤيته للقضايا التي تواجه المجتمع، حيث أن تركيزها على قضايا معينة وتجاهل قضايا أخرى يوحي لأفراد المجتمع، إن لم نقل يحدد، أولويات هؤلاء الأفراد في الاهتمام بالقضايا المرتبطة بالمجالات المتعددة والمختلفة في المجتمع .

وترتيب الأولويات، التي هي اليوم نظرية من نظريات تأثير وسائل الإتصال، تعرف بكونها العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة وتستحق ردود فعل الحكومة، وبالتالي الجمهور، لكنها غير كافية لوحدها في صياغة وتشكيل الحقائق الإجتماعية ، ذلك أن وسائل الإعلام لا تضع الأولويات في ترتيب قضايا واهتمامات الجمهور من خلال اختيار وتحديد أي من هذهِ القضايا أهم من غيرها، بل كذلك من خلال حجم التغطية الإعلامية التي تقدمها هذهِ الوسائل لقضايا معينة دون أخرى، وربما كذلك من خلال ترتيب الحجج داخل الرسالة الإعلامية نفسها .[3]

إن وظيفة وسائل الإتصال الحديثة في وضع أجندة الجمهور ليست وظيفة مطلقة أو مجردة من دون تدخلات أخرى، فالذي يتحكم في التغطية الإعلامية لهذهِ الوسائل هو الأخبار العاجلة الناشئة من الحوادث المفاجئة، وكذلك السياسة المنتظمة للمؤسسات المختلفة في جدولة أعمالها وتوفير التغطية الإعلامية لها، أو سعي عدد من هذهِ المؤسسات لصنع الأخبار من خلال إقامة فعاليات تستدعي إليها الإعلام، وغير ذلك خصوصاً من جهة تأثيرات الجمهور على القائم بالإتصال فقدرة وسائل الإتصال في ترتيب أولويات الجمهور مرهونة بنوع الجمهور من جهة، خصوصاً من نواحي تعليمه و ولاءاته السياسية وإهتماماته السياسية، وطبيعة القضايا التي تعرضها هذهِ الوسائل من جهة أخرى، خصوصاً أن القضايا الداخلية تحددها الإتصالات الشخصية بقدر كبير.

---

[1] البرت ل، هستر وأي ألات ج، تو(ت: كمال عبدالرؤوف)، دليل الصحفي في العالم الثالث(القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988)، ص78

[2] محمد عبد الوهاب الفقيه، الدور السياسي للتلفزيون في اليمن (القاهرة ، مكتبة المدبولي،2000)،ص81

[3] د. جيهان رشتي، الاسس العلمية لنظريات الإعلام (دار الفكر العربي للطبع و النشر، 1978)، ص442

2. وضع أجندة صانعي القرار

فالإعلام، بمختلف أشكاله، يمكنه أن يؤثر سلبا أو إيجابا على السياسات العامة للدولة بالنظر إلى المهام والوظائف التي يحظى بها من حيث تنوير الرأي العام والتأثير فيه؛ ومن حيث متابعة مختلف نشاطات الدولة المرتبطة بالشأن العام. فهو بدءاً بإمكانه القيام بتعبئة وتنوير الرأي العام من خلال تشكيل التصورات إزاء السياسات العامة في مختلف تجلياتها وأبعادها، مرورا بتحسيس صانعي القرار بحاجات ومطالب المجتمع، وصولا إلى متابعة مراحل إعداد السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.

توضح إحدى الدراسات ان النخب السياسة والتي تضم الحكومة و موظفيها، يعتمدون إعتمادا كبيرا على الأخبار الخارجية التي تقوم بتغطيتها وسائل الإعلام ،فقد ذكر العاملون في أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية أن أول شيء يقومون به في الصباح هو قراءة الصحف، فلا أحد يمكنه العمل في هذا المجال دون قراءة الصحف و المقصود هنا صحافة النخبة، وهو ما أكده كذلك اعضاء الكونجرس المهتمون بالسياسة الخارجية، و موظفو وزارة الخارجية الأمريكية الذين ذكروا ان تقارير صحافة النخبة تجعلهم يعلمون و يحصلون على الأخبار بطريقة أسرع و أفضل من الإعتماد على مصادرهم المكتبية. [1]

إذن كيف تنجح قضية في أن تصل الى بؤرة أهتمام صانعي القرار؟ وكيف تفشل أخرى ؟ وكيف تصبح القضية هامة ؟ وماهي المحددات التي تصنع أجندة، أولويات اهتمامات صانعي القرار ؟ومن هم المسؤولون عن بناء الأجندة في المجتمع ؟

تمثل الأسئلة السابقة محور نظرية وضع الأجندة التي تهتم بمسار تطور القضايا حتى وصولها لصانعي القرار، وذلك على النحو التالي:

تبدأ القضايا في الأجندة النظامية (systematic Agenda) و تمثل هذه الأجندة القضايا التي تستأثر بإهتمام الرأي العام نتيجة اهتمام وسائل الإتصال بها، وكذلك نتيجة اهتمام النخبات السياسية و الجماعات ذات الوزن السياسي بها.وتتسم الأجندة النظامية بكونها أكثر تجريدية وأكثر عمومية و شمولا لموضوعات عديدة مقارنة بالأجندة المؤسسية (Institutional Agenda)، وتمثل مجموعة القضايا المثارة امام صانعي القرار. [2]

وأصبح للصحافة الخبرية تأثير واضح في كافة مناحي الحياة و خاصة فيما يتعلق بالسياسة العامة اذ" يولي صناع السياسة اهتماما بالغا بقصص الأخبار و يراقبون الأحداث

---

[1] **د. محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، مصدر سابق، ص،315.**

[2] **بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الإتصال في عملية صنع القرارت في الوطن العربي، مصدر سابق،ص123.**

التي ربما افلت من الرصد الدبلوماسي المعتاد والصور التي تشكل الرأي ومن الممكن نقلها، ويزعم (الكسندر هيج) أن مراجعة نشرات الأخبار لليلة الماضية كان أول أمر تلقاه عندما عمل رئيسا لموظفي البيت الأبيض، ونائبا لمستشار الأمن القومي، وقائدا للناتو، ووزيرا للخارجية، وقد أصبح الإعلام عاملا مساعدا بل و مشاركا في صنع السياسة ". [1]

يمثل اتجاه صانعي القرار الى تفضيل التعامل مع الموضوعات القديمة التي هي احد مصادر التحيز في الأجندة المؤسسية. ويسبب هذا الأتجاه عقبة امام وصول القضايا الجديدة الى صانعي القرار. أما المصدر الثاني للتحيز، فهو صانعو القرار أنفسهم، فحتى تحتل قضية ما مكانة هامة في دائرة صنع القرار، يجب ان تحصل على اهتمام بعض صانعي القرار على الأقل، فهم يمثلون عناصر نشطة في بناء الأجندة المؤسسية. وتؤثر القدرات المتباينة للجماعات المختلفة في امكانية وصول قضاياها الى دائرة صنع القرار، فبعض الجماعات تحتل مكانة بارزة في البناء الإجتماعي و الإقتصادي الى درجة ان اهتماماتها لا يمكن تجاهلها، كما ان بعض الجماعات تتمتع بمصادر للقوة بدرجة اعلى من غيرها، أو لديها قدرة اعلى على توظيف هذه المصادر، على ان بعض الجماعات تتمتع بولاء صانع القرار لها، وأخيرا فان بعض الجماعات تحظى بتقدير و اهتمام الرأي العام، ولذا فان فرصتها كبيرة في تقديم قضاياها الى الأجندة المؤسسية.

النقاط الأيجابية في نظرية وضع الأجندة:

أ- السياق الإجتماعي للديمقراطية: فالنظرية تهتم بالتعددية الإجتماعية التي تخدم وظيفتين هما : السماح بقيام نظام متحرر متعدد السلطات يتيح وجود الرقابة و التوازن الإجتماعي و الذي يمنع التحكم في النظام من جانب جماعة واحدة. أما الوظيفة الثانية فهي التخفيف من حدة الصراعات بين الجماعات المختلفة و الناتج من التكامل و الإعتماد المتبادل بين الجماعات و بعضها.

ب- المشاركة الجماهيرية : خلافاً لنظرية ديمقراطية النخبة التي كانت ترى في عدم المشاركة الجماهيرية في وضع السياسة العامة وضعا ايجابيا يحفظ للنظام استقراره، وتقتصر المشاركة على مفهوم الأنتخابات كضمان لإستجابة القادة لإهتمامات الجماهير، فإن هذه النظرية تعطي المشاركة الجماهيرية أهمية بمعناها الواسع.

---

[1] دوريس ايه جريبر، سلطة وسائط الإعلام على السياسة، مصدر سابق، ص395.

ج- تهتم النظرية إهتماماً كبيراً بقدرة النظام على إدارة التغيير الإجتماعي و الإستجابة لمطالب الجماهير بإعتبارها أساس التغير الإجتماعي. [1]

وفي الدول النامية عموما فإن الادوار السياسية للصحافة تتركز في عملية تقديم الاراء والافكار انطلاقا من رؤى محددة، طبقا لتوجهات المسيطرين، المتمثلين بالنظم الحاكمة في تلك الدول. وبسبب وضع القيود والرقابة والتحكم في وسائل الإتصال لصالح السلطة الحاكمة لتصبح اداة لشرعنة سياسات النظام القائم، تتميز السياسة الإعلامية لوسائل الإعلام في الدول النامية بسمتين هما [2] :

1-التركيزعلى الشخصية الوطنية لتلك الدولة،وتعميق الولاء لها في وجدان المواطن وعقله.

2- وفي مخاطبتها للرأي العام في الدول المجاورة أو في الدائرة الدولية .

الدفاع عن السياسة العامة وقرارات النخبة و السلطة الحاكمة، وشرح اهدافها و توضيح مواقفها ازاء القضايا التي تهم السلطة. ومن هنا تكون السياسة الإعلامية للدولة مرآة لسياستها العليا.

---

[1] بسيوني ابراهيم حمادة،دور وسائل الإتصال في عملية صنع القرارت في الوطن العربي،مصدرسابق،ص12-124.

[2] د. انتصار ابراهيم عبدالرزاق، د. صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد- تطور الاداء والوسيلة والوظيفة، 2011، جامعة بغداد، النسخة الالكترونية، ص، 39

المبحث الثالث

دور الرأي العام في صنع السياسة العامة

اولا : مفهوم الرأي العام

لعل أهم سمات المجتمعات الحديثة الاعتراف بأهمية الشعوب، و وعد الرأي العام الحكم النهائي في الشؤون العامة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية . ومع أن الرأي العام وجود معنوي لا نراه، فان ذلك لا ينقص شيئا من قوته، شانه في ذلك شأن الضغط الجوي الذي لا نراه ولكنه موجود.

تعريف الرأي العام :

بالرغم من أن مصطلح الرأي العام **Public Opinion** لم يستخدم بهذا المسمى إلا في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لظهور الجماهير الغفيرة بسبب النمو السكاني السريع حينذاك، فان المناقشات القديمة المتعلقة بالرأي العام لا تختلف كثيرا عن المناقشات الحديثة من حيث إدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الإنسان وحياته اليومية فقد سماه مونتيسيكيو) العقل العام، و سماه (روسو) الإرادة العامة. أما الاختلاف الوحيد بين المناقشات القديمة و المناقشات الحديثة، في هذا الصدد، فهو ذلك الذي يتعلق بإدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة و الفلاسفة. وعرف ماكينون (**W.A.Mackinon**) الرأي العام بأنه رأي في موضوع ما يضمره الأشخاص المتميزون بالذكاء و حسن الخلق، هو يتسم بالانتشار التدريجي، فيقتنيه لأغلب حتى لو تباينوا في مستواهم التعليمي. أما لأويل (**L.A.Lawell**) فيعرف الرأي العام بأنه قبول لواحدة أو اثنتين أو أكثر من وجهات النظر المتضاربة يقبلها العقل والمنطق باعتبارها حقيقة. [1]

لكن "الرأي العام" هو رأي غالبية أفراد الشعب في موقف معين ذي أهمية واسعة، أي أن هذا الرأي متصل بالمسائل المختلف عليها وذات الصالح العام، وهو ما يمكن أن يمارس تأثيرا" على سلوك الأفراد والجماعات والسياسة العامة للدولة، والأهم أن هذا "الرأي العام" يتكون نتيجة النقاش الحر داخل المجتمع، أي أنه تفاعل منظم ينتج عن عملية الإتصال والتفاعل بين هؤلاء الأفراد [2].

---

[1] د.محمد جاسم فلحي الموسوي ، مقدمة في العلاقات العامة و الرأي العام – محاضرات موجزة ،منشور في الانترنت على هذا الموقع :*www.thiqaruni.org*

[2] د0محمد عبدالملك المتوكل،مدخل الى الإعلام والرأي العام (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1986)،ص 117.

والمناقشة هي التي تمنح المجتمع سمته التطورية لأن المجتمعات القديمة أو المتخلفة غالبا" ما تعتمد على نمطية السلوك والتفكير في إقرار نظرتها تجاه الأشياء، فالمناقشة تمنح الرأي العام مصداقيته في التكون والظهور باعتباره بعيدا" عن أن يكون نتاج فرد واحد، بل " إنتاج مناخ عام وتفاعل متأت من مجموعة مؤثرات متداخلة "[1]، وهو الأمر الذي يطبع " الرأي العام " بطابعه الإجتماعي الذي غالبا" ما يوصف بأنه " قبل كل شيء ظاهرة إجتماعية "، وهو الذي يعني أنه " اذا كان الرأي العام ينشأ ويتطور في وسط إجتماعي له طبيعته وأطره التأسيسية فانه يظل بلا ريب مرتبطا" به ويحمل خصائصه الذاتية المميزة له، فضلا" عن أنه يظل مرتبطا" بأهداف هذا الوسط والجهود التي تبذل للوصول الى تحقيقها"،[2] برغم أن هناك من يرى انتماءاً " قويا" للرأي العام الى الجانب النفسي بدعوى ضرورة عدم تغافل حقيقة أن الرأي العام يندرج في إطار الاتجاهات [3]، وهو الموضوع الذي يندرج في إطار علم النفس الإجتماعي، وطبقا" لهذا الرأي فان الدراسة الدقيقة للرأي العام هي دراسة غير واقعية " اذا أغفلت بعض المفاهيم النفسية المهمة التي تؤثر في الرأي العام وتتأثر به مثل مفاهيم السلوك والشخصية والاتجاهات والتفاعل وديناميةالجماعية، وهي مفاهيم تنتمي الى مجال علم النفس بوجه عام، أو علم النفس السياسي أو الإجتماعي بشكل خاص [4] "، ومن هذا المنظور فان كل فرد، بغض النظر عن مستواه الفكري أو الإجتماعي أو الإقتصادي، يمتلك رأيا" تجاه الحوادث والقضايا المختلفة، أي أن وجهة النظر التي تقول ان الرأي العام هو الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية[5] تكون صحيحة فقط حين يعني " الوعي " التعرض الى أخبار ومعلومات وليس الإشارة الى الحالة الثقافية والفكرية.

أما القول انه " يشترط موافقته للشريعة والسير في حدودها، من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي والوطني والديني لأفراد الأمة [6]، " فلا يعبر سوى عن وجهة نظر دينية أو سياسية معينة، برغم التسليم بمدى التعقيد في تركيب وتشكيل الرأي العام، ذلك أن تكوين الرأي العام، بغض النظر عن مجمل المؤثرات والانتماءات الأخرى،

---

[1] د0هاني الرضا، د0رامزعمار،الرأي العام والإعلام والدعاية، مصدر سابق، ص13.

[2] د0 صادق الأسود، الرأي العام والإعلام، وزارة الدفاع – بغداد،1990، ص 29.

[3] د.محمد سعد ابو عامود ،الرأي العام و التحول الديمقراطي (الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي ،بلا) ، ص74 .

[4] د0 ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة(القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،1991)، ص15.

[5] د0 مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية (القاهرة، 1974)، ص17.

[6] د0 حميدة سميسم، نظرية الرأي العام (بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1992)، ص 240 .

إنما يرتبط بـ" ثلاث صور رئيسة هي إثارة المسألة،ثم المناقشة حول المسألة والحلول المقترحة تأييدا" ومعارضة، ثم بعد ذلك الوصول الى اتفاق[1].

وهنا يبرز الدور المؤثر والكبير لوسائل الإتصال، خصوصا" في ظل ثورة العولمة، على إشاعة وترويج الأخبار والمعلومات والآراء بعيدا" عن أية رقابة حكومية مما سيدفع نحو عولمة الرأي العام حيث يكون أحد ابرز سمات الرأي العام المعولم اهتمامه بالقضايا الدولية في كل بقاع الأرض، كوحدة واحدة من دون حدود أو حواجز، وعلى نطاق واسع وفاعل الحضور بين جمهور كبير تنتمي جماعاته الى شعوب وبلدان لا رابط بينها سوى الرابطة الإنسانية التي يقويها توافر وسائل الإتصال الحديثة، وخصوصا" الانترنت والستلايت والموبايل، فضلا" عن تطور وسائل المواصلات، إضافة الى اتفاق هذه الشعوب على قيم مشتركة واحدة مثل النزوع الى السلام ورفض الحرب وغير ذلك.

ثانيا : الصحافة و الرأي العام

يرى باحثون أن تكوّن الرأي العام يمر بأدوار خمسة أو مراحل خمس، تبدأ بدور الجماعات الأولية التي تصنع الفكرة التي تصير النواة أو البذرة التي تنمو لتشمل المجتمع، ثم ظهور الزعامات وقادة الرأي الذين يبسطون الفكرة ويقدمونها للجمهور بصياغات جذابة ،ثم تتسع دائرة النقاش والجدال، ثم في مرحلة أخرى يتفق عدد كبير من الناس على تقبل الفكرة وتبنيها، بينما تصمت الأقلية الرافضة أو تعزل، ولأن الرأي العام ظاهرة وقتية فأنها، في مرحلة أخيرة، تختفي باختفاء القضية المثارة [2].

ان أساس تكوّن الرأي العام هو النقاش الذي يدور بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع حول القضية المثارة، لكن منطلق هذا النقاش ،و بالتالي التكون، هو الخبر أو المعلومة التي تصل الأفراد، سواء عن طريق الإتصال الشخصي أو الجماهيري، ومن ثم استقبال هذا الخبر أو هذه المعلومة. وبرغم تشابه الإرسال، غالبا"، فان الاستقبال يخضع لمؤثرات ومتغيرات مختلفة ومتباينة، ذلك أن نشر الخبر وإيصاله يتوقفان قبل كل شيء على مدى اهتمام الفرد بذلك، حيث يؤخذ بنظر الاعتبار الأهمية التي يعلقها الفرد على الواقعة المخبر عنها وارتباط مصالحه بها، كما أن المرء الذي يعرض للحادث مشاهدة أو سماعا" يقوم، بعد ذلك، بالرواية طبقا" لمداركه ومستوى استيعابه، والأهم من كل ذلك أن استلام الخبر وإيصاله يتوقف على الحقبة الزمنية التي تمر بمجتمع معين [3].

---

[1] دانييل كاتز واخرون (ت: د0محمود كامل)، الإعلام والرأي العام(القاهرة،دارنهضة مصر،1982) ،ص 56.

[2] د0محمد عبدالملك المتوكل،مدخل الى الإعلام الدولي الحديث، مصدر سابق، ص122

[3] د0 صادق الأسود،الرأي العام والإعلام، مصدر سابق، ص 81 .

وعلى المستوى الفردي فان الرأي يتولد لدى الفرد ويتطور " إثر عملية تفاعل بينه وبين الوسط الإجتماعي الذي يعيش فيه، وتدخل في عملية التفاعل المذكور عناصر متعددة ومتنوعة، منها عناصر شخصية مثل : ذكاء الفرد ودرجة وعيه وثقافته، ثم تكوينه النفسي، و تدخل أيضا" عناصر الوسط الإجتماعي التي تؤثر على فكر الفرد وعواطفه واتجاهاته، أو بعبارة أخرى الرأي الذي يكونه والمواقف التي يتخذها بناء" على هذا الرأي " [1].

أن الرأي هو خلاصة المعلومات التي تصل الى الفرد، لكن " العامل الذي يقرر كثيرا" من سلوك الإنسان هو ما يعتقد الناس أن الآخرين يعتقدونه، وذلك لأن تقدير الفرد لما يعتقده الناس هو الموجّه لأعماله. يصبح الرأي العام هو المعيار،وبالتالي الحكم النهائي، لما يعمل ولما لا يعمل "[2].

ولأن الأحداث تتمتع باهتمام الرأي العام فأن من الضروري تزويد الأفراد بالمعلومات الملائمة للأحداث وبطريقة يسيرة، خصوصا" عن طريق وسائل الإعلام، لأن من الصعب على هذه الوسائل الاكتفاء بالكلمات في مخاطبة الناس من دون وجود أحداث ووقائع تكون شهودا" على ما تتحدث عنه، ذلك أن " الناس يقبلون على بناء آرائهم ووجهات نظرهم بإيثار واقعية الأحداث على الكلام، ذلك لأن لواقعية الأحداث منطقا" غير منطق الكلمات، أنها الحجج التي تمسك بيدها الواقع الراهن وأشياء موجودة في عالم الحقيقة " [3]، ولأن موضوعات الرأي ومستواها تتحدد بكمّ المعلومات المتاحة للفرد وأسلوب ومصادر الحصول عليها [4]، فإن وكالات المعلومات، وخاصة وسائل الإعلام الجماهيرية، توصل المعلومات والتفسيرات من خلال إستخدام " الخبراء والتحليل الأخباري " [5]، وهنا ينشأ التداخل، لدى الوسيلة الإعلامية، بين نقل المعلومة " مثل الشمس تغرب من الغرب "، وإيصال الرأي، وربما فرضه " مثل غروب الشمس جميل"، وبسبب الأهمية المتزايدة لوسائل الإتصال في توصيل المعلومات للأفراد، وفي توفير الوسيط المناسب لاحتضان النقاشات والصراعات الفكرية، فأن من الضروري القول ان الاهتمام بدراسة طبيعة هذه الوسائل وطبيعة هذه المعلومات وطرائق توفيرها وإيصالها يؤدي دورا" كبيرا" في تشكيل قناعات الأفراد، لأن النقص في وسائل الإتصال أو صعوبة الانتشار الواسع لهذه الوسائل، بسبب

---

[1] المصدر السابق، ص 84 .

[2] د0 حسن الحسن، الدولة الحديثة إعلام واستعلام(بيروت ،دار العلم للملايين ، 1986)، ص244.

[3] أنور السباعي، التخطيط الإعلامي السياسي(بلا – القاهرة، بلا) ، ص 61.

[4] د0 ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة ، مصدر سابق، ص 39.

[5] دوريس أيه جريبر (ت: د0أسعد ابو لبدة)، سلطة وسائط الإعلام في السياسة، مصدر سابق ، ص136.

الأمية مثلا"، يعيق عملية توافر المعلومات بالقدر الكافي والمناسب لتكوين الرأي، حيث أن الأمية، مثلا"، تقلل من احتمال الإفادة من المعلومات المتوافرة، كما أن إتاحة تكنولوجيا الإتصال بطريقة سهلة ميسورة عامل آخر في المساهمة في تكوّن الرأي العام [1]. ومهما كانت العمليات الجارية فإن هناك من يلخص مراحل تكون الرأي العام، بغض النظر عن تباينات الأفراد ومستويات إدراكهم واستعدادهم للتعرض، الى ثلاث مراحل هي : –

1. بروز القضية.
2. النقاش حول القضية وحلول مقترحة (مع) أو (ضد).
3. الوصول الى إجماع.

والذي ليس شرطا" لأن مؤشر وجود الرأي العام هو وجود أغلبية تعبر عن آرائها بطريقة منسجمة.[2] والى جانب ذلك فان عملية تكون الرأي العام ليست عملية مجردة عن محيطها المجتمعي أو عن المكونات المتداخلة النفسية وتفكير الأفراد في ذلك المحيط المتشابك، وكما تقول باحثة مختصة : أنها ليست سوى نظرة تبسيطية تنبع من عدم الرؤية العميقة للطابع البنائي لظاهرة الرأي العام، لأن من الصعب الفصل والعزل بين متغيرات، مثل : الحضارة، والثقافة والأيديولوجيا والدين وغيرها، حيث تشكل إطار مجال حيوي، وبعيدا" عن بحث جوانب المناخ السياسي والشائعات والتعليم والإتصال الإعلامي والدعائي وغيرها [3].

من هذا المنظور يمكننا الاتفاق مع وجهة النظر التي تقول ان " للرأي العام في أي بلد من البلدان مقوماته المنبعثة من تاريخه وتقاليده وظروفه البيئية وتراثه الثقافي ومناخه النفسي وأوضاعه الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، ومن تجاربه الذاتية وما يصله من تجارب البلدان الأخرى، وتشكل العادات والتقاليد والقيم المتوارثة والدين والتربية والتعليم والمناخ السياسي والإقتصادي والثقافي والإعلامي والتجارب والحوادث الكبرى والوضع الدولي القائم بعضا" من أهم مقومات تكون الرأي العام في العصر الحديث" [4] ،بالنسبة لبلد معين أو لعموم البشرية .

ثالثا: مفهوم السياسة العامة

توجد سلطة عليا في كل مجتمع معاصر تسهر على الصالح الجماعي العام، وتطوع السلوكيات الفردية بما يحقق الامن والاستقرار الجماعيين، وهذه السلطة تؤلف ما يدعى

---

[1] دانييل كاتز و آخرون, الإعلام والرأي العام ، مصدر سابق، ص11.

[2] د. صالح أبو إصبع، الإتصال الجماهيري، مصدر سابق ، ص182.

[3] د. حميدة سميسم، نظرية الرأي العام ، مصدر سابق، ص91 .

[4] د. مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، مصدر سابق، ص19 .

بالنظام السياسي، والنظام السياسي لبلد من البلدان يعني نظام الحكم في ذلك البلد، باعتباره الإطار العام لتركيب إجتماعي واقتصادي تفرضه فلسفات واهداف جماعية معينة [1]. و" النظم الديمقراطية تسمح بالحريات العامة ومن ثم يتكون الرأي العام ويعبر عنه بحرية. اما في النظم الدكتاتورية فان قمع الحريات العامة والفردية يحول دون التعبير عن قسم كبير من الرأي العام" [2]. واذا كانت السياسة تعني كل اعمال الحكومة، فان السياسة العامة هي " تعبير عن التوجيه السلطوي او القهري لموارد الدولة، والمسؤول عن التوجيه هو الحكومة" [3]. ومع الاختلاف في المدى الذي يبلغه تأثير السياسة العامة في الرأي العام او العكس، فان العلاقة تبدو دينامية متبادلة، لكن العامل الحاسم، في هذا الجانب، هو طبيعة النظام السياسي السائد، فضلاً عن نوع القضية المطروحة أمام المناقشة ،ودرجة تماسك الجمهور، ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق رأي عام حرّ مؤثر في السياسة العامة[4]. وتؤثر السياسة العامة في الرأي العام كلما كانت هذه السياسة أكثر تحديداً، ولكن حرمان الجمهور من مناقشة المشكلات والقضايا الأساسية والمساهمة الإيجابية في شؤون الحكم يؤدي الى الفصل والانعزال بين القائمين على السياسة العامة وبين الرأي العام. وهذا يضعف من قوة الرأي العام وتفتته وانقسامه، ازاء القضايا المهمة كذلك، وجود الاحزاب السياسية المتناحرة التي تمثل مصالح متباينة [5]. وينتج لدى الافراد، نتيجة احتكاكهم بالسياسة العامة او بالاحرى عيشهم في ظلها، و هذا ما يدعى بالسلوك السياسي الذي يشير الى الأفكار الأساسية التي تتكون لدى الشعب حول حقيقة عالم السياسة، ذلك العالم الذي يؤلف " الواقع السياسي الذي يوفر الإطار الذي نتصرف ضمنه سياسياً "[6]، وينشأ عند ذاك، السلوك السياسي الذي يتضمن، ضمن ما يتضمن، تصرفات الأشخاص وجماعات الأفراد وردود فعلهم فيما يتعلق بشؤون الحكم، وهذا السلوك السياسي يختلف باختلاف نوع الجماعة التي ينتمي اليها الفرد، فإذا كانت " الجماعة، التي يتكون منها الفرد كأحد جزئياتها، ولابد ان تعكس بدرجة او اخرى خصائص الصفة الغالبة لسلوك المواطن العادي في سلوكها الجماعي ،وهذا ما يتجلى في علاقة السلوك

---

[1] د. حسن الحسن، الدولة الحديثة إعلام واستعلام ، مصدر سابق، ص32.

[2] د. صادق الاسود، الرأي العام والإعلام ، مصدر سابق، ص58.

[3] د.بسيوني ابراهيم حمادة، دوروسائل الإتصال في عملية صنع القرارات في الوطن العربي، مصدرسابق، ص107.

[4] المصدر السابق، ص109.

[5] د. مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، مصدر سابق، ص25.

[6] د.محمد سعد ابو عامود ،الرأي العام و التحول الديمقراطي، مصدر سابق ،ص 25.

السياسي في مستواه الجماعي [1] ". من هذا المنظور فان الرأي العام، يمثل ظاهرة إجتماعية ، وهو كذلك ظاهرة سياسية او مرتبطة بالعمل السياسي خصوصاً اذا ما ادركنا انه حتى النظم الأكثر ديكتاتورية، وهي النظم التي لاتأبه لأية قيم إنسانية منطقية او معقولة،تقوم بارسال الرسائل الخاصة بها الى رأي عام مفترض، وسواء أكان داخلياً او خارجياً،ويمكن النظر الى الانتخابات المسرحية التي تجري في تلك النظم، والمؤسسات المزيفة التي تقيمها تلك النظم كأمثلة صارخة لهذا الكلام.

وربما يعود السبب في بروز صوت الرأي العام، سواء على الصعيد العالمي او على صعيد المجتمعات الداخلية، في السنوات الأخيرة الى التغيير الكبير الذي حدث خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ومازال يحدث، على مستوى النظام السياسي، او نظام الحكم، في مجتمعات عديدة على امتداد الكرة الأرضية، فقد انكمشت الأنظمة الاستبدادية فاسحة الطريق أمام الديمقراطية الدستورية الليبرالية، وإن اسمياً، وظهرت نتائجه في زيادة الحديث، والسعي لضمان، حقوق المشاركة السياسية المتكافئة لكافة المواطنين، وضمان حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية، ومحاسبة النخب الحاكمة [2]. ويتمتع السياسيون بميزة فريدة تمكنهم من التأثير في الرأي العام، وتتمثل هذه الميزة في الجاذبية والتأثير التي تتسم بها مواقعهم، ومن بينهم فان الرئيس الذي على رأس السلطة[3] " يتمتع بميزة أصيلة لكون كل ما يفعله جدير بان يكون خبراً "[4] كون الرئيس، ونعني هنا الزعيم او القائد، هو الشخص الذي يمارس نفوذاً على عدد من الناس، لانه الشخص الذي يتقبل الناس أحكامه ومشاعره باعتبارها اساساً للعقيدة والسلوك . وهنا نشير الى قائدين عظيمين هما غاندي ومانديلا اللذان خلق كل منهما، بفضل صفاته القيادية الفذة، تيارات واسعة من الرأي العام، على الصعيدين الوطني او العالمي .

والإتصال الجماهيري هو " رسائل تصل بواسطة وسيلة إعلامية الى عدد كبير من الناس" [5]، أي ان أساسه وجود الوسيلة الإعلامية، وهذه الوسيلة هي التي تميزه عن الإتصال الشخصي مثل المقابلات والخطب العامة، ثم وجود جمهور كبير يتصف بصفات معينة منها الانتشار وعدم الارتباط والمعرفة الشخصية. اما وسائل الإتصال الجماهيري فهي الأدوات التي تنشر كافة أنواع المعلومات عن طريق الوسائل الإلكترونية، وهو مصطلح يترادف مع مصطلح

---

[1] د.حيمدة سميسم،نظرية الرأي العام ، مصدر سابق، ص79-80.

[2] د.محمد سعد ابو عامود ،الرأي العام و التحول الديمقراطي ، مصدر سابق ،ص 16.

[3] دوريس ايه جريبر، سلطة وسائط الإعلام في السياسة،مصدر سابق ، ص227.

[4] د.هاني الرضا ، د.رامز عمار، الرأي العام و الإعلام و الدعاية،مصدر سابق ، ص82.

[5] جون ر. بيتز (بلا)، مقدمة في الإتصال الجماهيري (عمان ،مركز الكتب الاردني ،1990)، ص18.

وسائل الإعلام التي يمكن النظر اليها بكونها " الوسائل الشفهية والسمعية، والسمعية البصرية، والمقروءة التي تستخدم لبث رسالة إعلامية معينة" [1]، وكما هو واضح فان الفرق بين هاتين النظرتين للمصطلحين يكمن في نوع الإتصال وطبيعة او حجم الأطراف المشاركة في الإتصال، لكن المهم هنا، فيما يخص موضوعة الرأي العام، هو الرسالة الإعلامية التي يمكن الحديث عنها بوصفها " كل مادة ذات صفة إعلامية مقروءة، او سمعية، او بصرية سمعية، او مرئية، او شفهية يقصد منها التأثير على المتلقي، ويمكن قياس نتائجها بالنسبة لأهداف محددة سلفاً " [2] ،لكن الإتصال الشخصي، وبرغم قوة تأثيره يظل محدوداً ،ومهما زاد عدد قادة الرأي في المجتمع فإنهم لا يقاسون بحجم الإمكانيات التي تنطوي عليها وسائل الإتصال الجماهيري، التي تؤدي وظائف عديدة، لكن وظيفة تكوين الآراء والاتجاهات لدى الأفراد والجماعات والشعوب هي واحدة من الوظائف العامة والرئيسية لها ويقترح أحد الباحثين طريقة سهلة للنظر الى هذا الامر بالقول " بعض أنواع الإتصال تجذب انتباه بعض الناس، لبعض أنواع القضايا، تحت بعض أنواع من الظروف، ويكون لها بعض الأنواع من التأثيرات [3] "، لكن التأثير الكبير والواضح لوسائل الإتصال يتمثل في تعزيز الآراء الموجودة فعلاً وتنشيطها، لانها تزود المناصرين لفكرة ما بالآراء المعززة للإختلاف والتبرير الذي يحتاجونه للحفاظ على موقفهم، مثلما انها فعالة في إظهار المواقف الكامنة للناس أي تنشيطها،والاهم هو ان وسائل الإعلام تقوم بتهيئة المسرح السياسي للمناقشة وتبرز فعاليتها في بناء قضايا سياسية لدى الجمهور.[4]ومن دون ريب فان ذلك هو مايحدث في مجتمع اعتاد أفراده على"إستخدام العقل والاستجابة للمنطق". [5]

ان التأثير القوي لوسائل الإعلام، سواء على المدى القريب او البعيد ،يدفع الى ملاحظة مسألة ملكية هذه الوسائل، بسبب الإمكانيات الهائلة لهذه الوسائل مثل:

1- تستطيع وسائل الإعلام ان تجذب الاهتمام وان توجهه الى المشاكل أو الحلول أو الناس بطرق قد تميل لصالح من يمتلكون القوة، وتستطيع كذلك تحويل الانتباه عن المنافسين أفراداً أو جماعات .

---

[1] محمد موفق الغلاييني، وسائل الإعلام واثرها في وحدة الأمة (جدة، دارالمنارة للنشر والتوزيع،1985)، ص96.

[2] المصدر السابق، ص96.

[3] د. صالح خليل ابو اصبع،الإتصال الجماهيري، مصدر سابق، ص184.

[4] المصدر السابق، ص188.

[5] د. مختار التهامي،الرأي العام والحرب النفسية ،مصدر سابق، ص34.

2- تستطيع وسائل الإعلام إضفاء وضع شرعي على امر من الأمور وان تؤكد شرعيته.

3- تكون في بعض الظروف سبيلاً للإقناع وحشد الطاقات.

4- تستطيع خلق أنواع معينة من الجماهير والمحافظة عليها .

5- أنها قادرة على الإلهاء والتسلية، وحتى التملق ،وإشباع الحاجات النفسية [1].

رابعا : العلاقة بين الديمقراطية والرأي العام و السياسة العامة

تؤثر الأوضاع السياسية القائمة داخل الدولة في تكوين الرأي العام بها [2] وبعبارة اخرى فان طبيعة النظام السياسي وأسلوب إدارة الحكم والتعامل مع الشعب – الجمهور هي التي تقرر طبيعة تكون الرأي العام، ذلك ان مصادر المعلومات المتاحة للفرد في المجتمعات ذات النظام الديكتاتوري ضئيلة ومحدودة، بل قاصرة، لانها لا تمتلك وسائل اتصال متقدمة في جلب المعلومات وإتاحتها للإفراد، علماً انها لا تسمح بتداول الأنباء اصلاً " وتتدخل في وسائلها الإتصالية بشكل يتماشى مع سياستها الديكتاتورية [3]. وفي ظل وضع كهذا فان الرأي العام في مجتمع كهذا يكون سلبياً " وغير حاضر في النشاط اليومي ويحل محله الخوف الظاهر والسخط الكامن. بينما نجد الرأي العام في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية حساساً يتأثر بالحوادث المهمة وهو امر نابع من إتاحة المجال أمام الشعب لإبداعه رأيه بحرية حيث تعمل وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، المزدهرة في ظل النظام الديمقراطي، على إشاعة المعرفة وترسيخ الحوار ورواج الاختلاف حول المسائل المثارة، وفي هذه الحالة فان الرأي العام يصبح " اقدر على الفهم والإدراك ومن ثم على الحكم الصحيح على جميع الأمور مهما كان موضوعها وحساسيتها" [4]. واذا فهمنا الديمقراطية لكونها مشاركة عامة تحقق الصالح العام وهي ثمرة اشتراك كل أفراد المجتمع في مناقشة السياسة العامة، وان كل هؤلاء الأفراد هم مالكون للمعرفة، وانهم راشدون وانهم يدركون السياسات بحكمة ويتساوون في عملية صنع القرار ووضع السياسة، فان هذه الديمقراطية غير عملية ولا توجد على ارض الواقع في الدول الغربية التي تطبق الديمقراطية، كما أثبتت دراسات عديدة، وذلك للأسباب الآتية [5]:

---

[1] المصدرالسابق ، ص53.

[2] د. مختار التهامي،الرأي العام والحرب النفسية، مصدر سابق، ص25.

[3] د. ناهدة رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسية ،مصدر سابق، ص39.

[4] د. حسن الحسن، الدولة الحديثة إعلام واستعلام، مصدر سابق، ص251.

[5] بسيوني ابراهيم حمادة،دور وسائل الإتصال في عملية صنع القرارات في الوطن العربي، مصدر سابق، ص119.

1. هناك اتجاهات سلطوية وتحيزات ثابتة ومستوى قليل من التسامح يتسم بها المواطنون.

2. معظم الناس لا يبالون بالشؤون العامة وقلة منهم تشارك في السياسة العامة .

3. يتميز المواطن بانخفاض مستوى المعرفة السياسية وهو غالباً ما يبني آراءه السياسية على حقائق سياسية محدودة .

4. الناس انتقائيون في إدراك المؤثرات السياسية وغالباً ما يميلون الى استبعاد المعلومات المتنافرة التي لا تنسجم وميولهم .

لذلك على وسائل الإعلام أن تحترم خيارات و توقعات و ميول المواطنين. فهي لا تستطيع أن تمتنع عن ذلك بصورة نهائية ، وهناك لعبة ثلاثية بين رجال السياسة والرأي العام و وسائل الإتصال : وسائل الإتصال تعكس الظواهر الإجتماعية بقدر ما تشكلها . علماً ان الجمهور هو مقياس للنجاح و بيده أن تحدد البرامج المقترحة.[1]

وانطلاقاً من هذه الحقائق فقد ظهرت نظرية ديمقراطية النخبة داخل المجتمع الأمريكي على أساس انقسام المجتمع الى فئتين "هما النخبة الحاكمة التي تمتلك درجة عالية من الالتزام والقدرة التنظيمية والمهارات اللازمة للحكم والمعرفة الضرورية لذلك، وجمهرة المواطنين التي لا تمارس دوراً مباشراً في العملية السياسية "[2]، واستناداً الى هذه النظرية فان وسائل الإعلام تؤدي دوراً محورياً في العلاقة بين الفئتين، فالمسؤولون الحكوميون يميلون في العادة " الى تغذية الصحافة بالمعلومات، وبرغم ان هؤلاء المسؤولين يستغلون وسائل الإعلام للترويج عن أهدافهم وإزعاج خصومهم، لكن الصحفيين "لا يعيرون كبير اهتمام للدوافع وراء الأخبار المسربة ما دامت المعلومات التي حصلوا عليها دقيقة" [3] ،ولان رجال الصحافة والإعلام اقرب الى النخبة الحاكمة منها الى الجمهور العام بسبب ميولهم وقيمهم وخلفياتهم واعتماد المسؤولين الحكوميين عليهم في إثارة القضايا و تحديد الأولويات، فقد ظهر من الباحثين من يروج لنظرية"المشارك الديمقراطي" من اجل الوقوف بوجه الاحتكار التجاري لوسائل الإتصال وبوجه المركزية والبيروقراطية التي تحكم المؤسسات الحكومية، وفي هذه النظرية فان وسائل الإتصال " ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة الإجتماعية وتقدم للجمهور فرصاً للوصول الى مصادر المعلومات والأخبار والمشاركة فيها بشروط وضعها المتلقي او الجمهور المستفيد من المعلومات وليست السلطة التي تتحكم بها [4]، وفي حال كهذا فان للأفراد والجماعات والاقليات

---

[1] د. مي العبدالله ، الإتصال و الديمقراطية (بيروت ،دار النهضة العربية ، 2005) ، ص 115-116.

[2] المصدر السابق، ص119.

[3] د.عبدالستارجواد،اتجاهات الإعلام الغربي- دراسة في الإعلام الانكلوالأمريكي(بغداد،مركزالتدريب الإعلامي – وزارة الثقافة والإعلام ، 1995)، ص17.

[4] المصدر السابق، ص19.

حق الوصول الى وسائل الإعلام وحق الإتصال والحق في تلقي الخدمة التي يحددونها ويحتاجون اليها من هذه الوسائل.[1]

المبحث الرابع

نظريات الصحافة في النظم السياسية المختلفة

نظريات الصحافة

[1] رونالد ن. جاكوبز (ترجمة بدر الرفاعي)، مصدر سابق، ص55.

ترتبط النظريات بالسياسات الإعلامية في المجتمع، من حيث مدى التحكم في الوسيلة من الناحية السياسية، وفرض الرقابة عليها وعلى المضمون الذي ينشر أو يذاع من خلالها، فهل تسيطر عليها الحكومة ؟،أم لها مطلق الحرية ؟ أم تحددها بعض القوانين؟. لذلك " تتأثر بهذه النظم كافة المحددات الخاصة بالنظم الصحفية ابتداءا بإنماط الملكية وانتهاءا بالادوار التي يقوم بها الصحفيون، وحقوقهم في هذه النظم، و ينعكس كليا على المحتوى الصحفي وتحدد علاقاتها بالنظم الإجتماعية في السياق الإجتماعي الكلي، وتحدد هذه النظم ايضا طبيعة العلاقة بين المؤسسات الصحفية والقراء [1] وفيما يأتي تلخيص لأهم نظريات الصحافة:

1. نظرية السلطة

تعتمد النظرية على نظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أن الشعب غير جدير بأن يتحمل المسؤولية أو السلطة، فهي ملك للحاكم أو السلطة التي يشكلها. وتعمل هذه النظرية على الدفاع عن السلطة، ويتم احتكار تصاريح وسائل الإعلام، حيث تقوم الحكومة على مراقبة ما يتم نشره، و يحظر على وسائل الإعلام نقد السلطة الحاكمة والوزراء وموظفي الحكومة، وعلى الرغم من السماح للقطاع الخاص بإصدار المجلات فأنه ينبغي أن تظل وسائل الإعلام خاضعة للسلطة الحاكمة.

وتمثل تجربة هتلر وفرانكو تجربة أوروبية معاصرة، في ظل هذه النظرية، وقد عبر هتلر عن رؤيته الأساسية للصحافة بقوله" :أنه ليس من عمل الصحافة أن تنشر على الناس اختلاف الآراء بين أعضاء الحكومة، لقد تخلصنا من مفهوم الحرية السياسية الذي يذهب إلى القول بأن لكل فرد الحق في أن يقول ما يشاء ."ومن الأفكار المهمة في هذه النظرية أن الشخص الذي يعمل في الصحافة أو وسائل الإعلام الجماهيرية، يعمل فيها كامتياز منحه إياه الزعيم الوطني، ويتعين أن يكون ملتزما أمام الحكومة والزعامة الوطنية

2. نظرية الحرية

ترى هذه النظرية أن الفرد يجب أن يكون حراً في نشر ما يعتقد أنه صحيحاً عبر وسائل الإعلام، وترفض هذه النظرية الرقابة أو مصادرة الفكر. ومن أهداف نظرية الحرية تحقيق اكبر قدر من الربح المادي من خلال الإعلان والترفيه والدعاية، لكن الهدف الأساسي لوجودها هو مراقبة الحكومة وأنشطتها المختلفة من أجل كشف العيوب والفساد وغيرها من الأمور، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تمتلك الحكومة وسائل الإعلام، أما كيفية إشراف وسائل

[1] المصدر السابق، ص 35

الإعلام في ظل نظرية الحرية فيتم من خلال عملية التصحيح الذاتي للحقيقة في سوق حرة، بواسطة المحاكمة. [1]

وترى هذه النظرية أن وسائل الإعلام وسيلة تراقب أعمال وممارسات أصحاب النفوذ والقوة في المجتمع، وتدعو هذه النظرية إلى فتح المجال لتداول المعلومات بين الناس بدون قيود من خلال جمع ونشر وإذاعة هذه المعلومات عبر وسائل الإعلام، كحق مشروع للجميع، و أن " اي تقييد لحرية الاراء و المعلومات يعني حرمان المجتمع من الوصول الى الحقيقة والانتفاع بها". [2]

3. نظرية المسؤولية الإجتماعية

بعد أن عرضت نظرية الحرية للكثير من الملاحظات، كان لابد من ظهور نظرية جديدة في الساحة الإعلامية، فبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نظرية المسؤولية الإجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الإجتماعية ، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة، وذلك بعد أن استُخدمت وسائل الإعلام في الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة، وهذا أدى إلى إساءة الحرية أو مفهوم الحرية. [3] ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة – ونلاحظ أن هذه المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية – ويجب على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون والمؤسسات القائمة، ويجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، و للجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء عليا، وأن التدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرره تحقيق هذه المصلحة

---

[1] د. حنان يوسف، الإعلام و السياسة مقاربة ارتباطية(القاهرة ، 2006، دار اطلس للنشر والتوزيع)، ص40.

[2] محمد يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المفسرة في ضوء منظور الاسلامي(فرجينيا، 2008، المعهد العالمي للفكر الاسلامي)، ص418.

[3] المصدر السابق، ص428.

العامة؛ أضف إلى ذلك أن الإعلاميين في وسائل الإتصال يجب أن يكونوا مسؤولين أمام المجتمع، إضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية. [1]

تهدف هذه النظرية إلى رفع مستوى التصادم إلى مستوى النقاش الموضوعي البعيد عن الانفعال، و تهدف إلى الإعلام والترفيه والحصول على الربح، إلى جانب الأهداف الإجتماعية الأخرى.

ويحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساعد على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقليات في أي مجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام أيضاً التدخل في حياة الأفراد الخاصة؛ وبإمكان القطاع العام والخاص أن يمتلكا وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية، ولكنها تشجع القطاع الخاص على امتلاك وسائل الإعلام. [2]

4. النظرية الاشتراكية

إن الأفكار الرئيسية لهذه النظرية التي وضع أساسها ماركس وأنجلز، ووضع قواعد تطبيقها لينين وستالين، في الاتحاد السوفيتي السابق، وما تزال تطبق في بعض البلدان مثل كوريا الشمالية والصين وكوبا وغيرها، يمكن إيجازها في أن الطبقة العاملة هي التي تمتلك السلطة في أي مجتمع اشتراكي، وحتى تحتفظ هذه الطبقة بالسلطة والقوة فانها لابد أن تسيطر على وسائل الإنتاج الفكري التي يشكل الإعلام الجزء الأكبر منها،لذا يجب أن تخضع وسائل الإعلام لسيطرة وكلاء الطبقة العاملة،وهم في الأساس أعضاء الحزب الشيوعي. [3]

ان المجتمعات الاشتراكية تفترض نفسها مجتمعات لا طبقية، وبالتالي فلا وجود لصراع الطبقات فيها، لذلك لا ينبغي أن تنشأ وسائل الإعلام على أساس التعبير عن مصالح متعارضة حتى لا ينشب الخلاف، ويشكل خطورة على المجتمع.

لقد حدد لينين اختصاصات الصحافة وأهدافها في. [4]

أ- زيادة نجاح واستمرارية النظام الاشتراكي وبوجه خاص دكتاتورية الحزب الشيوعي.

ب- أن يكون حق إستخدام وسائل وقنوات الإتصال لأعضاء الحزب المتعصبين والموالين أكثر من الأعضاء المعتدلين.

ج- أن تخضع وسائل الإعلام للرقابة الصارمة.

---

[1] د. أشرف صالح، د. محمود علم الدين، مقدمة في الصحافة، مصدر سابق، ص175.

[2] محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الإتصال والإعلام الجماهيري، الاكاديمية العربية في الدنمارك، بحث منشور على الانترنت على هذا الموقع:/http://www. ao-academy. org

[3] د. حنان يوسف، الإعلام و السياسة مقاربة ارتباطية ، مصدر سابق، ص41.

[4] محمد جاسم فلحي، نظريات الإتصال والإعلام الجماهيري، مصدر سابق.

د- أن تقدم وسائل الإعلام رؤية كاملة للمجتمع والعالم طبقا للمبادئ الشيوعية ووجود قوانين موضوعية تحكم التاريخ.

هـ- إن الحزب الشيوعي هو الذي يحق له امتلاك وإدارة وسائل الإعلام من أجل تطويعها لخدمة الشيوعية والاشتراكية.

وتتلخص وظائف الصحافة في النظرية الاشتراكية في[1]: الدعاية، واثارة العواطف،والتوجيه ،وهي بالتالي اداة لتحقيق اهداف سياسية و ايدولوجية يحددها الحزب والدولة.

5- النظرية التنموية :

نظرا لاختلاف ظروف العالم النامي، وبخاصة الدول التي ظهرت للوجود في منتصف القرن العشرين، وهي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية والإجتماعية ، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الأربع التي استعرضناها، ويناسب هذا النموذج أو النظرية الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية، فظهرت النظرية التنموية في عقد الثمانينات، من القرن الماضي، وتقوم على الأفكار والآراء التي وردت في تقرير لجنة "واك برايل" حول مشكلات الإتصال في العالم الثالث، فهذه النظرية تخرج عن نطاق بعدي الرقابة والحرية كأساس لتصنيف الأنظمة الإعلامية، فالأوضاع المتشابهة في دول العالم الثالث تحد من إمكانية تطبيق نظريات الإعلام التي أشرنا إليها في السابق، وذلك لغياب العوامل الأساسية للاتصال كالمهارات المهنية والمواد الثقافية والجمهور المتاح.

وفي نظر البعض فإن المبادئ والأفكار التي تضمنتها هذه النظرية تعتبر مهمة ومفيدة لدول العالم النامي، لأنها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية. [2]

وتعمل هذه المبادئ على تأكيد الهوية الوطنية والسيادة القومية والخصوصية الثقافية للمجتمعات؛ وعلى الرغم من أن هذه النظرية لا تسمح إلا بقدر قليل من الديمقراطية، حسب الظروف السائدة، فأنها في نفس الوقت، تفرض التعاون وتدعو إلى تضافر الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الأهداف التنموية، وتكتسب النظرية التنموية وجودها المستقل من نظريات الإعلام الأخرى من اعترافها وقبولها للتنمية الشاملة والتغيير الإجتماعي.[3]

وتتلخص أفكار هذه النظرية في النقاط التالية[4] :

---

[1] مةجيد سالح عةزيز، بنةما تيؤريةكانى راى طشتى و راطةياندن، 2004، ضاثي ئةليكترؤنى، ل 49

[2] محمد يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المفسرة في ضوء منظور الاسلامي، مصدر سابق،ص448-449.

[3] مةجيد سالح عةزيز ، بنةما تيؤريةكانى راى طشتى و راطةياندن ، سةرضاوةى ثيَشوو، ل50 .

[4] محمد يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المفسرة في ضوء منظور الاسلامي ، مصدر سابق،451.

أ- إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة.

ب- إن حرية وسائل الإعلام ينبغي أن تخضع للقيود التي تفرضها الأولويات التنموية والاحتياجات الإقتصادية للمجتمع.

ج- يجب أن تعطي وسائل الإعلام أولوية للثقافة الوطنية واللغة الوطنية في محتوى ما تقدمه.

د- إن وسائل الإعلام مدعوة في إعطاء أولوية فيما تقدمه من أفكار ومعلومات لتلك الدول النامية الأخرى القريبة جغرافيا وسياسيا وثقافيا.

هـ- إن الصحفيين والإعلاميين في وسائل الإتصال لهم الحرية في جمع وتوزيع المعلومات والأخبار.

و- إن للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ أنشطة وسائل الإعلام وإستخدام الرقابة خدمة للأهداف التنموية.

ويمكننا أن نحدد الأنظمة الإعلامية السائدة في العالم الثالث على النحو التالي[1] :

1. نظام إعلامي يقع تحت سيطرة الدولة في إطار مفهومي التنمية والوحدة الوطنية والرقابة تكون صارمة على المضمون.

1- نظام إعلامي موجه من الدولة: تكون الوظيفة الأساسية للصحافة تعبئة الجماهير من أجل التنمية وتدعيم الوحدة الوطنية فتحل المسؤولية القومية محل المسؤولية الإجتماعية .

2- نظام إعلامي مستقل تتمتع فيه الصحافة بقدر من الحرية بعيداً عن التدخل المباشر للحكومة وتستطيع الصحافة في ظله أن تظهر استقلالية عنيفة في مواجهة الضغوط الحكومية.

ولعل هذا التصنيف أكثر مرونة في تصنيف الأنظمة الإعلامية في العالم الثالث، فمن الصعب إخضاعها لتصنيفات جامدة نظراً لما تتضمنه من تناقضات وتعقيدات.

---

[1] د.عبدالرزاق محمد الدليمي، أشكاليات الإعلام و الإتصال في العالم الثالث (عمان ، مكتبة الرائد العلمية ، 2004)، ص 44-45.

تمهيد

يوضح هذا الفصل دور الصحف الكوردية في عملية صنع القرار في إقليم كوردستان إستنادا الى ما أفرزته عملية تحليل المضمون من معطيات حول دور الصحف، وحجم المساهمة ، و الفنون الصحفية التي إستخدمتها في التعبير عن مطالبتها بصنع القرار لكل قضية من قضايا البحث ، وفي كل صحيفة من الصحف التي بحثت فيها القضايا المختارة ، مع بيان دورها جميعا في كل قضية ، كما سيبين الدور الذي مارسته الصحف و مساهمتها في قضايا البحث و المقارنة فيما بينها ، و بيان مدى التمايز في الأدوار فيما بين الصحف من جهة و بين أدوار الصحف بالمطالبة في قضايا البحث وصولا الى الأجابة على أسئلة البحث.

لقد عولجت بيانات تحليل المضمون جميعا حول القضايا إحصائيا بعد ما دون الباحث عليها التكرارات (أي مجموع الأعداد) لكل فئة من فئات التحليل و تم إستخراج النسب المئوية لها للأستعانة بها لوصف النتائج و المقارنة فيما بينها ، و إعتمد الباحث في المعالجات الأحصائية للجداول لمعرفة الفروق المعنوية و غير المعنوية بين أدوار الصحف و مدى التمايز بين هذه الأدوار و للدلالات الأحصائية لحجم و نوع طبيعة المساهمة فيما بينها على (أختبار كاي2)،مستعينا بالمصادر المتعلقة بهذا الأختبار.

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، سيهتم (المبحث الأول) منه بتحليل مضمون الصحف لبيان دورها بالمطالبة في عملية صنع القرار في القضية المتعلقة بشأن قرار توحيد ادارتي السليمانية واربيل بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني بعد ابرام اتفاق بينهما بهذا الشأن في (2006) ، أما (المبحث الثاني) منه فسيهتم بتحليل مضمون القضية المتعلقة بقانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة (2007) ، أما (المبحث الثالث) منه فسيهتم بتحليل مضمون القضية المتعلقة بقانون تنظيم المظاهرات في اقليم كوردستان رقم (11) لسنة (2010).

و يهتم كل مبحث من المباحث السابقة ، بدور الصحف بالمطالبة في صنع قرار و حجم التمايز في طبيعة مساهمة الصحيفة الواحدة فيما بين أنواع الفنون الصحفية المستخدمة فيها و درجة أهميتها و أنواع أدوارها بالمطالبة لمراحل القرار المختلفة. ويعنى أيضا بدور الصحف مجتمعة في عملية صنع القرار ، ومقارنة نوع و حجم التمايز في طبيعة مساهمة الصحف لمراحل القرار ، حيث تضم المقارنة بين أنواع الفنون الصحفية المستخدمة ، وبيان درجة أهميتها في الأستخدام ، والمقارنة بين أنواع أدوارها بالمطالبة ، وأبعاد إتفاق الإستجابة بإتخاذ

القرار لكل قضية مع دور الصحف بالمطالبة ، مع بيان أساليبها في المطالبة في مراحل القرار.

و قد عززت مفردات الفصل الخامس جميعا بالجداول الأحصائية الدقيقة التي تتعلق بكل موضوع من مواضيع البحث و حتى في أدق تفاصيلها.و قد إستخدم بعض الرموز فيها للإختصار ، وهي (ت=التكرار)، (ن.م=النسبة المئوية).

و لابد من التنويه بأن الجداول المتعلقة بدور الصحف بالمطالبة و الفنون الصحفية المستخدمة في ممارسة دورها والمتعلقة أيضا بموقع الفنون المستخدمة ، و قد عولجت إحصائيا بأستخدام (إختبار كاي 2) قد دللت جميع الأختبارات فيها على أن الفروق فيها بين القيم المحسوبة و القيم الجدولية هي فروق معنوية عالية جدا في حجم التمايز و الدور و المواقع و نوع المطالبة للقضايا فيها، وقد دونت عليها القيم الجدولية التي تبين ذلك.

المبحث الأول

قرار توحيد الإدارتين (السليمانية وأربيل) بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني 2006-2007

تمهيد

بعد انتفاضة آذار(1991) سارعت القيادة الكوردية في الشروع بتنظيم إنتخابات برلمانية في (1992/5/19) إنتهت بحصول الحزب الديمقراطي الكوردستاني على (51) مقعداً و حصول الاتحاد الوطني الكوردستاني على(49) مقعداً ، فيما لم تحصل الأحزاب الكوردية الاخرى على أية مقاعد في البرلمان لعدم تمكنهم تجاوز نسبة (7%) من الأصوات حسب شروط ولوائح اللجنة المشرفة على الإنتخابات لتمثيل الأحزاب في البرلمان ، وقد رفض الأتحاد الوطني الإقرار بالنتائج المعلنة من قبل اللجنة العليا للإنتخابات، و برزت أزمة سياسية في الأفق وبدأت مفاوضات سياسية بين الحزبين الفائزين بمقاعد البرلمان أسفرت عن تقسيم المقاعد و السلطات متساوية بينهما في البرلمان و الحكومة، وبناءاً على الاتفاق المبرم بين الطرفين شكلت بموجبها أول حكومة للأقليم برئاسة(فؤاد معصوم*) من الاتحاد الوطني الكوردستاني و كانت رئاسة البرلمان للحزب الديمقراطي الكوردستاني حيث شغل المنصب (جوهر نامق سالم**) ، واستمرت الحكومة في العمل وسط اجواء سادها صراع النفوذ وعدم الثقة بين الشريكين ، أدت في النهاية الى إندلاع نزاع مسلح بينهما في 1994،سيطر الحزب الديمقراطي في أواخر 1996على أربيل و دهوك والإتحاد الوطني على السليمانية وأصبحت هناك حكومتان محليتان، و مع مرور الزمن بدأت اثار الإنقسام تنعكس في كل مناحي الحياة ، ورغم المبادرات الكثيرة من قبل شخصيات سياسية في الداخل ، ومبادرات دول إقليمية و غربية نتجت عنها اتفاقات عديدة كإتفاق (باريس) و (طهران) و (دبلن) وآخرها كانت إتفاقية(واشنطن) بوساطة أميركية بين (مسعود البارزاني) و(جلال الطالباني) ، ولم تفلح أياً من هذه المبادرات المختلفة في لم الشمل الكوردي ،ولم تترجم الإتفاقيات إلى إلتزام فعلي على أرض الواقع ، فالإختلافات بين الحزبين و تداعيات الإنقسام من مصالح وصراعات كانت أكبر من الضغوطات التي مورست على الحزبين المتناحرين طوال عشر سنوات من (1996)

---

* فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للإتحاد الوطني الكوردستاني سابقاً و أول رئيس للوزراء في الإقليم ، عضو المجلس الوطني العراقي عن كتلةالتحالف الكوردستاني.

** عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني سابقا ،وأول رئيس لبرلمان كوردستان ، استقال من الحزب سنة (2001)، استمر في العمل السياسي كسياسي مستقل ، وافته المنية في آيار 2010.

الـى (2006) سـواءاً أكانـت الضـغوطات خارجيـة أم داخليـة مـن الأحـزاب و الشخصـيات السياسية والإعلام و الرأي العام الكوردي.

جاء الحدث الكبير وهو سقوط نظام حزب البعث في (9-4-2003) من قبل أمريكا و بريطانيا ، وطويت معه صفحة مظلمة من تأريخ الأنظمة الإستبدادية وفتح صفحة جديدة في بنـاء دولـة الإنسـان و الديمقراطيـة و التعدديـة، وكانـت القيـادة الكورديـة فـي الحـزبين والتجربـة الكوردية برمتها أمام استحقاقات سياسية و قومية في العراق الجديد بعد هذا التأريخ من كتابة الدستور وإجراء الإنتخابات العامـة فـي العراق وإعادة المنـاطق المتنـازع عليها مثل كركوك و سنجار و خانقين ، وأدركت قيادة الحزبين أن مصداقيتهما السياسية علـى المحك أمـام الشـارع الكوردي و المجتمع الدولي و قدرتهما في الوفاء بالأستحقاقات القادمة في الإقليم و أنهم أمام فرصة وتحد كبير في الوقت نفسه، بدأت مفاوضات مضنية بين الحزبين علـى أعلـى مستوى في(2005) وإستمرت قرابة عام وتوصلاً الـى إتفـاق شـامل عبـر مراحـل لتوحيـد الإدارتـين و تشكيل حكومة موحدة بعد الإنتخابات التشريعية في العراق و الإقليم في (15-12-2005) ، وفـي (21 – 1-2006) توصـل الطرفـان إلـى توقيـع إتفـاق بهـذا الشـأن وفـي(24-1-2006) عقد البرلمـان الجديـد للإقليم جلسـة استثنائية للمصـادقة علـى الإتفـاق الموقـع بـين الحـزبين لتوحيـد الإدارتـين فـي (7-1-2006) ،وحسـب الإتفـاق تتشـكل الحكومـة الموحـدة برئاسة مرشح من الحزب الديقراطي (نيجيرڤان البـارزاني*)و تكـون رئاسـة البرلمـان مـن نصـيب الاتحـاد الـوطني الكوردسـتاني (عدنان المفتـي**) الـذي أكـد عقـب الجلسـة وخـلال تصـريحات صـحفية "ان عمليـة توحيـد إدارتـي الإقلـيم فرضـها الواقـع الإقليمـي الجديـد والوضـع الكـوردي" وكانـت "هنـاك عدداً مـن العوامـل فرضـت علـى القيـادة الكورديـة إنجـاز مشـروع الوحـدة، حيـث ظروف الإقليم الفدرالي الجديد، إضافة الى الوضع الكوردي، فرض توحيد جهودها وقواها"[1].

وكانت لعملية توحيد الإدارتين أبعاد و تأثيرات خارجية وداخلية.

اولاً: البعد والتأثير الخارجي:

1. تعزيـز موضـوع الفيدراليـة وترسـيخه وتقويتـه أمـام الأطـراف السياسـية سـواءاً أكانـت داخـل الإقلـيم أوخارجـه. وتقويـة موقـف المفـاوض الكـوردي مـع هـذه الأطـراف

---

* نيجيرڤان البرزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني ، رئيس الكابينـة الخامسـة لحكومـة الإقليم ، وهو نجل ادريس البرزاني احد الزعماء التأريخيين للحزب في ثمانينيات القرن الماضي.

** عدنان المفتـي عضـو المكتب السياسـي للإتحـاد الـوطني الكوردسـتاني ، ورئـيس الـدورة الثانيـة لبرلمـان كوردستان.

[1] الموقع الالكتروني لجريدة المستقبل اللبنانية يوم 2006/1/22.

المختلفة والتي ما زال الكثير منها لا يؤمن ولا يقر بمبدأ الفيدرالية رغم ان الدستور قد نص عليها.

2. الإسراع بإثارة موضوع المناطق المتنازع عليها من كوردستان وعلى رأسها كركوك بعد أن تحملت هذه المدينة ومدن وقصبات أخرى السياسات الشوفينية وإجراءات التعريب.

3. إعطاء زخم إستراتيجي للتحالف الكوردستاني في مركز العاصمة بغداد على الصعيد الحكومي وأداء الوزارة وعلى صعيد البرلمان وتقوية الدور الكوردي في الإقليم من أجل عدم السماح بظهور سياسات شوفينية وأفكار دكتاتورية وإعادة مآسي الماضي.

ثانياً: البعد والتأثير الداخلي (أي داخل الإقليم)

اذا سلمنا أن عملية توحيد الإدارتين ليست شكليةً أو لم تقتصر على السلم الحزبي فقط، و أن العملية شاملة وينص ويشرع بقوانين ودستور إقليم كوردستان. فأول هذه الامور هو أن تكون الوزارة او الحكومة وكذلك المجلس الوطني الكوردستاني ذات قوة ونفوذ وسلطات أقوى وأعلى من الحزبين والأحزاب الاخرى ويشرع ذلك دستورياً وقانونياً. وإلا ما فائدة حكومة او وزارة موحدة وبرلمان يشرع ويناقش وهناك سلطات وقرار لأحزاب أقوى تأثيراً ونفوذاً من الحكومة والبرلمان وتستطيع هذه الأحزاب إلغاء أي قرار حكومي أو تشريع برلماني.

والدليل على ذلك فشل الحكومات الشيوعية والإشتراكية في كل البلدان الاشتراكية. وببساطة يكمن سبب الفشل في أن اللجان المركزية للأحزاب الشيوعية كانت أقوى سلطانا ونفوذاً من أي وزارة أو حكومة، وكانت اللجان المركزية تتدخل في كل الإدارات والشركات والمؤسسات وهي اصلاً كانت تعمل بأوامر وتعليمات منها، إضافة الى أن المجالس الوطنية إن وجدت فهي شكلية و واجهة فقط. وهو مما أفرز وأنتج أداءاً حكومياً ضعيفا جداً وإنعكس على إستشراء الفساد الإداري والرشوة وبالتالي إنهيار تلك الأنظمة والدول، على عكس الدول والأنظمة التي تحترم الجهاز الإداري وفيها قوانين تنظم كل شيء وتحترم هذه القوانين من قبل الجميع مهما كان مركزهم . لذلك يجب أن تكون الحكومة بعيدة عن تدخلات وهيمنة حزب أو أحزاب بعينها و على برلمان كوردستان أن يكون أقوى وأعلى سلطة تشريعية ونفوذاً من أي تنظيم حزبي في كوردستان وله صلاحيات المناقشة والمساءلة والتشريع والإقتراح بعيداً عن أي إعتبارات أو تأثيرات حزبية.

ولضمان قوة التوحيد في الإقليم وديمومته يجب أن تكون سلطات الجيش والشرطة والقضاء والتعليم والمالية بعيدة تماماً عن أي تدخلات حزبية، وإن تسييس وتحزب هذه المؤسسات هو

البلاء الكبير لأي تأخير وهدم وفساد. من الضروري تشريع قوانين تؤكد عدم الجواز بتداول الأمور الحزبية في هذه الدوائر، وليكن كل شخص حرا في معتقداته أو أفكاره أو تطلعاته الحزبية لكن المفروض الا يمارس هذا الشخص أي نشاط حزبي في هذه الدوائر. ويجب ضمان أن لا تتحول المعسكرات أو مراكز الشرطة والأمن أو المحاكم أو الجامعات إلى منابر سياسية وخطابية وتحويلها إلى مقرات حزبية.

وهناك أكثر من سبب في أن تنفيذ قرار التوحيد خضع لإعتبارات السياسية أكثر منه إلى قوانين وتشريعات تلزم الأطراف المعنية بتطبيقه ، ولم تسلم الحكومة و البرلمان من التأثير السلبي لتلك الإعتبارات ، فكانت النتيجة أن عملية التوحيد لم تتم بالشكل المطلوب وما زالت وزارات و مؤسسات مالية و عسكرية و أمنية غير موحدة و أفرزت حكومةً وبرلماناً لم يسلما من تدخلات الحزب ولم تسلم المؤسسات الرسمية من التحزب و التسييس .

دور الصحافة الكوردية في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين في إقليم كوردستان

من الواضح ان قرار توحيد الإدارتين (السليمانية وأربيل) من قبل الحزبين (الحزب الديمقراطي الكوردستاني) و (الإتحاد الوطني الكوردستاني) قد إتخذ منذ أمد بعيد عند توقيع الإتفاقيات المذكورة سلفاً نتيجة لضغوطات ومبادرات دول إقليمية و غربية، ولم يأت القرار نتيجة لإستجابة القيادة السياسية في الحزبين إلى المطالب الشعبية و الأحزاب و الإعلام وانما فرضه الواقع السياسي الجديد في العراق حسب إعتراف تلك القيادات نفسها، لذلك يحاول الباحث في هذا المبحث التركيز على دور الصحف الكوردية في تغطيتها و متابعتها لتطبيق القرار على مدى مراحله المختلفة و معالجة القضايا المتعلقة به و شرح أبعاده السياسية و الإدارية و الإقتصادية و وممارسة النقد و التعبير المستمر عن مطالب الشارع الكوردي بهذا الصدد دون الإهتمام بدور الصحافة في المطالبة بصنع قرار التوحيد ولأنها لاتدخل ضمن الاطار الزمني للبحث أصلا.

لقد اهتمت جريدة (خةبات) بأعلان توحيد أدارتي أربيل و السليمانية إثر الأتفاقية التي تم توقيعها بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم ، وخصصت له مساحة واسعة لتغطية الحدث بشكل يومي ومن جوانبه المختلفة ، ومنذ البداية في(15-1-2006) في خطاب(مسعود البارزاني) في مؤتمر صحفي مشترك مع قيادة الحزبين عن اعلان توحيد الأدارتين و ركزت بالأساس على الخطابات و التصريحات التي ألقاها رئيس الإقليم و رئيس الحزب الديمقراطي

الكوردستاني في هذه الفترة و في جميعها يؤكد الرئيس (مسعود البارزاني) تكرارا و مرارا على أن هذا الأنجاز بمثابة العيدية للشعب و أن عهد الحرب الأهلية والصراع المسلح قد ولى للأبد و أن زمن الخلافات و التنافر أصبح جزءاً من الماضي و لن نسمح بتكراره ، وأكد على أن هذه المرحلة هي مرحلة بناء نظام مؤسساتي ديمقراطي و تشكيل حكومة وطنية بمشاركة الأطياف السياسية كافة.

أتسمت غالبية الموضوعات التي نشرت في الجريدة عقب الإعلان بالطابع الدعائي و الإشادة بقرار التوحيد و وصفه كإنجاز تأريخي و كانت النقطة الجوهرية التي إلتقى عندها أغلب هذه الموضوعات هي التركيز و الإشادة بالدور المحوري لرئيس الإقليم في توصل الحزبين الى إتفاق توحيد الإدارتين ، وفي مقال للكاتب (طالب صادق) نشرته الجريدة في عددها(2031) الصادر يوم (19-1-2006) فقد وصفت الجريدة رئيس الإقليم بأنه رجل المهمات التأريخية وهو صمام الأمان لهذه التجربة.

وحاول عدد من المقالات ل(هلكوت ساليى ، د.نياز لاجاني ،عدنان نقشبندي ،كاويس ملا برويز)والتي نشرتها الجريدة في اعدادها(2125، 2138، 2159،2190) شرح أبعاد عملية توحيد الإدارتين و بيان التداعيات الإيجابية لتلك العملية على تعزيز دور الكورد في العراق الجديد و بالتالي تعزيز دور القيادة السياسية الكوردية و قدرتها على إستعادة كركوك و المناطق المتنازع عليها الى إقليم كوردستان ، فوجود حكومة موحدة في الإقليم تهيء الأجواء لإيجاد خطاب موحد للشعب الكوردي ازاء هذه القضايا.

وعلى المستوى الخارجي ستكون لعملية التوحيد انعكاس إيجابي على زيادة فرص الإستثمار الأجنبي ونمو حركة الإقتصاد في الإقليم و تؤثر بشكل واضح على تغيير رؤية الدول الغربية تجاه الإقليم و تطور العلاقة مع تلك الدول.

وفيما يتعلق بتأثيرات عملية التوحيد على الشأن الداخلي للإقليم و متطلبات مرحلة ما بعد التوحيد من تشكيل حكومة موحدة تتكفل بمحور الآثار السلبية التي أوجدتها الإنقسام و تعويض المتضررين و توفير الخدمات و الإهتمام بأسر الشهداء و ضحايا الأنفال و حلبجة و رفع مستوى المعيشة و تفعيل برنامج الأعمار الإقليم وتنمية عجلة الإقتصاد المحلي.

كما تناول بعض الكتاب دور الإعلام الكوردي في التعاطي الأمثل مع هذه المرحلة ، فمن وجهة نظر (د.نياز لاجاني) في الوقت الذي يجب التأكيد على ضرورة التزام وسائل الإعلام في الإقليم بدور ايجابي لدعم عملية التوحيد و نشر ثقافة التسامح و التعايش السلمي و ثقافة قبول الأختلاف و الرأي الآخر ، في نفس الوقت يجب أدانة و شجب الإعلام الذي كان طرفا

في اشعال نار الحرب و النزاع المسلح في الإقليم و عدم السماح بأن يمارس الإعلام هذا الدور اللاوطني و البعيد عن المبادئ الأخلاقية للمهنة.

ومارست الجريدة بدرجة أقل دور المطالبة بتهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق قرار توحيد الإدارتين و من جملة هذه المطالبات التي جاءت في مقال للكاتب (هيمن ميراني) في عددها (2105) ضرورة بناء المؤسسات الدستورية في الإقليم و بموازاة ذلك تحول الحكومة من حكومة الأحزاب الى حكومة مؤسسات و هذا يعني إعتماد المعايير القانونية و العلمية والديمقراطية في إدارة الإقليم و إتخاذ القرارات بدلا من الإعتماد على المحسوبية والمنسوبية و المزاج الشخصي لمتخذي القرار،والإلتزام بمبدأ إختيار الرجل المناسب للمكان المناسب لما له من أهمية في توطيد الحكم الرشيد و انحسار دائرة الفساد و التقصير و تحقيق سيادة القانون بشكل يكون القانون المرجع الأخير للكل و أن يكون الوسيلة الحضارية لحسم الخلافات و استرداد الحقوق فلا يكون أحد فوق القانون و ان يكون الناس سواسية أمامه وكانت هناك مطالبة بتنمية الأنتماء و الحس القومي لدى الجيل الجديد و يحل محل الإنتماء الحزبي الذي كان مصدر الكثير من الخلافات و الصراعات في السنوات الماضية.

واذا كان الوضع الأمني يمثل الهاجس الأكبر بالنسبة للسلطة السياسية في العراق عموما وإقليم كوردستان أيضا لذلك كانت هناك مطالبات بضرورة توحيد المؤسسات الأمنية للمحافظة على الأمن و الإستقرار في الإقليم و خاصة في ظل وجود قانون الهيئة العامة للأمن في إقليم كوردستان رقم (26) لسنة (2004)و إذ بموجبه يجب أن تكون هناك هيئة و مؤسسة موحدة للأمن في الإقليم، واقترح (د.نجدت عقراوي) أستاذ القانون في جامعة صلاح الدين في مقابلة مع الجريدة بهذا الصدد نشرت في العدد (2145) إحداث منصب مستشار الشؤن الأمنية لرئيس حكومة الإقليم و وزارة امن الإقليم للقيام بهذا المهام ، فوزارة الداخلية تشرف على قوات الشرطة أكثر من غيرها.

ومن اجل تسهيل خطوات توحيد الأدارتين قدم كل من (عثمان الحاج محمود) وزير الداخلية (إدارة السليمانية) و (كريم سنجاري) وزير الشؤون الداخلية (إدارة اربيل) مذكرة للحكومة الموحدة نشرتها الجريدة في عددها (2223) تتضمن عدة اقتراحات لتفكيك و ازالة بعض الوحدات الإدارية في محافظات الإقليم و حيث تم استحداثها نتيجة الإنقسام و وجود إدارتين في الإقليم.

و كما قلنا سابقا فأن دور جريدة (خةبات) اتسمت بالطابع الدعائي لتركيزها على الجوانب الإيجابية لعملية التوحيد و خاصة في الأشهر الأولى التي تلت القرار و رغم أنها مارست دورها في مطالبة متخذي القرار في الإقليم بتوفير المتطلبات الضرورية لضمان نجاح عملية التوحيد

و تقديم مقترحات و بدائل مختلفة للقرار، فإنها لم تمارس دورها في الضغط على متخذي القرار بالإسراع في تنفيذ القرار بعد مرور سنوات على صدور القرار و لم تتناول الإشكاليات و الخلافات التي كانت موجودة بين الحزبين وحالت دون تنفيذ قرار التوحيد كما كان مطلوبا، لذلك يرى الباحث أن نسبة الموضوعات التي تناولت قرار التوحيد في جريدة (خةبات) منذ (2007) و حتى أواخر(2010) قلت بشكل واضح و لم تتعد(7) مواضيع و هذا الرقم قليل جدا مقارنة بما نشرته الجريدة في سنة(2006) فقط و بلغت أكثر من(65) موضوعا ، وهذا التراجع سببه تعثر اجراءات توحيد الإدارتين فيما يتعلق بالوزارات السيادية مثل المالية و الداخلية و البيشمركة ، ولكن السبب الأهم هو عدم تصدي الجريدة لممارسة دور المراقب و الضاغط والناقد ازاء متخذي القرار الكوردي فيما يتعلق بتأخير عملية التوحيد و يمكن الأستنتاج بأن الصحافة الموالية للاحزاب عموما و الاحزاب الحاكمة خصوصا تتحفظ في ممارسة دورها و تناول القضايا التي يظهر جوانب التقصير سواء في أداء الحكومة أو الحزب ، فكلما كانت طبيعة القضايا تمس النظام السياسي أو الحزب الحاكم كانت الأدوار التي تمارسها تلك الصحف محدودة و انتقائية و أحيانا متقطعة و غير منتظمة.

حتى الأخبار و التقارير التي حاولت تغطية الأحداث و التطورات المتعلقة بالقرار ، والتي تعتبر عنصرا مهما في العمل الصحفي لنقل المعلومات والآراء المفيدة للرأي العام و متخذي القرار في كثير من الأحيان لم تؤدي دورها المطلوب إما بسبب عدم وجود أية معلومات مهمة في الخبر أو التقرير أو صياغته بشكل غير جيد، ومثالا على ذلك نشرت الجريدة خبرا في صفحتها الأولى في عددها (2023) عن إجتماع رفيع المستوى للحزبين لوضع آخر اللمسات على الأتفاقية الموقعة بينهما، ولكن نص الخبر الذي لم يتعد(50)كلمة لم تتضمن الأجوبة الكافية عن الأسئلة الستة سوى أين و من و متى ، ولكن الخبر لم يذكر أي شيء عن النتائج التي خلص اليه الإجتماع ، وذلك لنقص في المعلومات و صياغة الخبر بهذا الشكل يعود الى أحد الأسباب الآتية:

الأول : أن جريدة (خةبات) و كعادة الصحف الموالية للاحزاب الحاكمة و السلطة تتخذ من أخبار رئيس الإقليم والحزب الأولوية الكبرى لها ، فأخبار رئيس الإقليم و زياراته و إجتماعاته تأخذ المساحة الكبرى في الصفحة الأولى و توضع لها مانشيتات و صور كبيرة ، وهذا بالطبع يكون على حساب الأخبار الأخرى في الصفحة و تقطع منها فقرات بسبب عدم وجود مساحة كافية.

الثاني : التعتيم الإعلامي الذي رافق مفاوضات الحزبين طوال السنوات التي سبقت الأتفاقية و قرار التوحيد ، و كان التعتيم الإعلامي و حجب المعلومات عن الصحافة في كثير من

القضايا الهامة السمة في تعامل السلطة السياسية مع الصحافة و أحد الأسباب الرئيسة وراء الإشكالية الموجودة في العلاقة بينهما.

الثالث : هناك ضعف شديد في أداء الصحفيين و المؤهلات المهنية لديهم في جمع المعلومات و صياغة الأخبار حسب الفنون الخبرية المناسبة للأخبار السياسية الهامة.

ولكن بعد سنة من تنفيذ توحيد الادارتين أتسم موقف جريدة (خةبات) بشيء من الغموض بالنسبة للتعامل المهني مع القضية و نشر الاخبار و الاراء المرتبطة بقرار وعملية توحيد الادارتين، فرغم اهمية القرار وتداعياته الاستراتيجية و السياسية والقومية، الا ان الجريدة عمدت الى التعامل مع القرار من منظور التوجهات السياسية للحزب،ورأت في ابراز الموضوع حرجا سياسيا لموقف الحزب بسبب التأخير المستمر والتأجيل المتكرر لإجراءات التوحيد التي دامت لأكثر من ستة أعوام . فالجريدة نشرت (5)أخبار فقط ومقالاً تحليلياً واحداً على مدى اربع سنوات من (2007 – 2010) ، ثلاثة منه في الصفحات الداخلية وبشكل موجز ودون ابراز للموضوع، واذا اخذنا في الاعتبار الاعداد التي صدرت في هذه الفترة ،والاخبارو الفنون الصحفية الاخرى التي نشرتها،تبدو هذه الارقام هزيلة و متواضعة جدا ، وأن دلت على شيء فأنها تدل على عدم الاهتمام باحد اهم القرارات السياسية على مدى سنوات العقد الماضي ،و طالما ان تناول الموضوع يعرض للابعاد السلبية لسياسات وقرارات الحزب الحاكم واحد الطرفين الذي يتقاسم المسؤلية مع الاتحاد الوطني في احداث الانقسام الداخلي والتأخير في انهاء مظاهره و تداعياته.

والاخبار القليلة التي نشرتها جريدة (خةبات) حاولت التركيز على مراسيم توحيد بعض الوزارات في حكومة (نيجيرفان البارزاني) وتغاضت عن الاشارة الى العوائق و الخلافات التي تحول دون اتمام قرار التوحيد على أكمل وجه طيلة هذه السنوات .وحتى المقال الذي تناول موضوع توحيد قوات البيشمركة، كان من زاوية إلقاء الضوء على الخلافات الموجودة بين حكومة الأقليم والحكومة الاتحادية و العوامل التي تعتري الوصول الى اتفاق بين الطرفين والمرتبطة بتطبيق المادة (140) من دستور العراق الدائم ،وابرام عقود النفط و دمج قوات البيشمركة ضمن الجيش العراقي ، فجاء تأكيد ومطالبة سريعة لكاتب المقال الى ضرورة توحيد قوات البيشمركة التابعة للحزبين تحت قيادة موحدة و وزارة واحدة من اجل تعزيز موقف حكومة الإقليم أمام الحكومة الاتحادية في مفاوضاتها بضم قوات البيشمركة الى الجيش العراقي.

وبمقارنة حجم التغطية الخبرية التي حظي بها الموضوع في جريدة(خةبات) بمثيلتها في (رؤذنامة) و(ئاوێنة)، يرى الباحث ان هناك موقفاً وقراراً مسبقاً من قبل الجريدة بتجاهل

القضية وعدم اعطائها المساحة التي تستحقها خاصة في المراحل التي لم يتمكن الحزبان من تطبيق القرار كما اعلن عنه و كما تمناه الرأي العام الكوردي،كما ان هناك نوع من التردد وعدم وضوح الرؤية وغياب التخطيط المسبق لكيفية التعامل مع الموضوع و مستجداته بشكل متوازن دون الخوض في التفاصيل التي لاتتناسب مع سياسة الجريدة، و هذا التخبط ربما ناتج عن البيروقراطية التي تدار بها المؤسسات الصحفية داخل الاحزاب السياسية في كوردستان عموما و الاحزاب الحاكمة خصوصا ، وهذه البيروقراطية والمركزية الشديدة ضاعفت من الرقابة الذاتية التي يمارسها المشرفون على المؤسسات الصحفية الحزبية في تعاملهم مع كثير من القضايا التي برزت بقوة على الساحة السياسية و الصحفية خاصة مع ازدياد دور الصحافة المستقلة و الاحزاب المعارضة الكوردية في السنوات الأخيرة.

ان الخطاب الانتقادي للصحافة المستقلة والصحافة المعارضة جعلت الصحافة التابعة للحزبين الرئيسين في موقف الدفاع عن الحزب والحكومة، سواء من خلال ابراز النشاطات الحكومية و الترويج لسياساتها أو من خلال الرد على ما تنشرها الصحافة المستقلة و المعارضة والوقوف في موقف الضد.

أما جريدة (ئاوێنە) فقد اختلف دورها تماما عن جريدة (خەبات) حيث تعاملت مع صدور القرار كبادرة امل كبيرة لعموم الشعب في كوردستان وحاولت الاهتمام به والوقوف عند العوائق التي تقف امام تنفيذ القرار بالشكل المطلوب والتأكيد على ضرورة تهيئة الارضية الملائمة له و شرح تداعياته الايجابية و السلبية في حال الالتزام وعدم الالتزام به، والى جانب متابعة الجريدة من خلال الاخبار و التقارير الخبرية لآخر التطورات المتعلقة بعملية توحيد الادارتين ، مارست دورها في المطالبة بتطبيق القرار ودأبت بشكل مستمر بتوجيه الانتقاد للقيادة العليا في الحزبين بسبب التسويف والتأجيل المتكرر وغير المبرر لاجراءات التوحيد حتى وصلت الى التشكيك في وجود ارادة سياسية ونوايا حقيقية لدى الطرفين في الالتزام بالاتفاق الموقع بينهما.

ركز كتاب الاعمدة و المقالات البارزين في الجريدة مثل (ريبيم هردي ، مريوان وريا قانع،آسوس هردي ، شوان محمد وآخرين) الذين تناولوا الموضوع بشكل شبه مستمر على العديد من النقاط الجوهرية من اهمها : دعوة القيادات السياسية المسؤولة عن إدارة دفة الحكم في الإقليم أن ياخذوا من الماضي التجارب والعبر بموجب منطق مصلحتهم اولا ومصلحة الشعب ثانيا وألا يرجعوا الى تكرار ماساة التنافس اللامشروع لتحقيق المصالح الحزبية الضيقة ، التي كانت ضحيتها شعب كوردستان اولا وقبل كل شئ ومن ثم برلمان وإدارة الإقليم وهدر الموارد والطاقات ، وتفويت فرص الاعمار والتنمية المتوازنة والمستدامة لاقليم

كوردستان. وطالبت الجريدة استغلال الفرصة وتوظيفها للتوجه نحو بناء نظام ديمقراطي، و لضمان خلق تقاليد ديمقراطية في إدارة مؤسسات الحكومة وسلطاتها المختلفة طالبت قيادة الحزبين بالواقعية وعدم القفز على الواقع وما يحتويه هذا الواقع من جوانب سلبية وايجابية . الإدارة الديمقراطية ليست بدعة يحاول المرء ان يبتدعها ، او اراء ونظريات تسطر على الورق ، وانماهي نظام للممارسة والتطبيق، معلومة الشروط والمعالم وقابلة لقياس مدى درجة التطبيق. لايمكن ضمان الاستقرار الاداري والسياسي في كوردستان كشروط مسبقة لبناء النظام الديمقراطي المؤسساتي، وديمومة ومتانة الإدارة الديمقراطية الموحدة لاقليم كوردستان والتقدم بثبات وخطى متسارعة نحو الاهداف الاستراتيجية، الا من خلال دراسة الواقع وتشخيص كل جوانب القوة والضعف فيه ووضع الخطط والبرامج العلمية والواقعية المجردة للتنمية الكفيلة للخروج من حلقة الازمات والتخلف المفرغة . وساهمت الجريدة في اعمدتها و مقالاتها في تسليط الضوء على العوائق التي تتسبب في تأخير عملية التوحيد و تفريغها من محتواها الحقيقي إذ ينبغي اخذها في الاعتبار قبل الشروع بعملية توحيد الادارتين و آناءه ، وساهمت من خلالها الى طرح البدائل و الاقتراحات التي يحتاجها متخذ القرار في الإقليم ومن هذه الامور التي طرحت من قبل كتاب الاعمدة و المقالات هي التركيز على الجوانب الإدارية و القانونية و السياسية في الإقليم والتأكيد بضرورة اخذها بعين الاعتبار عند تطبيق الفرار ومنها:

أولا: الواقع الاداري الحالي للإقليم :

1- المعوقات القانونية:

- اصدار قوانين وقرارات منفصلة عن بعضها من قبل كلتا الادارتين ، و عدم ملاءمة قانون مجلس الوزراء والوزارات مع النظام الحديث للإدارة، وتثبيت مركزية شديدة ، و اهمال تطبيق القوانين .

2- خلل في الهيكل التنظيمي :

- كثرة عدد الدوائر غير المبررة، و فقدان بعض الحلقات المهمة، و عدم التنسيق بين الحلقات الإدارية ضمن الوزارة الواحدة او بين الوزارات.

3-العشوائية في توزيع وتعين القوى العاملة :

-التعيين المفرط بدون التخطيط وتفشي ظاهرة البطالة المقنعة، وعدم اتباع مبدا وصف الوظائف في تحديدالحاجة الى الكوادر والتخصصات،و فيض في بعض الكوادر العليا، ومقاومة الشبكات البيروقراطية المتواجدة .

4-المشاكل السياسية والاجتماعية :

-عقلية الولاء الإقليمي والمحلي والعشائري، والحزبية الضيقة.

5- مشكلة عدم توحيد الوزارات السيادية : المالية ،و الداخلية ، والبيشمركه .

6- تداخل الصلاحيات :

- مابين صلاحيات الحزب والحكومة، و التدخل في الصلاحيات التشريعية والقضائية من قبل الحزب والسلطات التنفيذية .

7- ضعف دور البرلمان :

-في متابعة اعمال الحكومة، وفي التفاعل مع الجماهير، -وتاخير عملية اصدار القوانين.

8- مركزية زائدة في المجال المالي :

-عند وضع الميزانية، وعند تنفيذ الميزانية، والتهرب من دفع الضرائب، والهدرفي استيفاء اجور الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية، والتجاوز على الممتلكات العامة وسوء استغلالها، وضعف واهمال دور الرقابة المالية .

9-ضعف دور منظمات المجتمع المدني : النقابات ، و الجمعيات ، والمنظمات الحقوقية .

10- فقدان الشفافية :

-فقدان المؤسساتية والعمل القانوني المنظم، والمركزية النابليونية في العمل الاداري وتركز الصلاحيات وحصر سلطة إتخاذ القرارات وعدم مشاركة اية جهة اخرى حتى في متابعة وتقويم النتائج، وضعف دور الإعلام، و فقدان الإحصائيات والبيانات .

11-عدم العمل باساليب التخطيط بمختلف انواعها ومتابعة تنفيذ الخطط والاعمال، والتقييم الدوري لكفاءة اداء الحكومة ووزاراتها المختلفة والدوائر التابعة لها والعاملين فيها ، وتصنيف واقع الاداء ضمن المرتبة التي تستحقها كأن تكون: *ممتازاً *أوجيداً جدا *أوجيداً *أو وسطاً * رديئاً . وإتخاذ الاجراءات لتقويم الخلل والسلبيات، و إهمال اهمية البحوث والدراسات العلمية والموضوعية كجزء مكمل لنظام إتخاذ القرارات والتخطيط وتحديد الاهداف ومتابعة التنفيذ . والتفاوت الكبير بين مراكز المحافظات والاقضية والنواحي وتركز السكان والانشطة الإقتصادية والاستثمارات في مراكز المحافظات و وجود الازمات الخاصة بالمدن المتخلفة(الازدحام، والتلوث ، والنقص في الخدمات العامة رغم تضخم عدد العاملين في القطاع الحكومي بسبب الصعوبات الإدارية وانخفاض الانتاجية والنقص في الموارد المالية اللازمة للاستثمار) .

ثانيا- المعالجات والمقترحات :

1- الاصلاح القانوني ومعالجة النواقص والخلل في هذا الجانب الذي يشمل: دستور الإقليم ،وقوانين الوزارات ، وقانون مجالس المحافظات والبلديات وقانون الخدمة المدنية ... الخ .

2- اصلاح نظام الوظيفة العامة والتعيين من خلال :

- اتباع نظام وصف الوظائف في جميع المرافق الوظيفية في الوزارات والدوائر الحكومية لتحديد الحاجة ومواصفاتها . - والإعلان عن الوظيفة العامة والشروط المطلوبة، -ومنح الفرصة المتساوية للجميع للتنافس على اشغال الوظيفة العامة .

3-اصلاح النظام الاداري واساليب العمل من خلال :

- واتباع اسلوب التخطيط بكافة اشكاله (بعيد المدى -والإستراتيجي - ومتوسط المدى ،والقصير الامد ، والتخطيط الإقليمي المكاني، - واعادة النظر في الهيكل التنظيمي لمجلس الوزراء والوزارات، و تطوير وتفعيل عمل الدوائر والاجهزة الاحصائية وبنك المعلومات وتوفير البيانات على مختلف المستويات والاصعدة وبما يلبي الحاجة الماسة اليها لمختلف الجهات والاغراض،و تبني وسائل علمية سليمة وفعالة لـ : * متابعة تنفيذ الخطط .

4- تقييم كفاءة اداء الوزارات والمؤسسات التابعة لها والمحافظات والاقضية والنواحي وإتخاذ مايلزم على ضوء نتائج التقييم ل : ومعالجة الإختلال والهدروإتخاذ مايلزم بعدم التكرار مستقبلا . -والتحسين المستمر لنوعية الخدمات المقدمة . ورفع انتاجية العنصر البشري والراسمال الثابت والمتغير والاستغلال الكامل للموارد والطاقات المتاحة من خلال التحسين المستمر للإدارة وانظمتها وتدريب العاملين .

5-اتباع مبدا اللامركزية الإدارية :

- مراعات الاختصاصات لمجالس المحافظات والبلديات والاقضية والنواحي، و تفويض الصلاحيات من قبل الجهات العليا الى الادنى ،و تطوير الكوادر بصورة مستمرة من خلال التدريب والتعليم المستمر .

6- اللامركزية المالية:

- تحسين اساليب اعداد الميزانية العامة وربط النفقات بكفاءة الاداء الحقيقية دون هدر، و لامركزية الصرف مع مركزية الضوابط والتعليمات،وتوزيع ميزانية الإقليم على مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والبلديات والوزارات القطاعية مع ضمان الاطر القانونية والتعليمات المالية الواضحة للصرف ورقابة السلطات العليا والسلطات المختصة والشفافية التامة امام السكان والإعلام، وتشديد الرقابة على الصرف ومنع مالايتفق مع القوانين والتعليمات والضوابط الخاصة بذلك، و تحسين وتطوير اساليب جمع ايرادات الدولة ومنع التهرب بما في ذلك الضرائب والرسوم واجور الخدمات المقدمة من قبل الحكومة كالكهرباء والماء والايجارات والخصخصة وبيع ممتلكات الحكومة بموجب القوانين وبقيامها الحقيقية بسعر السوق وبالشفافية للحفاظ على الاموال العامة وضمان حقوق ومصالح الحكومة .

7- وضع استراتيجية مالية وادارية واقتصادية شفافة تخدم عملية التنمية المستدامة ومعالجة الخلل في الهيكل الإقتصادي للاقليم :

والى جانب الآراء وطرح البدائل ، حاولت الجريدة من خلال الاخبار و التقارير الخبرية تغطية المواقف و المستجدات المتعلقة بعملية توحيد الادارتين، سواء حول توحيد بعض الوزارات أو تأجيل توحيد وزارات أخرى ، وان كانت المعلومات التي جاءت في تغطيتها للقضية قليلة جدا بسبب تجنب المسؤلين الحكوميين و الحزبيين الإدلاء بمعلومات عن الأسباب الحقيقية وراء أم تأجيل توحيد وزارات الداخلية و البيشمركة و المالية ، وكانت التصريحات التي يدلون بها لوسائل الإعلام خالية من تلك المعلومات ، وفي كل مرة يرددون عبارة واحدة وهي ان الحزبين مصممان على توحيد تلك الوزارات وهناك اسباب فنية تحول دون توحيدها.لذلك فالصحافة قد عانت من شحة المعلومات من مصادرها الاصلية ،و اعتمد بدلاً من ذلك على المصادر الثانوية للحصول على المعلومات، ودون ذكرها لطبيعة تلك المصادر، الامر الذي جعل البعض يشك في مصداقية هذه التصريحات و المصادر وان كان الصحفيون في كوردستان مجبرون في بعض الاحيان على هذا الامر بسبب رفض المسؤلين الإفصاح عن حقيقة الموقف.

وقد اهتمت جريدة (رؤذنامة) بدورها بتغطية دقيقة فيما يتعلق بمراحل و اجراءات عملية توحيد الأدارتين ، ويكفي أن الجريدة هي أكثرالصحف استخداما لفن الخبر الصحفي و التقارير الخبرية من بين الصحف الثلاثة في تغطيتها لتطورات القضية و خاصة توحيد الوزارات السيادية المتمثلة ب(الداخلية، والمالية ، والبيشمركة، والعدل) ، الوزارات التي كانت موضع خلاف بين الطرفين حول الآلية المناسبة لتوحيدها و ادارتها فيما بعد، وبدت من خلال المتابعات الصحفية اليومية للموضوع أن الحزبين غير قادرين أو ربما لا يرغبون في حسم الخلافات حول الشؤون المالية والأمنية و البيشمركة في انتظار مساومات سياسية وتنازلات ترضي الطرفين.

ونقلت الجريدة مرارا و تكرارا عن لسان المسؤولين سواء من حكومة الإقليم أو من الحزبين تأكيدات بأن مظاهر الإنقسام لا تزال موجودة و انهم لم يتمكنوا من توحيد الملفات الثلاث بشكل جذري ونهائي، فعلى سبيل المثال قوات البيشمركة فعلى الرغم من اعلان الحكومة سابقا ان هذه القوات تم توحيدها ضمن وزارة البيشمركة لكن وزير البيشمركة (شيخ جعفر شيخ مصطفى) خلال حديث صحفي معه نشر في العدد (258) لجريدة (رؤذنامة) أكد أن الهياكل الإدارية للوزارة غير موحدة حتى اواخر سنة((2009) ، فقوات البيشمركة تخضع لقيادات الحزبين و التنظيمات الحزبية أكثر من خضوعها للوزارة ، الأمر الذي أثاره نواب

المعارضة باستمرار و خاصة (عدنان عثمان) النائب عن كتلة التغيير سواء اثناء جلسات البرلمان أو في الحديث الصحفي الذي اجري معه في الجريدة في العدد (571) بأن السياسة التي يتبعها الحزبان الرئيسيان جعلت من البيشمركة ميليشيا تابعة للحزب وليست قوة وطنية ، ولا توجد فيها مقومات قوات نظامية تعمل و توجه على أساس وطني و مؤسساتي ، وتعرض النائب عن كتلة التغيير جراء موقفه لحملة دعائية مضادة من قبل نواب السلطة ووسائل الإعلام التابعة للحزبين وحاولوا اتهامه بأنه نال من هيبة وقدسية إسم البيشمركة و ما تحمله من رمزية تأريخية لنضال الشعب الكوردي في الماضي و الحاضر. وان كانت هذه الإعتراضات لنائب كتلة التغيير جاءت على شكل اعترافات في حديث وزير البيشمركة بان هناك قوات خارج سلطة الوزارة و تابعة للحزبين و أفواج من قوات البيشمركة تابعة للمسؤلين في الحزبين.

والى جانب الضغوطات الداخلية من قبل البرلمان والإعلام الكوردي على الحزبين للأسراع باتجاه توحيد قوات البيشمركة ، مارس الجانب الامريكي سواء للمسؤولين في السفارة ام قيادات الجيش الأمريكي والحكومة العراقية ضغوطا على القيادة السياسية لإنشاء قوات نظامية على اساس الانتماء للنظام السياسي و الشعب الكوردي بدل الانتماء للحزب و إزالة العوائق التي تقف أمام دمج تلك القوات في الجيش العراقي.

وما زالت المؤسسات الأمنية التي في الأساس تابعة للحزبين غير موحدة ، فمؤسستا (آسايش)و (زانياري) في السليمانية تابعتان للأتحاد الوطني وهما المسؤولتان عن المحافظة على الأمن فيها و مؤسستا (آسايش)و (باراستن) في أربيل و دهوك. تابعتان للحزب الديمقراطي و مسؤولتان عن الأمن فيهما.

والإشكالية تكمن في عدم اعتراف المؤسسات الأمنية التابعة للأتحاد الوطني بقانون الهيئة العامة للأمن في أقليم كوردستان رقم(46) الذي أقره برلمان كوردستان في(2004/11/20) و بموجب القانون فإن الهيئة العامة للأمن في الإقليم تكون تابعة لرئاسة الإقليم وأن لرئيس الإقليم صلاحية تعيين موظف بمرتبة الوزير على رأس الهيئة . ومنذ(2004) فإن المؤسسات الأمنية في أربيل تعمل بالقانون الصادر من البرلمان في حين المؤسسات الأمنية في السليمانية لاتعمل به ولا تعترف به. ورفض البرلمان اقتراحا من نواب المعارضة بتوحيد و اخضاع المؤسسات الأمنية في السليمانية و أربيل لوزارة الداخلية وظلت ملف الامن والمؤسسات الأمنية في كوردستان و الإشكاليات السياسية و القانونية والمالية التي تحوم حوله عائقا امام حسم نهائي للقضية ، على الرغم من المطالبات المستمرة للمعارضة و الصحافة بانهاء الانقسام[1].

[1] رۆژنامەی (رۆژنامە) ،ذ (568) لە 16/ 2/ 2010 ، راثۆرت : ئاسایشی یەکێتی ئیعتراف بە یاساکەی ثاراستن ناکات ،ل 7 .

و الملف الثالث هو الملف المالي و وجود ديوانين للرقابة المالية في أربيل و السليمانية ، على الرغم من إقرار البرلمان في (2008/8/21) لقانون الرقابة المالية في أقليم كوردستان و الذي بموجبه لا يسمح بوجود ديوانين للرقابة المالية ، لان القانون اصلا يتعامل مع ديوان واحد للرقابة المالية، ولا يزال ديوان الرقابة المالية في أربيل و السليمانية قائمين و يعملان بالقانون الجديد ، ولكن النائب(جوتيار مجيد) عضو اللجنة المالية في البرلمان في تصريح له للجريدة في العدد (471) يقول ان القانون لم يطبق بعد لأنه في الأساس صدر لديوان رقابة وليس لديوانين ، وهناك اختلاف بين اللجنة المالية و اللجنة القانونية حول تطبيق القانون الجديد او القوانين التي سبقه.

واللافت حسب المعلومات الرسمية أن الحصة المالية لمحافظة السليمانية من الميزانية العامة للاقليم يستلمها الأتحاد الوطني و كذلك الحصة المالية لمحافظة أربيل و دهوك يستلمها الحزب الديمقراطي ، على الرغم من وجود وزارة مالية موحدة ، فالحصة المالية لمحافظة السليمانية في الميزانية العامة للاقليم و المخصص للأقليم تبلغ (48%)و حصة أربيل و دهوك تبلغ (52%).

وكانت جريدة (رؤذنامة) اكثر وضوحا و دقة في المطالبة بتفعيل و تطبيق القرار والتركيز على الملفات الاكثر حساسية في القضية وابراز الجوانب القانونية والسياسية فيها والتركيز على الاداء الايجابي لنواب المعارضة في البرلمان وخاصة نواب حركة التغيير وبالمقابل حاولت الجريدة القاء مسؤولية استمرار الانقسام على البرلمان بسبب ادائه الضعيف وعدم قدرته على تجاوز الارادة السياسية للحزبين الرئيسين.

ويشير الجدول رقم (1) الى الآتي :

1- أن جريدة (رؤذنامة) هي اكثر الصحف المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين وتنفيذ فحوى الاتفاق المبرم بين الحزبين بهذ الشأن بعد المصادقة عليه في البرلمان في (2006)، ثم تأتي صحيفة (ئاوێنة) في المرتبة الثانية وأقلها دوراً بهذا الصدد هي جريدة (خةبات).

2- أن موقف جريدة (خةبات) يمكن وصفه بانها مارست دورا دعائيا من حيث الاشادة بالقرار وابراز الجوانب الايجابية فيه و تركيزها على الدور الايجابي والتأثير الكبير لرئيس الحزب و رئيس اقليم كوردستان (مسعود البارزاني) على مجريات الاحداث المتعلقة بعملية التوحيد في مراحلها المختلفة، و مارست وبشكل أقل دورها في المطالبة بقرار توحيد الادارتين وطرح البدائل المناسبة له من خلال نشر مقالات ومتابعات وأحاديث صحفية ولكن الفعالية التي تميزت بها الجريدة في السنة الاولى من صدور القرار(2006) حيث نشرت (73) قوالباً صحفيا بشأن القرار ولكن هذا الدور تراجع بشكل كبير و غريب في نفس الوقت فعلى مدى

اربع سنوات من (2007–2010) لم تنشر الجريدة سوى (6) قوالباً صحفية حيث نشر مقال صحفي لكاتب خارج الجريدة تناول موضوع الخلافات الموجودة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم واشار الى ضرورة توحيد قوات البيشمركة كجزء من متطلبات تسوية هذه الخلافات ،كما نشرت الجريدة (5)أخبارا ضمن تغطية خبرية متقطعة لمراسيم توحيد بعض الوزارات ماهو الا مؤشر على العفوية و غياب التخطيط في تناول القضية كما هو مؤشر على ان الجريدة لا يمكنها الخروج من الاطر السياسية للحزب و مقاربة موضوعات تمس و بشكل مباشر مصالح واستراتيجية الحزب في إدارة الصراع السياسي مع خصومه.

3– الالتقاء بين مخرجات الصحف المستقلة والمعارضة في توزيعها بشكل متقارب على الادوار المختلفة فيما يخص المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين خصوصا والقضايا الاخرى المثارة في البحث عموما.

الجدول (1)

الادوار التي مارستها الصحف الكوردية في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين

الدور / الصحيفة	المحافظة على الوضع القائم		تأييد القرار		المطالبة بتطبيق القرار		تعديل قوانين ذات الصلة		وصف محايد للواقع		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
خةبات	–	–	39	100	12	8	–	–	28	28	79
ئاوێنة	–	–	–	–	63	43	6	43	30	30	99
رۆژنامة	–	–	–	–	72	49	8	57	53	52	133
المجموع	–	–	39	100	147	100	14	100	101	100	311

$كا^2 = 113.75$

4– يشير الجدول رقم (2) الى ان الصحف الكوردية اهتمت بقضية توحيد الادارتين اكثر من القضايا الاخرى المثارة في البحث بنسبة (47%) اذ بلغت الفنون الصحفية المستخدمة من قبل تلك الصحف في ممارسة الادوار المختلفة بالقرار (311) ، و يشير الجدول الى غلبة الخبر الصحفي والتقرير الصحفي على باقي الفنون الصحفية، إذ يستأثر بنصيب الاسد بنسبة (29%) و (23%)من جملة الفنون الصحفية التي إستخدمتها الصحف خلال هذه الفترة ، و يدل الجدول على الإعتماد الكبير من جانب جريدة (رۆژنامة) على التقارير الصحفية اليومية و بنسبة (72%) من جملة عدد المرات التي إستخدمت فيها التقرير في الصحف الثلاثة

ككل، وإستخدمت الجريدة الخبر الصحفي اكثر من الصحف الاخرى بنسبة (32%) تليها جريدة (خةبات) بنسبة (31%) ،وتميزت جريدة (ئاوێنة) كعادتها في التعبير عن مواقفها تجاه السياسات و القرارات وممارسة الادوار المختلفة تجاهها بإعتمادها الواسع على فن العمود الصحفي بنسبة (64%) اكثر من الصحف الاخرى، وإعتماد جريدة (ئاوێنة) على المقال الصحفي اكثر من جريدة (رۆژنامة) و (خةبات) بنسبة (49%) ، و تفردت الجريدة في استخدامها ونشرها لرسائل القراء و استطلاعات الرأي المتعلقة بالمطالبة بتوحيد الادارتين اكثر من الصحف الاخرى بنسبة (100%) ، وكانت جريدة (خةبات)هي الوحيدة التي إستخدمت المقال الافتتاحي من بين الصحف الثلاث بنسبة (100%).

الجدول رقم (2)

الفنون الصحفية الستخدمة في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين

الصحيفة / الفن الصحفي	خةبات		ئاوێنة		رۆژنامة		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
الافتتاحية	3	4					3
العمود الصحفي	8	10	21	24	4	3	33
الحديث الصحفي	6	8	6	6	20	15	32
التحقيق الصحفي	1	1	3	4	6	5	10
الخبر الصحفي	28	35	24	27	39	29	91
التقرير الصحفي	9	11	11	12	52	39	72
كاريكاتير	–	–	2	3	3	2	5
المقال الصحفي	21	27	29	18	9	7	59
المؤتمرات الصحفية	3	4					3
بريد القراء			2	3			2
استطلاع الرأي			1	1			1
المجموع	79	100	99	100	133	100	311

كا^2= 87.63

يلاحظ عدم الإعتماد على المقال الافتتاحي والمؤتمرات الصحفية من قبل جريدتي(ئاوێنة، رۆژنامة) واستخدام محدود لفن الكاريكاتير الصحفي،وكانت جريدة(رۆژنامة) اكثر إستخدماً للكاريكاتير بنسبة(60%) تليها جريدة (ئاوێنة) بنسبة (40%).

ويصف الجدول رقم (3) موقع الفنون الصحفية، ويبدو أن (رؤذنامة) هي اكثر الصحف إبرازاً للقضية في صحفتها الاولى (76%) تليها جريدة (ئاويَنة) في ذلك، في حين تأتي (ئاويَنة) كأكثر الصحف ابرازاً للقضية في صفحتها الاخيرة (83%).

١١ لجدول رقم (3)

موقع الفنون الصحفية في المطالبة بتطبيق قرار توحيد الادارتين

الموقع / الصحيفة	الصفحة الاولى		الصفحات الداخلية		الصفحة الاخيرة		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
خةبات	16	25	62	26	1	9	79
ئاويَنة	16	25	74	31	9	72	99
رؤذنامة	32	50	100	43	1	9	133
المجموع	64	100	236	100	11	100	311

كا^2= 15,06

إن أهم ما تشير اليه الجداول الثلاثة الخاصة بهذه الفترة أن درجة الاهتمام بالقضية على مستوى الصحف التابعة للاحزاب الحاكمة من جهة وصحف الاحزاب المعارضة والمستقلة من جهة أخرى، قد اختلفت بشكل كبير، في حين كانت جريدة (رؤذنامة) أكثر اهتماماً بالقضية (43%) وجريدة (ئاويَنة) احتلت المرتبة الثانية (32%) وجريدة (خةبات) في المرتبة الثالثة (25%) وذلك من حيث درجة الاهتمام بالقضية.

المبحث الثاني

قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة 2007

تمهيد

تبلورت مسودة مشروع قانون العمل الصحفي في (2005) بمبادرة من اتحاد صحفيى كوردستان و نقابة صحفيي كوردستان اللذين لم يتوحدا قبلاً تحت مظلة نقابة واحدة ،وفي (2007) سلمت النقابة مشروع القانون الى مجلس الوزراء في الإقليم ليقدم المشروع بدوره الى برلمان كوردستان بعد عامين من الاجراءات و الخطوات التي اتخذتها نقابة صحفيي كوردستان لاغناء مشروع القانون و توسيع دائرة المشاركة لأكبر عدد من الصحفيين و المثقفين في صياغة مواد وبنود القانون وذلك من خلال نشره في الصحف و المواقع الألكترونية الكوردية وباللغتين الكوردية و العربية ، و تنظيم العديد من الندوات و المؤتمرات في داخل الإقليم و خارجه .

و بموجب الكتاب المرقم (2447) الصادر في (2007/9/27) وبتوقيع رئيس حكومة اقليم كوردستان، قدمت رئاسة مجلس الوزراء المشروع الى برلمان كوردستان في (2007/10/28) و (2007/11/25) وعقدت اللجنة القانونية والثقافية في برلمان كوردستان اجتماعين موسعين مع وفد مجلس النقابة، وفي يوم (2007/12/1) عقد اجتماع آخر بين اللجنتين المذكورتين ووفد مجلس النقابة، ترأسه نائب رئيس البرلمان وحضره وزير الثقافة، وجرت فيه مراجعة ومناقشة كافة بنود ومواد المشروع، حيث كان هناك عدد من الاراء والملاحظات المختلفة حوله.

في (4 و 5 و 11 و 2007/12/12) وبمجموع (17) ساعة كاملة، عقد برلمان كوردستان سلسلة من الجلسات، جرى فيها مناقشات مستفيضة حول مواد و بنود المشروع، وفي يوم(11-12-2007) وبعد اجراء تغييرات عديدة على مسودة المشروع، تم إقراره.

ان إصدار القانون بالصيغة التي تم إقرارها من قبل برلمان كوردستان خلق حالة من عدم الرضا والتذمر لدى النقابة والصحفيين، ولهذا السبب وفي يوم (2007/12/13) زار وفد من مجلس النقابة ديوان رئاسة اقليم كوردستان، و عبر الوفد عن امتعاضه تجاه القانون الصادر وطلب إجراء لقاء مع (مسعود البارزاني) رئيس اقليم كوردستان وفي يوم (17-12-2007) استقبل رئيس اقليم كوردستان في مكتبه الخاص وفد مجلس نقابة صحفيي كوردستان،أوضح الوفد موقف النقابة والصحفيين تجاه القانون الصادر والبنود والمواد التي كانت موضع خلاف، وعلى إثرها قال رئيس الإقليم: «إنه لن يوقع على قانون يحد من حرية الصحافة». وابلغ الوفد

بأنه وبموجب صلاحياته سوف يعيد القانون الى برلمان كوردستان من اجل اجراء مزيد من المناقشات والتعديلات عليه. وفي يوم (2008/1/3) أعيد القانون الى برلمان كوردستان.

في (27-2007/12/29) عقد المؤتمر العام الثاني لنقابة صحفيي كوردستان في اربيل شارك فيه (363) صحفيا، وتم تشكيل (6) لجان مختلفة من اجل المناقشة واعداد تقارير المؤتمر، أهمها كانت لجنة تعديل قانون العمل الصحفي و المكون من (25) صحفيا، وقد اعد المشاركون في اللجنة تقريرا مستفيضا حول نص القانون الى المؤتمر وصادق عليه المؤتمر وألزم مجلس النقابة الجدية بمتابعة الموضوع وإعداده من جديد وتقديمه الى البرلمان.

في يوم (2008/1/15) عقد المجلس الجديد للنقابة اولى جلساته في اربيل وفيها تقرر اعداد مذكرة ورفعها الى برلمان كوردستان حول اجراء تعديل على بعض مواد وبنود القانون، وذلك في ظل قرار المؤتمر،وفي نفس الوقت تقرر عقد اجتماع موسع في يوم(2008/2/9) مع معظم رؤساء تحرير الصحف ومدراء القنوات الإعلامية الحزبية والأهلية من اجل اخذ ارائهم حول القانون المذكور.وفي (2008/2/9) عقد اجتماع موسع في مقر مكتب الإعلام المركزي للحزب الشيوعي الكوردستاني حضره مجلس النقابة وعدد من رؤساء تحرير وممثلي الصحف والقنوات الإعلامية، أخذت فيه الآراء والملاحظات النهائية حول القانون وقد تم تقديم تلك المقترحات الى رئاسة برلمان كوردستان بموجب المذكرة رقم (53) في(2008/2/11).

ومن اجل توفير المزيد من الدعم لمقترحات النقابة والمذكرة التي قدمتها الى رئاسة برلمان كوردستان، زار مجلس النقابة في شهري شباط و اذار من عام (2008) المكاتب السياسية للأطراف الكوردستانية التي لها كتل وأعضاء في برلمان كوردستان وذلك لخلق دعم من أجل إصدار قانون يتلاءم مع روح العصر والمعايير الدولية.

والجدير بالذكر أن نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة قد شاركوا في اغلب الندوات والاجتماعات التي كانت تعقد لنفس السبب من قبل منظمات المجتمع المدني.. وان البعض منها جعل من ورقة مقترحات مجلس النقابة أساسا للمناقشات التي كانت تجري بغرض إغناء الموضوع.وبتاريخ (2008/7/17) قدم مجلس النقابة مذكرة برقم (251) الى رئاسة برلمان كوردستان واللجنتين (القانونية والثقافية) وذلك لغرض إيضاح موقف النقابة من محاولات دمج قانون العمل الصحفي مع مشروع قانون الإعلام.. باعتبار أن قانون العمل الصحفي من ضرورات المرحلة الحالية وله خصوصية مهنية لا يمكن دمجه مع مشاريع قوانين تعالج جوانب أخرى فنية من العمل الإعلامي و بتاريخ (2008/9/21) قدم مجلس نقابة صحفيي كوردستان مذكرة أخرى الى رئاسة برلمان كوردستان واللجنتين (القانونية والثقافية) أكد فيها على ضرورة مناقشة الفقرات والمواد المقترحة من قبل النقابة في المذكرة التي قدمها مجلس

النقابة الى البرلمان بتاريخ (2008/2/11) وذلك لحصول إجماع صحفي حولها و عقد مجلس نقابة صحفيي كوردستان مساء يوم(2008/9/21) مؤتمرا صحفيا للقنوات الإعلامية وذلك عشية مناقشة القانون في برلمان كوردستان، لغرض توضيح موقف النقابة القاطع من التعديلات المقترحة بتاريخ (2008/9/22) وبعد مناقشات مستفيضة صادق برلمان كوردستان على التعديلات المقترحة وأقر القانون بأكثرية الأصوات.

ومن الضروري الاشارة الى ان القانون الجديد جاء بعد اكثر من (14) عاما من صدور قانون المطبوعات رقم (10) لسنة (1993)، والذي كان محل انتقاد الصحفيين بسبب ما جاء فيه من فرض لرقابة ادارية و قانونية ، الى جانب التطور الذي شهده العمل الصحفي في كوردستان من حيث النوع والكم ، فحسب تقارير صحفية منشورة [1] بلغت اعداد الصحف المكتوبة والمرئية و المسموعة في كوردستان ارقاما غير مسبوقة وهي على الشكل الآتي:

أولاً. 408 صحيفة (جريدة ومجلة).

ثانياً. 25 قناة فضائية.

ثالثاً. 85 راديواً.

رابعاً. 70 تلفازاً محلياً.

خامساً. 25 مكتباً فضائياً عالمياً.

سادساً. مئات المواقع الإلكترونية.

جـ. و من بين 408 صحف (جرائد ومجلات)، هناك ثلاث صحف مستقلة، هي:

أولاً: جريدة (هاولَاتي)ثانياً. مجلة (لڤين) ثالثاً. جريدة (ئاوێنە)

وهي صحف بدأت بالظهور مطلع سنة (2000) مع جريدة (هاولَاتي) ، ثم تلتها مجلة (لظين) و جريدة (ئاوێنە) سنة(2004) و (2006) تباعا ،وكان لظهور تلك الصحف الاثر البالغ في التطور النوعي لأداء الصحافة الكوردية و علاقتها بالنظام السياسي في الإقليم، فأصبحت الصحف المستقلة تأخذ من رقابة اعمال الحكومة و انتقادها من خلال اثارة قضايا الفساد والمحسوبية وهيمنة الحزب على الحكومة ...الخ اولوية لها في عملها المهني من اجل تنوير الرأي العام و الضغط ومطالبة صانعي القرار في الإقليم باجراء الاصلاحات الضرورية اللازمة في مرافق الحكم كافة ، الامر الذي سبب في التصادم بينهما اكثر من مرة وزاد التوتر

---

[1] تقرير عن **حرية التعبير في الصحافة الكوردستانية اعده و نشره منظمة كتاب بلا حدود – الشرق الأوسط في 2010/11/13.**

في العلاقة بينهما بمرور الوقت وزاد تبادل الاتهامات و رفع دعاوى قانونية ضد بعضهما و خاصة من جانب الحكومة بحجة ان تلك الصحف تمارس القذف و التشهير و انتهاك الحياة الخاصة والنيل من شرعيتها دون الاستناد الى دلائل قانونية واضحة.

ولقد جاء الاقرار الاول للقانون في (2007) وسط الاشكالية الموجودة،وهذا الامر دفع الكثير من الصحفيين المستقلين الى القول بأن اقرار القانون جاء كرد فعل من اعضاء البرلمان الذين طالما تعرضوا لإنتقاد الصحف المستقلة بسبب ادائهم البرلماني الضعيف وعبروا عن تذمرهم الشديد من تلك الانتقادات ، لذلك رأوا في موقف البرلمان هذا محاولة للانتقام منهم و تكميم افواههم ، ولكن التعديلات التي اجريت على القانون جعل من قانون العمل الصحفي مقبولا لدى الصحفيين سواء المستقلين ام الحزبيين على الرغم من وجود بعض الملاحظات عليه و سيأتي ذكرها لاحقا[1].

دور الصحافة الكوردية في المطالبة بصنع قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة (2007)

من الواضح أن للصحافة الكوردية دوراً وتأثيرا فيما يتعلق بسن قانون العمل الصحفي رقم (35) لسنة (2007)، ثم تعديل القانون سنة (2008)، ويلاحظ أن طوال هذه الفترة لم تبادر الصحافة الكوردية في المطالبة بسن قانون جديد لتنظيم العمل الصحفي في كوردستان حتى يحل محل قانون المطبوعات رقم (10) لسنة (1993)، وحتى المطالبات القليلة التي اشيرت اليها في جدول رقم (2-2) جاءت بعد فترة من تنظيم عدة مؤتمرات وإجتماعات من قبل نقابة صحفيي كوردستان من أجل بلورة قانون جديد للصحافة وتقديمه لبرلمان كوردستان، ويرى الباحث أن غياب المبادرة في المطالبة بصنع قانون جديد لتنظيم العمل الصحفي يعود الى الاسباب التالية:

1- بما أن أغلب الصحف في كوردستان يصدر ويمول من قبل الاحزاب السياسية، فهي بالتالي تعاني من تبعية سياسية وبيروقراطية شديدة في رسم سياسته ومدى حريته في معالجة القضايا و استقلاله في اختيار الاساليب المهنية التي تتم بها معالجة تلك القضايا وكدليل على هذا القول فقد جرت العادة في المؤسسات الصحفية الحزبية أن يكون رئيس التحرير من القيادات العليا في الحزب ليضمن التزام الصحيفة باهداف ومصالح و سياسات الحزب ومعالجة

[1] اعتمد الباحث في كتابة التمهيد على : قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة 2007 مع مراحل اعداد مشروع القانون ، من منشورات نقابة صحفيي كوردستان

القضايا المختلفة من هذا المنطلق، الامر الذي افقدت هذه الصحف الحزبية زمام المبادرة و طرح الموضوعات والاخبار بحيوية وموضوعية ونقلها للقراء وذلك نتيجة للرقابة الحزبية أو الذاتية التي تمارس على موضوعات بعينها .ولأن معظم رؤساء التحرير المعينين من قبل الاحزاب هم رجال سياسة أو أدباء بالاساس ولا يتمتعون بالحس والمؤهلات الصحفية والثقافة الإعلامية الا بقدر يسير، ومن المؤسف أن هذه التبعية أثرت بشكل كبير على أداء بعض الصحف، وأدت الى ابتعادها عن تناول وإثارة موضوعات تهم المجتمع والرأي العام، وتبدو وكأنها أداة إعلامية للحزب لتوثيق نشاطاته والخطابات التي يلقيها الرؤساء والمسؤلون في الحزب.

2- ونتيجة لهذه التبعية فأن أولوية إهتمامات هذه الصحف في أغلب الاحيان تختلف أختلافاً جوهرياً عن أولوية إهتمامات الجمهور كما تختلف أهتمامات الصحف الأهلية عن أهتمامات الصحف التابعة للأحزاب وخاصة الاحزاب الحاكمة وهذا في نظر الباحث أحد الاسباب الرئيسية في تدني نسبة قراء الصحافة التابعة للاحزاب الحاكمة، وفي المقابل زادت مبيعات الصحف الاهلية وإن بشكل محدود و التي دأبت منذ نشأتها في عام (2000) وحتى الان على أثارة القضايا التي لم تكن موجودة من قبل في مضمون صحافة الاحزاب الحاكمة مثل قضايا الفساد الاداري وتردي الخدمات وتدخل الحزب في شؤون الحكومة وعدم فصل السلطات واستقلال القضاء والشفافية وسوء البنية التحتية في مجال المؤسسات الصحية والتربوية والمواصلات و الطرق في مدن ومحافظات الإقليم.

3- من خلال متابعة الباحث وتجربته الميدانية في العمل الصحفي تبين أن المؤسسات الصحفية في كوردستان تعاني من ضعف الإعتماد على تخطيط اعلامي واضح ومنظم يساعد تلك المؤسسات في تنظيم و توجيه رؤيتها لكيفية التعامل مع القضايا والموضوعات الهامة عند الرأي العام، وليس ادل على ذلك وجود صحف يومية عريقة لا تلتزم بمواعيد محددة لأجتماع هيئة تحريرها لمناقشة وتحديد سياسة وأسلوب الجريدةو تحديدها في طرح الموضوعات الآنية ، وهذه العفوية أثرت على مردود ومضمون الصحافة الكوردية.

4- كثير من الصحف لا تعير الاهتمام اللازم في الاستعانة بمستشارين مختصين في مجالات قانونية وسياسية واقتصادية وفنية وعلمية أثناء تناول القضايا الحساسة والمهمة، وهذا ساهم في إضعاف المضمون الصحفي لتلك الصحف من حيث المتانة العلمية والعمق والجدة في المعلومات و الدقة في طرح البدائل ، لذلك كثيرا ما يقعون في أخطاء مثل نقل معلومات غير صحيحة أو تحليلات غير دقيقة وآراء سطحية لا تمت الى الحقيقة والموضوعية بصلة.

5- إن الوعي القانوني والسياسي لدى الصحفيين عموماً لم ترق الى المستوى الذي يجعلهم قادرين على ان يبادروا في المطالبة بصنع قوانين جديدة، وانحسر معظم المتابعات الصحفية في الاهتمام بالقضايا الانية.

وإنعكاساً لما سبق ذكره يرى الباحث أن جريدة (خةبات) رغم أنها صحيفة يومية تصدر منها ستة أعداد في الاسبوع بواقع (20)صفحة، فهي لم تمارس دورها في المطالبة بسن قانون جديد لتنظيم العمل الصحفي ، ووجود مقالتين تطالب بقانون جديد جاء وكما تم الإشارة اليه سابقاً بعدما شرعت نقابة صحفيي كوردستان في تقديم مشروع قانون جديد للصحافة ونشره في الصحف لإثراء مشروع القانون من خلال ابداء الآراء والملاحظات عليه، الى جانب ذلك من خلال معاينة الباحث لمضمون الجريدة يرى ان الوظيفة الرئيسية التي اولت (خةبات) الاهتمام بها واصبحت الخطوط العريضة لعملها هي التركيز على سياسات الحزب وانجازاته وتأريخ قياداته و الثورات التي قادها الحزب والتركيز على نشاطات الحكومة او المؤسسات الرسمية التي تراسها احد القياديين في الحزب وهذه الموضوعات طغت و بشكل كبير على الموضوعات الاخري التي تناولتها الجريدة وهي تهم الرأي العام بشكل أساسي ، ومن ثم لا تلاحظ اية إشارة في محتوى الجريدة الى إثارة المسائل ذات الأهمية الا في حدود ضيقة تجعلها مساهمة لصانعي القرار في نشر المعلومات او طرح البدائل او شرح جوانب المسألة من خلال الرأي و الرأي الآخر.

وعموماً فأن دور الصحف التابعة للأحزاب الحاكمة أو المعارضة أو الصحف المستقلة فى المطالبة بسن قانون جديد لتنظيم الصحافة ضعيف وغير مؤثر مقارنة بدورها في ممارسة الضغط باتجاه تعديل عدد من المواد في مشروع القانون الذي أقره البرلمان في (12-12-2007) وكانت صحف الاحزاب المعارضة و المستقلة قد مارست دوراً اكبر بعد تعديل و إقرار القانون في(22-9-2008) في المطالبة بتطبيق القانون في محاكم الإقليم عند النظر في الدعاوى التي ترفع ضد الصحف والصحفيين.

وبعد إقرار القانون في (12-12-2007) من قبل البرلمان بتأييد من الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، كان من الطبيعي أن تدعم (خةبات) القانون الجديد وتركز في هذه المرحلة على أهمية القانون وتأثيره الايجابي في الواقع الصحفي ومساهمته في توسيع هامش حرية الصحافة و حماية الصحفيين مقارنة بالقوانين الموجودة في الدول المجاورة والتأكيد على ضرورة المحافظة عليه والالتزام به، ودافعت الجريدة عن القانون باعتباره يهيئ الأرضية المناسبة لحرية التعبير و وصول الصحفيين الى مصادر المعلومات، مما يؤدي الى تطور المنظومة الصحفية في الإقليم وزيادة تأثيرها على مناحي الحياة كافة، فأنصار القانون

الجديد كانوا يسوغون موقفهم بأن القانون الحالي اكثر نضجاً ووضوحاً في الدفاع عن حقوق وحرية الصحفيين ويحميهم من الضغوطات والتهديدات التي يعرضون لها اكثر من القانون القديم وهو قانون المطبوعات رقم (10) لسنة 1993.

وحاولوا قدر استطاعتهم ابراز الجوانب الاجابية في القانون ،منها : أن القانون يمنع حبس الصحفي وإغلاق الصحف، وهذه الامتيازات التي اعطيت للصحفي في نظرهم لم تكن موجودة في القانون القديم، ولكن البعض منهم رأى في هذه الامتيازات محفزا لبعض الصحفيين للخروج عن الاطر القانونية والاخلاقية للمهنة وتشجيعهم على انتهاك الاداب العامة والنظام العام و التجاوز على حرمة الحياة الخاصة للافراد و القيام بممارسة القذف والتشهير لمن يتولون الوظائف العامة دون دليل واضح على الجرائم المنسوبة اليهم طالما لا توجد هناك عقوبة حبس للصحفي و اغلاق للصحيفة او تغريمها بمبالغ كبيرة.

والفئة الثالثة من المؤيدين للقانون يرون أن المشكلة ليست في القانون، فالقانون في نظرهم يعد من اكثر القوانين ليبرالية وتقدماً، ولكن المشكلة ستكون في تطبيقه من قبل المؤسسة القضائية أو المؤسسات الرسمية الاخرى ومدى التزام الصحفيين أنفسهم به وخاصة الذين يعملون في الصحافة المستقلة.

ومع الإشارة الى أن أغلب الذين أيدوا القانون اتفقوا على ان القانون الجديد أداة لتنظيم العمل الصحفي وإخراجه من الفوضى الذي فيه، خاصة بعد سنة (2000) وظهور الصحافة المستقلة وكسر الجمود الذي أوجدته الصحافة الحزبية، فالصحافة المستقلة حاولت و منذ أيامها الاولى إثارة كل ما هو سلبي و لا يتطابق مع الحكم الرشيد والديمقراطي في كوردستان، فكثرت على صفحاتها أخبار الفساد والمحسوبية و المنسوبية وهدر المال العام للمسؤولين الحكوميين والحزبيين ، كما مارست تلك الصحف وعلى نطاق واسع توجيه الانتقاد الشديد لسياسات وقرارات الحكومة واداء البرلمان، وهذا دفع بعضاً من هؤلاء المسؤولين الى التوجه الى المحاكم ورفع دعاوى قانونية ضد الصحفيين المستقلين والصحف المستقلة. وكان هذا نتيجة لأمرين هما :

اولا : أن الصحافة المستقلة كانت تجربة جديدة على الساحة الصحفية و الإعلامية في كوردستان، وهذا جعل الصحفيين المستقلين يبالغون في ممارسة حقهم في النقد وإعتمادهم على لغة جارحة وحادة حيناً وانتهاك خصوصية الافراد حيناً آخر .

ثانيا : أن المسؤولين على المستوى الرسمي والحزبي لم يتعودوا على هذه الاجواء من قبل، فالصحافة الحزبية عودتهم على رؤية أعمالهم ونشاطاتهم في الصفحات الاولى برفقة صور كبيرة و مانشيتات عريضة، أما الان فهم مستهدفون في مصداقيتهم ومؤهلاتهم

وجدارتهم المهنية وحتى الوطنية من قبل الصحافة المستقلة. لذلك بالرغم من أن ولادة ظاهرة الصحافة المستقلة كانت ضرورة ملحة وظاهرة ايجابية داخل المنظومة الصحفية ، فإنها في نظر هؤلاء يجب تقييدها بوجود قانون للحد من افرازاتها السلبية المتمثلة في غالبيتها في عدم توخي الدقة عند نشر الاخبار، واستخدام العبارات الحادة ،والمبالغة في التهويل عند توجيه النقد لاشخاص ومؤسسات عامة.

وبعد اقرار القانون من قبل برلمان كوردستان تعالت الاصوات الرافضة للقانون الجديد سواء من الصحفيين المستقلين أو الحزبيين أو من نقابة صحفيي كوردستان وطالبوا رئيس الإقليم بعدم المصادقة عليه وإعادته الى البرلمان لتعديل تلك المواد. بعدما استجاب رئيس الإقليم لمطالبة الصحفيين ، تعاملت (خةبات) مع موقف رئيس الإقليم والذي هو رئيس الحزب الذي يصدر منه الجريدة باعتباره ضوءاً أخضر للسماح بنشر مقالات لكتاب و صحفيين خارج الصحيفة يطالبون بتعديل المواد التي رأوا فيها مساساً بحرية الصحافة وممارسة العمل الصحفي ، ومن هؤلاء الكتاب (فلك الدين كاكةيي) والذي كان في ذلك الوقت وزيراً للثقافة وعضو اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وفي مقالين له بعنوان (حول مشروع قانون الصحافة – نقد وتقييم) نشر في العددين (2979 ، 2980) اقترح على البرلمان انه بدل أن يعتمد على تشديد القيود الجزائية على العمل الصحفي وتخويفهم بوضع عقوبات مالية كبيرة، كان الاجدر من وجهة نظر الكاتب أن يرفع المشرع الكوردي القيود على حرية الصحافة و التعبير، ومن وجهة نظره فأن الالتزام الاول والاخير الذي لابد من فرضه على الصحفي هو الالتزام بمباديء اخلاقيات المهنة الصحفية في نقل المعلومة بأمانة وصدق، دون تزييف أو تحريف أو تجزئتها ثم بعد ذلك الزام الصحفيين بنص صريح لايحتمل اللبس او التفسير بتلك المبادئ الاخلاقية و التي أقرها ميثاق شرف الفيدرالية الدولية للصحفيين، ويؤكد الكاتب على انه إذا التزم كل صحفي بصدق المعلومة وأخلاقيات المهنة ،حينئذ لانحتاج الى فرض قيود او عقوبات في القانون. وهناك من نادى بعدم الربط بين البحث عن المعلومة والحقيقة والوصول اليها وبين مصطلحات ورموز مطاطية مثل الاداب العامة والنظام العام وأمن الإقليم الا في حدوده الدنيا، لأن وجود هذه المفاهيم والرموز بشكل مطلق في القانون دون تحديد تعريف واطار واضح لها. حينها يمكن أثناء تنفيذ القانون توظيف تلك المفاهيمم والرموز ضد الصحفيين من خلال تفسيرها بالشكل الذي يدينهم ويحد من حرياتهم لذلك يرى الباحث أن جريدة (خةبات) مارست دوراً كبيراً في المطالبة بالحفاظ على الوضع القائم والقانون الجديد و بدرجة أقل مارست دورها في المطالبة بتعديل القانون، وكانت للصحيفة متابعة خبرية مستمرة لجلسات البرلمان الخاصة بمناقشة مواد القانون وإقرارها وأيضاً

المؤتمرات والدورات التي نظمت حينئذ لإغناء مشروع القانون الذي قدم عن طريق وزارة الثقافة الى البرلمان، مما يؤشر الى أهتمام الصحيفة بالتطورات المتعلقة بالقانون في خطواته الاولى وحتى نهايته.

من جهة أخرى فإن الأهتمام بنشر الأخبارالمتعلقة بجلسات برلمان كوردستان الخاصة بمناقشة مشروع القانون، والأخبار المتعلقة بالندوات و الدورات التي نظمت لمناقشة الجوانب الأيجابية و السلبية ونشر نتائج استطلاع الرأي حول مواقف الصحفيين ازاء القانون،ومؤشر الى أن الجريدة حاولت ان تمارس دورا ايجابيا في نشر المعلومات عن القانون ، إذ تساهم تلك المعلومات في زيادة اطلاع ومعرفة الأطراف المعنية بالموضوع، من نواب البرلمان ومتخذي القرار في الحكومة و الصحفيين، مع ضرورة الاشارة الى ان غالبية الاخبار التي نشرتها الجريدة لم تتضمن الجوانب المهمة منها ، إذخصصت مساحات ضيقة لها، فحين تنشر خبرا في صثفحتها الاولى في العدد (2794)عن مناقشة البرلمان لمواد وبنود القانون كان من المفروض و من المفيد ان يتضمن كيفية المناقشة و المصادقة عليها والكتل التي ايدتها او رفضتها، حتى تساعد القارئ في ان يكون ملما بشكل كبير بالمعلومات الاساسية المتعلقة بالحدث ، وعندما تنشر خبرا في صفاحتها الداخلية في العدد (3327) عن ندوات او دورات خاصة بمشروع القانون فلابد من الاشارة ولو بشكل مختصر الى اهم النتائج والتوصيات التي توصل اليها المشاركون ،والا ما الفائدة من نشر خبر موجز لاتتعدى كلماته عن (60–70) ولا يجيب عن الاسئلة الستة (من،ماذا،متى،اين،لماذا وكيف).

دور جريدة (ئاوێنە) و (رۆژنامة) في المطالبة بإقرار قانون العمل الصحفي رقم (35) لسنة (2007)

كان لجريدة (ئاوێنە) المستقلة و (رۆژنامة) المعارضة موقف واتجاه مشابه في رفض القانون الجديد والمطالبة بتعديل بعض مواده، في بداية الامر طالبوا بتأجيل مناقشة مشروع القانون و إقراره في البرلمان لتوسيع القانون لكي يصبح قانون الإعلام وأن يشمل وسائل الإعلام المختلفة (الصحافة ، التلفزيون ،الراديو ، الصحافة الالكترونية)، واشاروا الى ان في مشروع القانون نقصاً واضحاً في معالجة كل مجالات الإعلام حتى الصحافة الالكترونية التي تنمو وتزداد بوتيرة سريعة كماً ونوعاً.

وكان من الطبيعي أن يدعو كتاب الاعمدة و المقالات الى ازالة مصطلحات (الاداب العامة والامن القومي) في القانون لما قد يسببه من عوائق امام ممارسة الوظائف الرئيسة للصحافة

من مراقبة أعمال الحكومة وتوجيه النقد للشخصيات العامة والى السياسات والقرارات الخاطئة للحكومة،ولكن بوجود هذه المصطلحات داخل القانون يسمح للمسؤولين أن يصفوا ما نشرته الصحافة من أخبار عنهم ونقد لهم بأنها خروج عن الاداب العامة أو تهديد للأمن القومي أو النظام العام ، وهذا التخوف للصحفيين المستقليين مبني على التجارب الموجودة في الدول المجاورة وغير الديمقراطية من توظيف تلك المفاهيم لإسكات الصحفيين و تضيق الخناق عليهم.

ونتيجة لشعور القائمين بالاتصال والصحفيين في الجريدتين لأهمية وخطورة القانون الجديد وتأثيره الكبير على مسيرة الصحافة في الإقليم عموماً وخاصة على الصحافة المستقلة، وخصوصاً نتيجة للمتابعات الصحفية المستمرة والندوات والمؤتمرات المختلفة التي نظمت من اجل تشخيص الجوانب السلبية والايجابية في مشروع القانون، لذلك نجد أن كلتا الجريدتين كانتا اكثر وضوحاً ودقة في تشخيص النقاط الضعيفة في القانون وبالتالي مطالبة البرلمان والجهات المعنية من وزارة الثقافة ونقابة صحفيي كوردستان بتعديل مواد و بنود بعينها بإضافتها أو حذفها، ومن جملة هذه الاقتراحات و المطالب:

– تعديل الفقرة الثالثة من المادة الثانية التي تعطي الحق للمحاكم المختصة ان تطلب من الصحفيين والصحف الكشف عن طبيعة وأسماء مصادر معلوماتهم، وطالبوا بأن لا تمنح أية جهة لهذا الحق و لو كانت المحاكم لأن المحافظة على سرية المصادر هي جزء من أخلاقيات المهنة وأكدت عليها مواثيق الشرف الدولية.

– تعديل الفقرة الرابعة من المادة الثامنة التي تنص على أن "للصحفي الحق في حضور المؤتمرات وغيرها من الفعاليات العامة،وأن تكون التعديل بهذا الشكل" للصحفي الحق في حضور المؤتمرات وغيرها من الفعاليات التي لها علاقة بالمصلحة العامة".

– إضافة فقرة جديدة للمادة السابقة تنص على أن "للمؤسسات الصحفية الحق في رفع دعوى أو تسجيل شكاوى لدى مراكز الشرطة إذا ما تعرضت لأي تهديد"

– تعديل الفقرة الاولى من المادة العاشرة التي تنص على تغريم الصحفي ورئيس تحرير الجريدة بمبلغ لا يقل عن (1,000,000) دينار ولا يزيد عن (2,000,000) دينار الى تغريم الصحفي ورئيس التحرير بمبلغ لا يقل عن (1000) الف دينار و لايزيد عن (2,000,000) دينار، لأن من وجهة نظر المطالبين بهذا التعديل امكانية وجود دعاوى قانونية لا تستحق الحد الادنى من المبلغ المحدد في القانون الجديد.

– إزالة الفقرة الاولى من المادة الرابعة التي تنص على أن رئيس التحرير يجب أن يكون عضواً في نقابة صحفيي كوردستان، لأن وجود هذه الفقرة مخالفة للمواثيق والقوانين الدولية

التي تنص على حق و حرية الفرد في الاختيار الطوعي ودون اكراه في ان يكون عضوا في الجمعيات والنقابات ولا يجوز للقانون أن يفرض على الصحفي الذي يريد إصدار جريدة أن يكون عضواً في نقابة صحفيي كوردستان لأن هناك الكثير منهم ليسوا أعضاء في النقابة ولا يريدون أن يكونوا أعضاء فيها ولايثقون بدورها وتكوينها الحالي.

- وركزت الجريدتان على مواقف كتل البرلمان المختلفة إزاء القانون اذ ايده اعضاء كتلة الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الاسلامي والجماعة الاسلامية في كوردستان وغالبية اعضاء كتلة الاتحاد الوطني وكان لعدد من اعضاء البرلمان من كتلتي الاتحاد الوطني الكوردستاني و الحزب الشيوعي دورا أيجابي إزاء المواد التي أثارت مخاوف الصحفيين والمثقفين في مشروع القانون سواءاً أثناء مناقشة البرلمان أم بعد إقرار القانون وعقدهم لمؤتمرات أو نشر مقالات في عدد من الصحف الحزبية والمستقلة يعبرون فيها عن وجهة نظرهم و دعمهم لهذه المخاوف ومن هؤلاء (سارة فقي خضر و كويستان محمد) من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني و (دلير محمد شريف) من كتلة الحزب الشيوعي والتي نشرت في الاعداد (١٠١)و (١٠٢) وجددوا موقفهم فيما يتعلق بضرورة تعريف وتحديد مصطلحات (النظام العام وأمن الإقليم و الاداب العامة) تعريفاً دقيقاً لايحتمل أي لبس و يكون جامعاً ومانعاً لأي تفسير أو تأويل في المستقبل من قبل المحاكم أو الجهات التي ترفع الدعوى ضد الصحفيين لمنع اتهامه او ادانته دون وجه حق بأن ما قام الصحفي بنشره يدخل ضمن الجرائم التي ينتهك ويهدد (الاداب العامة أو نظام العام أو أمن الإقليم) وكان لهؤلاء البرلمانيين تأثير واضح في إقناع زملائهم في البرلمان وحشد الرأي داخل البرلمان من أجل كسب مزيد من الاصوات لتعديل المواد المتعلقة بمطاطية المفاهيم أو خفض الغرامات أو المادة التي تلزم الصحفيين و رؤساء التحرير في الصحف أن يكونوا اعضاءاً في نقابة الصحفيين والمواد الاخرى أثناء مناقشة القانون للمرة الثانية بعد إعادته من قبل رئيس الإقليم .

وقد تميز دور جريدة (رؤذنامة) عن الصحف الاخرى بمتابعتها المستمرة لمدى تطبيق القانون بعد تعديله وإقراره من قبل البرلمان في (2008/9/22)من خلال تقارير وتحقيقات صحفية و نشر تقارير نقابة صحفيى كوردستان و المنظمات الدولية المختصة بحرية الصحافة و حماية الصحفيين كمنظمة(مراسلين بلا حدود) ومنظمة(مفوضية حماية الصحفيين "CPJ ") وغيرهما عن البيئة الصحفية في إقليم كوردستان والظروف السياسية و الامنية و القضائية المحيطة بالصحفيين أثناء أداء عملهم.

وقد رصدت الجريدة بعض المؤشرات في التقارير الدوريه لتلك المنظمات ونشرت في الاعداد (93 ، 584 ،452) التي استدلت بها على عدم تطبيق وتفعيل القانون بشكل كامل ومن هذه المؤشرات:

– صعوبة وصول الصحفي وحصوله على المعلومات وعدم إستجابة المؤسسات الرسمية والمسؤولين في هذه المؤسسات لاستفسار الصحفيين عن معلومات معينة لها علاقة بتحقيق المصلحة العامة، على الرغم من وجود فقرة من المادة الثانية تنص على أن للصحفي الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة التي تهم المواطنين والمرتبطة بالمصلحة العامة وفق القانون. و يؤكد الصحفيون عند رواية المعاناة و الصعوبات التي يواجهونها للحصول على المعلومات أن تلك المصادر تلجأ الى عدة أساليب للتنصل من التزاماتهم ازاء الصحفيين باعطائهم ما يريدونه من معلومات ومن هذه الاساليب ، الانتقائية في الإستجابة لطلب الصحفيين باجراء مقابلة صحفية، ففي حين يلقى الصحفييون الذين يعملون في الصحف التابعة للاحزاب الحاكمة تعاونا كبيراً في اعطائهم ما يريدونه من معلومات، ويواجه الصحفي المستقل تسويفاً غير مبرر وتاجيلاً متكرراً من قبل المصادر لإجراء المقابلة وإعطاء المعلومات، وفي حالات كثيرة تهرب هذه المصادر من إجراء المقابلات والافصاح عن المعلومات التي يطلبها الصحفي، وتتعذر بأنها في اجتماع مهم و غيرها من المعاذير الجاهزة بوجه هؤلاء الصحفيين غير المرغوب فيهم ، وأحياناً أخرى تسوغ موقفها بأن هناك توجيهات من الادارات العليا لها بعدم الافصاح عن أية معلومة فيما يخص الموضوع الذي يبحث عنه الصحفي.

ومن هنا تعالت أصوات الصحفيين بأن القانون فيه ثغرات كبيرة، حيث لم يضمن حق الصحفي في الحصول على المعلومات بشكل قطعي، فالفقرة الثانية من المادة الثانية يضمن للصحفي الحصول على المعلومات دون أن يحدد الاجراءات التي يجب إتخاذها ضد المصادر والجهات التي لا تتعاون مع الصحفي[1]، ولم يحدد القانون نوع ومستوى المعلومات التي ليس للجهات الرسمية وغير الرسمية الحق في الافصاح عنها.

ومن اجل سد تلك الثغرة القانونية نادى هؤلاء ولا يزالون بضرورة وجود قانون خاص بحق الحصول على المعلومات ليس للصحفي فقط وإنما للمواطن العادي ايضا[2]، فهناك اكثر من (80) دولة فيها قانون حق حرية الحصول على المعلومات وهناك اكثر من (70) دولة لها

---

[1] رؤذنامةى (رؤذنامة) ، ذ (134) لة 10 /2008/1 ،سامان فةوزى ،طفتوطؤى رؤذنامةوانى ، ل6 .

2 رؤذنامةى (رؤذنامة)، ذ (43)ي 2007/8/22، مةجيد سالّح ، ثيَشنياريَك بؤ ثةرلةمانى كوردستان ثرؤذةى ياسايةك بؤ مافى بةدةستهيَنانى زانيارى، ل11،.

مشروع قانون مقدم الى البرلمان بهذا الصدد، وهذه الارقام تدل على أن هناك قناعة وتوجها على المستوى الدولي لتوفير الضمانات القانونية والتشريعية لممارسة حق الحصول على المعلومات سواء من قبل الصحفي أم المواطن، فمن دون ضمان هذا الحق لايمكن الحديث عن وجود صحافة حرة ونظام ديمقراطي حقيقي، إذ يكمن التدفق الحر للمعلومات والافكار في قلب فكرة الديمقراطية نفسها، و هو أمر هام بالنسبة الى احترام حقوق الانسان بشكل فاعل، ففي عدم وجود احترام لحق حرية التعبير الذي يشتمل على حق البحث وتلقي ونقل المعلومات والافكار، فأنه من غير الممكن ممارسة حق الاقتراع وتعرض حقوق الانسان الى الاساءة سراً، وما من سبيل الى كشف الفساد و كشف الحكومة غير الفاعلة، ويقع في صلب ضمان التدفق الحر للمعلومات والافكار بشكل فعلي مبدأ أن الهيئات العامة تحتفظ بالمعلومات ليس من نفسها بل بالنيابة عن الجمهور، تحتفظ هذه الجهات بثروة هائلة من المعلومات، بيد أنه إذا تم الاحتفاظ بها سراً فإن الحق في حرية التعبير المكفول في ظل القانون الدولي ومعظم الدساتير أيضاً يعرض للإنتهاك بشكل خطير[1].

وما زالت معظم الدول العربية ومنها العراق وأقليم كوردستان تنتهك هذا الحق بشكل يومي وأن الصحفيين كما يقول(ديفيد بانيسار[2])، بحاجة الى انجاز مجهود كبير للتوصل الى حكومة شفافة فعلاً، فلا تعتبر معظم القوانين مناسبة، كما لا تروج لحق الوصول، الا اسمياً، وفي بعض البلدان، تبقى القوانين معلقة بسبب الفشل في التطبيق كما يجب، أو لنقص في الطلب. أما في البعض الآخر فتسيئ الحكومات استخدام الاستثناءات.

– ومؤشر آخر على عدم تطبيق القانون هو ازدياد الضغوطات على الصحفيين وخاصة المستقلين منهم بسبب ممارستهم للمهنة وتفاوتت الضغوطات من ممارسة العنف الجسدي الى الخطف و القتل جراء ما يقومون به من نشر الاخبار والحقائق،

– كما أثارت جريدة (رؤذنامة) في مناسبات عديدة أن هناك محاكم في الإقليم لا تستند الى القانون الجديد في النظر الى الشكاوى والدعاوى المرفوعة ضد الصحفيين ولا تصدر احكامها في تلك القضايا بناءا عليه ، وبدلا من الإعتماد على القانون الجديد فان بعض المحاكم تستند الى قانون العقوبات العراقية وهذا ما اشتكى منه (فرهاد عوني) نقيب الصحفيين في

---

[1] توبي مندل، حرية المعلومات مسح قانوني مقارن، منظمة اليونسكو، 2000، ص 7

[2] ديفيد بانيسار، حرية الإعلام والوصول الى القوانين المسجلة للحكومة، NDI ،2004 ، ص

كوردستان فقال في حديث له مع الصحيفة أن العديد من المحاكم في الإقليم لم يصلها نص القانون الجديد بعد اكثر من سنة ونصف من صدور القانون.[1]

– ومن المؤشرات الخطيرة على تراجع الحريات الصحفية و ممارسة ضغوطات سياسية على الصحف المستقلة، أنه بعد صدور القانون الجديد في (2008) لجأت الاحزاب الحاكمة في الإقليم الى رفع دعاوى ضد الصحف المستقلة وطلبت مبالغ هائلة كتعويض نتيجة للاضرار المعنوية التي تعرض لها من نشر اخبار متابعات صحفية غير دقيقة في تلك الصحف معتمدة في طلبها على قانون العقوبات العراقية رقم (111) لسنة 1969.

وهذه الانتهاكات بحق الصحفيين وحرية الصحافة دفعت الجريدة الى أن تطالب و تنادي بتفعيل القانون على الرغم من الملاحظات الكثيرة عليها والثغرات الموجودة فيه مثل ضمان حق الوصول الى المعلومات وحماية الصحفيين في حياتهم وكرامتهم ومعيشتهم وعدم التعريض لهم بسبب عملهم كصحفيين.

لقد بلغ إجمالي عدد الفنون الصحفية التي إستخدمتها الصحف الثلاث (خةبات، ئاوێنة، و رؤذنامة) في ممارسة دورها في المطالبة بسن قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة 2007 (260) قالباً

ويشير الجدول رقم (4) الى الآتي

6– أن جريدة (رؤذنامة) هي اكثر الصحف في المطالبة بصنع قانون جديد واكثرها مطالبة بتعديل القانون بعد اقراره في البرلمان في (2007/12/12) واكثرها مطالبة بتطبيق وتفعيل القانون بعد تعديله وإقراره في (22 /2008/9) ثم تأتي جريدة (ئاوێنة) في المرتبة الثانية وبأقل دور في هذا الصدد جريدة (خةبات).

7– أن موقف صحيفة (خةبات) في المحافظة على القانون الجديد أو الموقف المحايد بدأ بالانخفاض من حيث درجة التركيز في مقابل ارتفاع نسبة عدد الفنون الصحيفة التي تطالب بتعديل القانون على الرغم من ارتفاع عدد الفنون التي تدعو الى المحافظة على الاوضاع القائمة.

8– أن هناك سمة عامة تكاد تجمع بين مخرجات الصحف المستقلة والمعارضة وهي توزيعها بشكل متقارب على الادوار المختلفة بصنع القانون.

---

[1] رؤذنامەی (رؤذنامە)، ذ(578)، 2010/4/20، ،نەقیبی سەندیکای رؤذنامەنوسان :یاسای رؤذنانەمەوانی نەطەیشتؤتة هةندێك لةدادطاكان ، طفتوطؤی رؤذنامەوانی ، ل18.

الجدول رقم (4)

الادوار التي مارستها الصحف الكوردية في المطالبة بصنع قانون العمل الصحفي

الدور / الصحيفة	صنع قرار جديد		المحافظة على الوضع القائم		تعديل القانون القائم		تعديل قوانين ذات الصلة		وصف محايد للواقع		المطالبة بتطبيق القانون		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
خةبات	2	8	32	89	10	9	–	–	17	32	–	–	61
ئاوێنة	13	52	3	8	34	31	–	–	13	25	4	8	67
رؤذنامة	10	40	1	3	64	60	6	100	23	43	46	92	150
المجموع	25	100	36	100	108	100	6	100	53	100	50	100	278

كا^2= 115.85

1- ويشير الجدول رقم (5) الى ان القانون حظي باهتمام كبير من قبل الصحف الثلاث بعد قضية قرار توحيد الادارتين بنسبة (42%) ،أيضاً يشير الى سيادة الخبر و التقرير الصحفي على باقي الفنون الصحفية بنسبة (44%) من مجمل الفنون الصحفية المستخدمة من قبل الصحف الثلاث، ويستأثر المقال الصحفي بنسبة (24%) من جملة الفنون الصحفية التي إستخدمتها الصحف خلال هذه الفترة، و يشير الجدول الى الإعتماد الكبير من جانب جريدة (رؤذنامة) على التقارير الصحفية اليومية بنسبة(86%) من جملة عدد المرات التي إستخدم فيها التقرير في الصحف الثلاثة ككل، وتميزت جريدة (خةبات) بإعتمادها الواسع على فن الحديث الصحفي بنسبة (64%) اكثر من الصحف الاخرى، وإعتماد جريدة (ئاوێنة) على العمود الصحفي اكثر من جريدة (رؤذنامة) و (خةبات) بنسبة (51%).

و يشير الجدول الى عدم إعتماد الصحف الثلاث على الافتتاحية في ممارسة الادوار المختلفة بسن قانون العمل الصحفي في كوردستان ، وهذا يدل على تراجع استخدام هذا الفن

فـي الصـحافة الكورديـة عمومـا والصـحف الـثلاث علـى وجـه الخصـوص ، وكانـت جريـدة (رؤنـامة) اكثر الصحف استخداما لفن الكاريكاتير الصحفي بنسبة (100%).

الجدول (5)

الفنون الصحفية الستخدمة في المطالبة بصنع قانون العمل الصحفي

الصحيفة / الفن الصحفي	خةبات		ئاويَنة		رؤنامة		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
الافتتاحية	–	–	–	–	–	–	–
العمود الصحفي	–	–	16	24	15	10	31
الحديث الصحفي	25	41	4	6	10	6	39
التحقيق الصحفي	–	–	3	4	9	6	12
الخبر	16	26	10	15	29	19	55
التقرير الصحفي	4	7	6	9	60	40	70
كاريكاتير	–	–	–	–	3	2	3
المقال	15	25	28	42	24	16	67
المؤتمرات الصحفية		–	–	–	–	–	–
بريد القراء	–	–	–	–	–	–	–
استطلاعات الرأي	1	1	–	–	–	–	1
المجموع	61	100	67	100	150	100	278

كا^2= 99.02

الى جانب عدم الإعتماد على المقال الافتتاحي يلاحظ عدم الأستخدام للمؤتمرات الصحفية من قبل الصحف الثلاث واستخدام محدود لنشر نتائج استطلاعات الرأي، وكانت (خةبات) اكثر اهتماما بتلك النتائج بنسبة(100%).

الجدول (6)

مواقع المطالب التي مارستها الصحف الكوردية في المطالبة بصنع قانون العمل الصحفي رقم (35)لسنة (2007)

الموقع / الصحيفة	التكرار	لصفحة الاولى	الصفحات الداخلية		الصفحة الاخيرة		الاجمالي
		ن,م	ت	ن,م	ت	ن,م	
خةبات	9	31	52	22	–	–	61
ئاوێنة	1	3	56	24	10	62	67
رۆژنامة	19	66	125	54	6	28	150
المجموع	29	100	233	100	16	100	278

$كا^2 = 16.95$

ويصف الجدول رقم (6) موقع الفنون الصحفية، ويبدو أن جريدة (رۆژنامة) هي اكثر الصحف ابرازاً للقضية في صحفتها الاولى (66%) تليها جريدة (خةبات) بنسبة (31%)، في حين تأتي جريدة (ئاوێنة) كأكثر الصحف ابرازاً للقضية في الصفحة الاخيرة (62%)، من خلال الاعمدة التي تناولت القضية.

إن أهم ما تشير اليه الجداول الثلاثة الخاصة بهذه الفترة أن درجة الاهتمام بالقضية على مستوى الصحف التابعة للأحزاب الحاكمة من جهة وصحف الاحزاب المعارضة والمستقلة من جهة أخرى، قد اختلفت بشكل كبير، وبينما كانت جريدة (رۆژنامة) أكثر اهتماماً بالقضية(54%) جريدة (ئاوێنة) المرتبة الثانية (24%) وجريدة (خةبات) المرتبة الثالثة(22%) وذلك من حيث درجة الاهتمام بالقضية.

المبحث الثالث

قانون تنظيم المظاهرات في إقليم كوردستان رقم (11) لسنة(2010)

تمهيد

تقدمت حكومة أقليم كوردستان بمشروع قانون تنظيم المظاهرات المعد من قبل وزارتي الداخلية (إدارة اربيل و السليمانية) الى البرلمان في اوائل (2008) و بعد فترة وجيزة طلبت الحكومة من البرلمان إعادة مشروع القانون بغرض أجراء تعديلات اضافية على بعض المواد في القانون لتكون أكثر ملائمة مع مباديء حقوق الأنسان والديمقراطية.

التعديلات التي اجريت على القانون من قبل الحكومة لم تشمل المواد والبنود التي اثارت حينئذ مخاوف شرائح واسعة من المجتمع الكوردي بوجود مادة في القانون يمنع تنظيم المظاهرات الا بعد تقديم طلب الاجازة وتحصيل الموافقة لتنظيمها و ايضا منح وزير الداخلية صلاحيات واسعة في السماح بتنظيم المظاهرات و التجمعات العامة ، واقتصرت التعديلات على خمس مواد من مشروع القانون من حذف و تعديل، فحذفت المادة السابعة التي نصت على:

1. أنه لا يجوز للمظاهرات و التجمعات العامة ان تستمر بعد أنقضاء النهار أو الوقت المحدد لها .

2. للوزير أو الشخص المخول من قبل الوزير صلاحية تفريق المتظاهرين اذا خرجت المظاهرة من اطار الأهداف التي نظمت من أجلها أو اذا تجاوزت الوقت المحدد لها .

و قد حذفت فقرة من المادة الثامنة التي تسمح بأستخدام الغازات المسيلة للدموع أو إتخاذ أساليب مدنية أخرى لتفريق المحتجين عندما لا يلتزم المتظاهرون بتعليمات قوات الأمن بإخلاء المكان.

و أزيلت المادة التاسعة التي نصت على أن المسؤلية القانونية الكاملة تقع على منظمي المظاهرة الى جانب الذين تسببوا بوقوع أضرار بالأماكن العامة و الخاصة او حاولوا الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

و حذفت أيضا في القانون العقوبات التي تترتب على من يخالف أحكام هذا القانون وفق المادة العاشرة التي نصت على سجن المخالفين لأحكام القانون لمدة لا تزيد عن 6 أشهر و غرامة لا تقل عن (50) ألف دينار و لا تزيد عن (500) ألف دينار.

بعد تأخير امتد لعامين بدأ البرلمان مناقشة القانون و اقراره في(2010/11/3) و بشكل تبدو فيه النية والارادة واضحة من قبل نواب السلطة لإقرار القانون *رغم رفض المعارضة ، له جرت مناقشة و اقرار القانون في وقت قياسي، و وقع رئيس الإقليم في (2010/12/12) على القانون مبررا توقيعه بأنه جاء احتراما لرغبة الأكثرية و رأيها .وقد قوبل القانون برفض كبير من قبل قطاعات و شرائح واسعة في محافظات الإقليم فخرجت مظاهرات حاشدة ترفضه ورأى الرافضون في القانون تراجعا خطيرا للديمقراطية وأعلنت حينها منظمات مدنية رفضها القانون و اكدت على بأنها تستمر في المطالبة و الضغط على البرلمان ورئاسة الإقليم لاجراء التعديلات المطلوبة على القانون لانه يحد من حرية التعبير في تنظيم التظاهرات والاعتصامات في وقت يؤكد فيه رئيس الإقليم على ان القانون ينظم التظاهرات ولا يقيدها.

وكانت كتل المعارضة الثلاث (التغيير والجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي) قد رفعت مذكرة الى رئاسة البرلمان طالبت فيها برفع مذكرتها الى رئيس الإقليم لسحب مصادقته على القانون واعادته الى البرلمان لمناقشته ورفع فقرة وجوب الحصول على الموافقات الرسمية قبل تنظيم اي مظاهرة وبنود اخرى من شأنها تقييد الحريات العامة وحقوق الافراد.

وقدمت الكتل الثلاث مشروع قانون جديد الى برلمان الإقليم لمناقشته مع بدء الفصل التشريعي الجديد. لكن رئاسة برلمان كوردستان في بيان لها قالت "ان قانون تنظيم المظاهرات الذي اقره برلمان كوردستان ووقعه رئيس اقليم كوردستان قد جرت بشأنه المناقشات في ظروف واجواء حرة وتمت المصادقة عليه باغلبية اصوات اعضاء البرلمان".وأكدت ان هذا القانون لم يسن لمنع التظاهرات حاول بعضهم اظهاره على هذا النحو وانما يمنح الحق وفق القانون لجميع الافراد والاطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني في اقليم كوردستان في التعبير عن ارائهم وتوجهاتهم والقيام بالتظاهر بموجب هذا القانون وايصال مطالبهم الى الحكومة والجهات ذات العلاقة.

وذكرت رئاسة برلمان كوردستان "زيادة في التوضيح " فقد نص القانون على ان التظاهر حق دستوري وينظم وفق القانون ولا يجوز منعه خلافا لقانون المظاهرات وان لوزير الداخلية ايضا صلاحية منح اجازة القيام بالتظاهر اذا كان على صعيد الإقليم". وأضاف "كما ان لرئيس الوحدة الإدارية صلاحية منح الموافقة للتظاهر في حدود وحدته وفي حال لم يرغب وزير الداخلية او رئيس الوحدة الإدارية منح الموافقة لاي سبب كان فانه بامكان الراغبين في

التظاهر ووفق المادة الخامسة من القانون تسجيل شكوى في محكمة تلك المنطقة في مدة اقصاها(48) ساعة". وسيكون قرار المحكمة هو الملزم وليس قرار الوزير او رئيس الوحدة الإدارية وفي حال لم يرد الوزير او رئيس الوحدة الإدارية على طلب التظاهر خلال مدة(48)ساعة فان ذلك يعني انه جرت الموافقة على تنظيم المظاهرة".

وبهذا الصدد قال رئيس اقليم كوردستان في بيان بهذا الشأن " ان القانون الذي إستلمه هو قانون تنظيم المظاهرات في الإقليم وليس قانون منع التظاهر وان هذا القانون تمت مناقشته وبحثه باستفاضة داخل قاعة البرلمان وتمت المصادقة عليه بالاغلبية وعندما وافقنا عليه كان ذلك لاننا نحترم الاغلبية و نقدرها". وأضاف "لذلك على كافة الكتل والجهات وكل الذين لديهم ملاحظات على بنود القانون و فقراته ان يوجهوا آرائهم وملاحظاتهم الى برلمان كوردستان ، وقاعة البرلمان كفيلة ببحث ومناقشة هذا الموضوع".

دور الصحافة الكوردية في المطالبة بصنع قانون تنظيم المظاهرات في اقليم كوردستان رقم (11) لسنة (2010)

لم تحاول جريدة (خةبات) طرح رؤية واضحة حول قانون تنظيم المظاهرات في اقليم كوردستان الا بعد أكثر من شهر على اقراره في البرلمان و بعد أكثر من اسبوع على توقيعه من قبل رئيس الإقليم ، وبعد أن عمت الأحتجاجات الواسعة محافظات الإقليم و دامت لعدة أسابيع ، وكان موقف جريدة (خةبات) ازاء القانون الذي حظي باهتمام قطاعات واسعة من منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الصحفية و المثقفين، هو معالجة القضية من خلال نشر خبر واحد في العدد (3616) بتأريخ (3 /2010/11) عن جلسة البرلمان الخاصة باقرار القانون ثم بعد شهر و نصف نشرت مقابلة صحفية وحيدة في العدد (3654) بتأريخ (2011/12/22) مع أحد أعضاء البرلمان من كتلة "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" الحاكم و كان الهدف منها الدفاع عن القانون و الرد على المنتقدين، و جاء في المقابلة ان التظاهر حق دستوري و يتم ممارسته وفق القانون و لا يجوز منع ممارسة هذا الحق خلافا للقانون كما أقره القانون المذكور ، وقال (عمر صديق) نائب رئيس لجنة شؤون المجتمع المدني أن السبب من ضرورة تحديد زمان التظاهر ومكانه هو أخذ الإجراءات اللازمة من قبل وزارة الداخلية لحماية المتظاهرين و سلامتهم ، والحكمة من وجوب طلب الإجازة للتظاهر في منع المظاهرات التي تهدف الى اثارة النعرات الطائفية أو القومية او المذهبية و يؤكد صديق أن وزير الداخلية ورؤساء الوحدات الإدارية ليست لهم صلاحية منع التظاهر ، وفي ثنايا المقابلة

يقول عضو البرلمان من كتلة "الكوردستاني" أن الإحتجاجات التي نظمت ضد القانون كانت وراءها أهداف سياسية لأحزاب المعارضة و لا تعبر عن رأي الأغلبية في الشارع الكوردي، لذلك على الرافضين للقانون أن يحترموا رأي الأغلبية و إرادتها. وتساءل صديق فقال ان القانون يتكون من (17) مادة فلماذا التركيز على مادة واحدة او مادتين وهل يمكن ان نرفض قانوناً بأكمله لوجود مادة لا تتفق مع توجهات البعض؟

يمكن أن يستدل من كل جاء في هذه المقابلة الصحفية أن جريدة (خةبات) كلسان حال الحزب الحاكم دافعت عن القانون و طالبت بالمحافظة على الوضع القائم ، وأنها ملتزمة بأدوارها كواجهة صحفية للترويج لسياسات الحزب و قيامها بأدوار تعبوية أكثر من الألتزام بتنوير الرأي العام و إيصال مطالب الشارع وهمومه الى متخذي القرار في الإقليم.

وهنا يؤكد الباحث مرة أخرى على وجود عفوية من قبل الجريدة و هذا بناءاً على التعاطي المحدود للجريدة مع قرار و اجراءات عملية توحيد الأدارتين و قانون تنظيم المظاهرات التي تتجلى في :

ا- عدم اعطاء الأهمية اللازمة للقانون و القاء الضوء على جوانب الضعف والقوة فيه و الوقوف عند حقيقة مخاوف المنتقدين له ومبرراتهم لرفض القانون والمطالبة بتعديله.

ب- عدم وجود مساهمة لهيئة تحرير الجريدة و رئيس تحريرها في القضايا التي بحثت في الدراسة، مؤشر على عدم وجود قناعة كافية بأهمية هذه القوانين و القرارات وموقف مكونات المجتمع ازاءها وتأثيرها في تعزيز النظام الديمقراطي والحريات العامة ، أو على الأقل مؤشر الى ضعف الثقافة القانونية لدى هيئة التحرير وبالتالي عدم القدرة على التعامل السليم و الإهتمام بها في ثنايا مضمون الجريدة .

ج- هناك إستخدام محدود جدا للفنون الصحفية مثل التحقيقات الصحفية و التقارير و الأعمدة الصحفية و الأفتتاحيات التي تحتاج في الأساس الى رؤية مسبقة و تخطيط مسبق وتحضير لما يجب فعله ازاء موضوع معين.

د- الإعتماد على مساهمات الكتاب و الصحفيين خارج الجريدة والمبادرات الشخصية لبعض المراسلين في اجراء مقابلات صحفية حول موضوع ما.

وكل هذه المعطيات مؤشر الى وجود نوع من عدم التخطيط الذي يوجه العمل الصحفي اليومي في الجريدة، وهذه المعطيات أثرت بشكل كبير في التجاوب الأمثل مع القضية والقضايا المثارة في البحث وجعلتها غير قادرة على القيام بدورها ليست كمدافعة عن مطالب الرأي العام وإنما كواجهة و مدافعة عن أحد الأحزاب الحاكمة ،وأن تكون أكثر فاعلية و جدية في طرح رؤية الحزب عن هذه القضايا سواء على المستوى الكمي من حيث التغطية المستمرة

لها ومتابعة الاحداث المرتبطة بها ورصد ردود الافعال المختلفة ازاءها و استخدام كافة الفنون الصحفية فيها أو على مستوى النوعي في التعبير الموضوعي عن الاتجاهات الرافضة و المؤيدة للقانون او على الاقل الأستناد الى المبررات القانونية و السياسية و المنطقية في تأييدها القانون دون اللجوء الى كيل الاتهامات للمعارضة أو المشاركين في الأحتجاجات و الرافضين للقانون بأن لهم أهداف سياسية خاصة بهم والتأكيد على ان الامر لا يتعلق بوجود مخاوف حقيقية لدى هؤلاء بتراجع الحريات العامة والمساس بالديمقراطية و مباديء حقوق الانسان.

كما هو مؤشر أيضاً الى عدم وجود الاهتمام الكافي من قبل الاحزاب السياسية في الإقليم والاحزاب الحاكمة خصوصا بالإعتماد على الصحف التي يصدرونها لإيصال توجهاتهم السياسية الى الرأي العام الكوردستاني أو في الإعتماد عليها كمصدر للمعلومات ومعرفة اتجاهات الرأي العام في المجتمع ازاء القضايا الهامة ذات الطابع الجدلي،ويرى الباحث أن عدم إعتماد الاحزاب الحاكمة بشكل اساسي على الصحف التابعة لها يعود الى الأسباب التالية:

1. تراجع نسبة مبيعات الصحف و توزيعها في الإقليم و لاسيما الصحف التابعة للأحزاب الحاكمة.

2. الإعتماد على الصحف التي تمولها الأحزاب الحاكمة بشكل غير مباشر و المسماة ب"صحافة الظل"حيث تستخدم لمهاجمة المناوئين للسلطة و توجيه التهم لهم و التشكيك في مصداقية مواقفهم السياسية و النوايا التي تقف وراء مواقفهم ، واصبحت هذه الصحف تمثل الواجهة غير المباشرة للأحزاب الحاكمة و لاسيما أثناء وجود خلافات او صراعات سياسية .

3. وجود الفضائيات التي لها جمهور واسع،وهي اكثر شعبية من الصحف و الاذاعات ، مما جعل الأحزاب الحاكمة تعتمد على أكثر من قناة فضائية تابعة لها في الترويج لسياساتها و محاولة اقناع الرأي العام الكوردي بجدوى تلك السياسات.

دور جريدة (ئاوێنە)في المطالبة بإقرار قانون المظاهرات في إقليم كوردستان رقم (11) لسنة(2010)

أما جريدة (ئاوێنە) فطالبت منذ البدء أي منذ أن قدم وزارة الداخلية مشروع القانون الى البرلمان في بداية سنة (2008) أن القانون يتضمن مواد تكبل حرية التظاهر و التجمعات العامة ولابد من تعديلها و أهم هذه المواد التي تعطي صلاحية مطلقة لوزير الداخلية بمنح

الأجازة بتنظيم المظاهرات و منعها ، وبعد اعادة المشروع للحكومة من قبل البرلمان و اجراء بعض التعديلات عليه ثم اعادته مرة ثانية للبرلمان و مناقشته في شهر تشرين الثاني (2010) واقراره دون الاستماع الى الانتقادات التي وجهت للقانون وقفت الجريدة ضد القانون و ناشدت الرأي العام الى رفضه من خلال تنظيم مظاهرات دون تقديم طلب الأجازة لتنظيمها لارسال رسالة واضحة الى السلطة السياسية برفض القانون.

وكانت أمام الجريدة فترة قصيرة لبيان موقفها و ممارسة الضغط على السلطة السياسية و مطالبتها بتعديل القانون و عدم توقيعه من قبل رئيس الإقليم و أعادته الى البرلمان. رأت الجريدة[1] في أن تسرع البرلمان في مناقشة القانون وإقراره مؤشرا الى :

أ- وجود ارادة سياسية من قبل الحزبين الحاكمين و الاغلبية التي يمتلكونها في البرلمان للقضاء على المعارضة السياسية خارج السلطة من خلال سن قانون تضييق الخناق على الممارسات و الحريات السياسية للافراد والجماعات.

ب- تراجع خطير للحريات العامة من خلال محاولة السلطة السياسية تقنينها و تكبيلها بقوانين غير ديمقراطية ، و قوانين تعبر عن مصالح صانع القرار و تخدمها أكثر من تعبيرها عن تطلعات الجمهور.

ج- هذا القانون يظهر مدى الفجوة بين السلطة والشعب و أن السلطة أصبحت بعيدة عن الشعب الى حد أنها تتخوف من أي احتجاج و تظاهرة شعبية ضد قرار أو قانون أو اجراءات و تحاول جاهدة تقييد حرية التظاهر لكي لا تمثل مصدرا لإزعاج السلطة وإحراجها.

هناك تطور واضح في أداء الجريدة و ممارسة دورها في صنع القرارات و السياسات العامة بإعتمادها هي وجريدة (رۆژنامة) على نشر ملحق خاص بأسم (راي طشتى) اي"الرأي العام" و الذي يعده و يصدره شهريا المعهد الكوردي للإنتخابات (KIE) بالتعاون مع منظمة (NED) بحجم التابلويد بواقع (8) صفحات و تحاول من خلال هذا الملحق الى:-

أ- نشر الأخبار المتعلقة بالقوانين و مشاريع القوانين التي تقدم الى البرلمان حيث يتم اقرارها ، الأمر الذي يساعد القراء و المواطنين على ان يكونوا مطلعين على ما يجري داخل قبة البرلمان و مدركين دورهم و مسؤولياتهم ازاء تلك القوانين و التشريعات، وقد ساهم الملحق الى حد ما في سد النقص الموجود فيما يخص وصول القوانين والقرارات الى المواطن العادي، فهناك جريدة رسمية بإسم "وقائع كوردستان" تصدر من وزارة العدل لنشر قرارات الحكومة و القوانين التي تقرها البرلمان و لكن بسبب قلة اعدادها و سوء توزيعها فأنها لا

[1] رۆژنامەى (ئاوێنە)،ذ (254) لە 2010/12/21 ، ئارام سوبحى ، ستونى ئاوێنەى رۆداوەكان (ئاماذەكانى قانونى خۆئيشاندان) ، ل9.

تصل الى المواطن بل أحيانا تشكو المؤسسات الحكومية الرسمية من عدم وصول الجريدة اليها.

ب- محاولة الوقوف على توجهات متخذي القرار في الإقليم ازاء القوانين و القرارات الصادرة ،وفي الوقت ذاته متابعة ورصد ردود الافعال لدى احزاب المعارضة و منظمات المجتمع المدني و الشارع واجراء استطلاعات الرأي بهذا الصدد . وبذلك مارست الجريدتان من خلال الملحق دور حلقة الوصل والنقطة التي تلتقي عندها جميع الاطراف المعنية بالقرارات و القوانين.

ج- التركيز على نشاط منظمات المجتمع المدني و فعالياتها حول تلك القوانين و مشاريع القوانين المقدمة الى البرلمان من خلال استطلاعات الرأي أو اعداد مشاريع القوانين أكثر ديمقراطية وتقدمية و نشرها لنتائج استطلاعات الرأي و نص المشاريع المعدة للمساهمة في التأثير و المشاركة في صنع وإتخاذ القرارات والقوانين وطرح البدائل لها.

د- تخصيص صفحات من الملحق لنشر مقالات و أحاديث صحفية مع المختصين الحقوقيين القانونيين لتوضيح جوانب الضعف و القوة في القرارات والقوانين وشرح أبعادها و تداعياتها على الحريات والنظام السياسي ككل.

بعد نشر نص مشروع القانون الذي قدمته وزارة الداخلية في بداية (2008) الى البرلمان و نشره في الصحف لإغناءه بملاحظات و مقترحات جديدة ، نشرت الجريدة في ملحق "الرأي العام" مشروعاً جديداً لقانون تنظيم المظاهرات أعده المعهد الكوردي للإنتخابات ، كما نشرت أستطلاعا للرأي أجراه المعهد المذكور في محافظات الإقليم ، وكانت نتائج الأستطلاع قد انتهت الى رفض و تخوف شريحة واسعة من المشاركين للمواد التي ذكرت سلفا.

ونظر "فريد أسسرد" الكاتب والباحث الكوردي والقيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني من خلال مقال نشره في جريدة (ئاوێنە)[1] نظر الى القانون بأنه أنتكاسة للديمقراطية فمن المؤسف تقييد حق التظاهر بطلب الاجازة من الجهات التنفيذية في الدولة، وهو أمر لا يوجد على حد قول الكاتب حتى في تشريعات دول غير ديمقراطية مثل اليمن حيث ان قانون المظاهرات في اليمن يمنح المواطنين حق التظاهر والتجمع دون اذن أو اجازة مسبقة، وفي رأيه أن هذا الأمر يقطع السبيل أمام تنظيم المظاهرات المفاجئة لأن القانون ينص على وجوب تقديم طلب الأجازة تحريريا قبل يومين من تأريخ تنظيم التظاهرة مما يعني أن تنظيم المظاهرات المفاجئة الذي تفرضه حالات و ظروف خاصة بشريحة معينة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية يكون حينئذ غير قانوني و بالتالي يعاقب قانونياً كل من ساهم و شارك فيه.وأقترح

[1] رۆژنامەی (ئاوێنە)،ذ (251) لـة2010/11/30 ،فەرید ئەسەسەرد ، وتار (خۆثیشاندان لـة یەمەن... خۆثیشاندان لة یەمەن) ، ل19.

الكاتب تعديل المادة بحيث تلزم منظمي المظاهرات فقط بالقيام بإخطار الجهات المسؤولة بدل وجوب طلب الأجازة وذلك بغرض أخذ الأجراءات اللازمة في توفير الحماية الأمنية.

وفي عمود صحفي[1] يتساءل (آسوس هردي) رئيس تحرير الجريدة سابقا معلقا على توضيح رئيس الإقليم بأنه قام بالتوقيع على القانون احتراما للأغلبية التي صوتت للقانون ، ما الحاجة الى توقيع الرئيس للقوانين وتمتعه بحق الفيتو اذا كانت هناك قاعدة احترام الأغلبية ؟!

ويقول الكاتب أن في الانظمة السياسية التي يوجد فيها منصب رئيس الوزراء و رئيس الدولة او الإقليم ، يعطى حق الفيتو لرئيس الدولة من اجل حماية (حق الأقلية) و ليس لاحترام (رأي الأغلبية) و ذلك لمنع حزب سياسي يتمتع بالاغلبية في البرلمان أن يستغل هذه الأغلبية في تمرير قوانين تخدم مصالحه السياسية و الإقتصادية.

و يستدل الكاتب من موقف رئيس الإقليم بموافقته على القانون من منطلق إحترام رأي الأغلبية بأنه مؤشر الى تراجعه عن موقفه السابق في (2007) عندما لم يوقع على قانون الصحافة إستجابة للأصوات التي طالبت بتعديله و اعادته الى البرلمان، والدليل على هذا بقول الكاتب أن المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الذي يرأسه رئيس الإقليم يمارس ضغوطا كبيرة على الصحفيين المستقلين برفع دعاوى لاحصرلها ضد الصحافة والصحفيين المستقلين ويطالب الرئيس أن يكون رئيسا لكل الشعب و يمنع نواب الأغلبية و حكومتها من أي انتهاك للشرعية القانونية . ويؤكد على وجود تناقض في موقف رئيس الإقليم في توقيعه لقانون تنظيم المظاهرات بحجة احترام رأي الأغلبية بينما بعد أسبوعين من هذا الموقف يرفض الرئيس التوقيع على قانون وزارة الثقافة و الشباب و يعيده الى البرلمان و الذي أقر بعد مناقشة مستفيضة و صوت الأغلبية عليه ، ولكن لم يصدر من الرئيس الموقف ذاته!

دور جريدة (رؤذنامة)في المطالبة بإقرار قانون المظاهرات في اقليم كوردستان رقم (11) لسنة(2010)

جريدة (رؤذنامة) بموازاة جريدة(ئاوێنە) مارست دورها في المطالبة بتعديل القانون سواء في المرحلة الأولى التي قدمت فيها وزارة الداخلية في (2008) مشروع قانون تنظيم المظاهرات الى البرلمان ثم طالبت بأعادته لإجراء تعديلات عليه و نشره في الصحف من أجل

[1] رؤذنامەی (ئاوێنە)،ذ (255) لە 2010/12/28، ئاسۆس هەردی، ستونی ئەنجەرة (زۆرینەکەی سەرۆکی هەرێم)، ل20.

اغناء القانون من خلال آراء المختصين و المثقفين و ملاحظاتهم عليه أم في المرحلة الثانية أثناء مناقشة القانون وبعد اقراره في تشرين الثاني 2010.

الى جانب ذلك تميزت جريدة (رؤذنامة) كأحدى الصحف التي تصدر من حركة التغيير المعارضة ولها 25مقعداً في البرلمان ،حيث إهتمت على وجه الخصوص بالجانب السياسي في معالجتها للقانون والاهتمام بالأداء الضعيف للبرلمان فيما يتعلق بسن القوانين ذات الأهمية الاستراتيجية السياسية و القومية و المؤثرة في الحياة السياسية و التعددية الحزبية و الحريات العامة في الإقليم و ذلك من خلال التركيز على :

1. موقف نواب المعارضة عموما و خصوصا نواب حركة التغيير في البرلمان ، والمبررات التي استند اليها النواب في مواقفهم ازاء المواد التي يرفضونها.

2. التركيز والتأكيد على وجود ارادة سياسية لدى نواب السلطةالذين يقفون وراء اقرار القانون ، اذ ان توقيت اقراره يوحي بأن الحزبين الحاكمين في الإقليم يحاولان استغلال الأغلبية التي يمتلكانها لسحب البساط تحت أقدام كتل المعارضة و حرق أحد الأوراق التي بيدها و التي ربما تحاول الإستفادة منها في المستقبل في احراج الحكومة من خلال تنظيم المظاهرات ضد سياسات السلطة السياسية وقراراتها.

3. اعتمدت الجريدة مع جريدة (ئاوێنة) على نشر ملحق شهري خاص بأسم (راى طشتى) اي (الرأي العام) الذي كان يعده المعهد الكوردي للإنتخابات و يمكن القول ان الجريدة حاولت تحقيق الاهداف التالية من نشرها للملحق:

ا- نشر مشاريع القوانين ليتمكن القارئ من قرائتها و ابداء آرائهم عليها.

ب- نشر مقالات ومقابلات صحفية وتقارير صحفية لنقل اراء المختصين سواء الحقوقيين أم الناشطين في مجال منظمات المجتمع المدني أم أعضاء البرلمان للتعبير عن وجهة نظرهم في القانون.

ج- تغطية نشاطات منظمات المجتمع المدني من استطلاعات للرأي أو ندوات و مؤتمرات أو اعداد مشاريع قوانين اكثر انفتاحا وديمقراطية، وهذه العلاقة التي اهتمت بها صحف المعارضة و الصحف المستقلة لأيجاد تنسيق وتعاون بين الصحافة و منظمات المجتمع المدني، مؤشر الى تطور الأداء الصحفي في كوردستان و ادراك القائمين على تلك الصحف والمنظمات بأهمية وضرورة العمل المشترك بين أهم مؤسستين مؤثرتين في الرأي العام و السياسة العامة في المجتمع و هما المؤسسة الصحفية و منظمات المجتمع المدني، ولاشك أن وجود علاقة جيدة بين الصحافة و منظمات المجتمع المدني تنعكس ايجابا على رفع مستوى المحتوى الصحفي و تحقيق التأثير المنتظر في عملية صنع القرارات وإتخاذها.

عموما فإن جريدة (رؤذنامة) مارست دورا محدودا للغاية في المطالبة بصنع قانون جديد لتنظيم المظاهرات قبل مبادرة وزارتي الداخلية، وان كانت هي أكثر الصحف ممارسة لهذا الدور ولكن يبقى الدور البارز لجريدة (رؤذنامة) و(ئاوێنة) معا هو المطالبة بأجراء تعديلات جوهرية على القانون تشمل تقليص الصلاحيات الواسعة التي منحته لوزير الداخلية في السماح بتنظيم المظاهرات و التجمعات العامة. والأمر الثاني وضع (إخطار السلطات) بدل (طلب الأجازة) للسماح بتنظيم المظاهرات، الأمر الآخر هو ازالة القيود التي تمنع تنظيم المظاهرات المفاجئة بسبب المواد التي تنص على تقديم طلب تنظيم التظاهر تحريريا قبل يومين من تأريخ تنظيمه، وهذه الأمور التي تجعل من الجهات الرسمية غالبا هي الحكم و الخصم في نفس الوقت، لأن أكثر الأسباب المتعلقة بتنظيم المظاهرات هي الإحتجاج على سياسات الحكومة و المؤسسات الأخرى للسلطة السياسية ، والقانون الجديد في نظر منتقديه أداة لمنع المظاهرات ومصادرة لهذا الحق الذي كفله الدستور العراقي الدائم و مشروع دستور الإقليم و ليس تنظيم المظاهرات كما تدعي السلطة السياسية . ويشير الجدول رقم (7) الى الآتي :-

1- أن جريدة (رؤذنامة) هي اكثر الصحف في المطالبة بصنع قانون جديد واكثرها مطالبة بتعديل القانون بعد اقراره في البرلمان ثم تأتي جريدة (ئاوێنة) في المرتبة الثانية وأقلها دوراً في هذا الصدد هو جريدة (خةبات).

2- أن موقف صحيفة (خةبات) فيه تهاون كبير مع القانون وغير واضح المعالم، اذ لايمكن تفسير موقفها في تأييد القانون من خلال مقابلة صحفية واحدة الا بانه موقف متهاون ولم يأخذ باهمية القانون و ردود الافعال الرافضة على محمل الجد.

3- أن هناك سمة عامة تكاد تجمع بين مخرجات الصحف المستقلة والمعارضة وهي توزيعها بشكل متقارب على الادوار المختلفة بصنع القانون وفي مشاركتهما في نشر الملحق الذي اعده المعهد الكوردي للإنتخابات.

الجدول رقم (7)

الادوار التي مارستها الصحف الكوردية في المطالبة بصنع قانون المظاهرات

الدور / الصحيفة	صنع قرار جديد		المحافظة على الوضع القائم		تعديل القانون القائم		تعديل قوانين ذات الصلة		وصف محايد للواقع		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
خةبات	-	-	1	100	-	-	-	-	1	8	2

ئاوێنة	–	–	–	–	100	3	25	21	31	17	1
رؤذنامة	3	100	–	–	–	8	67	49	69	38	–
المجموع	3	100	1	100	1	12	100	72	100	55	100

كا^2= 54.2

4- ويشير الجدول رقم (8) الى سيادة التقرير الصحفي على باقي الفنون الصحفية، إذ يأخذ نصيب الاسد (33%) من جملة الفنون الصحفية التي إستخدمتها الصحف خلال معالجاتها الصحفية للقضية، و يشير الجدول الى الإعتماد الكبير من جانب جريدة (رؤذنامة) على التقارير الصحفية اليومية بنسبة(83%) من جملة عدد المرات التي إستخدم فيها التقرير في الصحف الثلاث ككل، وتميزت صحيفة (ئاوێنة) بإعتمادها الواسع على فن العمود الصحفي بنسبة (62%) اكثر من الصحف الاخرى، كما يتبين إعتماد صحيفة (رؤذنامة) على المقال الصحفي اكثر من صحيفة (ئاوێنة) و (خةبات) بنسبة (72%).

ويشير الجدول الى عدم إعتماد الصحف الثلاث على الافتتاحية وفن الكاريكاتير الصحفي في ممارسة الادوار المختلفة بسن قانون المظاهرات في اقليم كوردستان. الى جانب عدم الإعتماد على المقال الافتتاحي وفن الكاريكاتير يلاحظ عدم استخدام المؤتمرات الصحفية من قبل الصحف الثلاث واستخدام محدود لنشر نتائج استطلاعات الرأي ، وكانت (ئاوێنة) اكثر اهتماما بتلك النتائج بنسبة(100%) ، واكثرها استخداما لفن التحقيق الصحفي بنسبة (100%) .وتلاحظ قلة الإعتماد على فن الخبر الصحفي في الصحف الثلاث و ربما السبب في ذلك وخاصة في جريدتي (ئاوێنة) و (رؤذنامة) يعود الى السرعة التي تمت بها المصادقة على القانون من قبل البرلمان و توقيع رئيس الإقليم عليه ، ولم يصدر من رئاسة البرلمان و رئاسة الإقليم سوى بيان توضيحي لشرح موقفهما للرأي العام .

الجدول رقم (8)

الفنون الصحفية المستخدمه في المطالبةبصنع قانون المظاهرات في الإقليم

الصحيفة / الفن الصحفي	خةبات		ئاويَنة		رؤذنامة		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
الافتتاحية	–	–	–	–	–	–	
العمود الصحفي	–	–	5	25	3	6	8
الحديث الصحفي	1	50	2	10	11	23	14
التحقيق الصحفي	–	–	1	5	–	–	1
الخبر	1	50	2	10	2	4	5
التقرير	–	–	4	20	20	40	24
الكاريكاتير	–	–	–	–	–	–	–
المقال	–	–	6	25	13	27	19
المؤتمرات الصحفية	–	–	–	–	–	–	–
بريد القراء	–	–	–	–	–	–	–
استطلاعات الرأي	–	–	1	5	–	–	1
المجموع	2	100	19	100	49	100	72

كا^2= 28.31

ويصف الجدول رقم (9) موقع الفنون الصحفية، ويبدو أن (رؤذنامة) هي اكثر الصحف ابرازاً للقضية في صحفتها الاولى (75%)، بينما تأتي (ئاويَنة) كأكثر الصحف ابرازاً للقضية في الصفحة الاخيرة (80%).

الجدول رقم (9)

موقع الفنون الصحفية في الصحف الكوردية في المطالبة بصنع قانون المظاهرات

الموقع / الصحيفة	الصفحة الاولى		الصفحات الداخلية		الصفحة الاخيرة		الاجمالي
	التكرار	ن.م	ت	ن.م	ت	ن.م	
خةبات	–	–	2	3	–	–	2
ئاوێنة	2	25	15	24	4	80	21
رۆژنامة	6	75	42	73	1	20	49
المجموع	8	100	59	100	5	100	72

كا^2= 12.05

إن أهم ما تشير اليه الجداول الثلاثة الخاصة بهذه الفترة أن درجة الاهتمام بالقضية على مستوى الصحف التابعة للاحزاب الحاكمة اختلفت بشكل كبيرعن صحف الاحزاب المعارضة والمستقلة ، بينما كانت جريدة (رۆژنامة) اكثر اهتماماً بالقضية (69%) وجريدة (ئاوێنة) احتلت المرتبة الثانية (28%) وجريدة (خةبات) إحتلت المرتبة الثالثة (3%) وذلك من حيث درجة الاهتمام بالقضية.

المصادر والمراجع

اولا : الكتب العربية

1- د.ابراهيم شبل، الصحافة بين الفن والسياسة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2010 .

2- د.احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، 1999

3- احمد الخطيب، خالد زيغان، ادارة المعرفة ونظم المعلومات، ط1، عالم الكتب الحديث- عمان، 2009.

4- د.احمد زكريا احمد، نظريات الإعلام- مدخل الاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها،ط1، المكتبة العصرية – مصر،.2009

5- احمد يوسف احمد وآخرون ، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية ،ط1،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010

6- الأخضر ايدروج، ذكاء الإعلام في عصر المعلومات، مكتبة الملك فهد الوطنية، السلسلة الثانية، الرياض-تونس، 1999.

7- د.أديب خضور، مدخل الى الصحافة (نظرية و ممارسة)، ط2، بلا، .2000

8- د.أسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، كتب عربية، 2005.

9- اسماعيل عبدالفتاح، محمود منصور هيبة، النظم السياسية و سياسات الإعلام، دار الاسكندرية للكتاب، .2005

10- د.أشرف صالح، د.محمود علم الدين، مقدمة في الصحافة، ط1، مركز جامعة القاهرة، 2004.

11- د. انتصار ابراهيم عبدالرزاق، د.صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد تطور الاداء والوسيلة والوظيفة، جامعة بغداد، النسخة الالكترونية، 2011.

12 - د.أنور السباعي ، التخطيط الإعلامي السياسي ، القاهرة ، بلا .

13- باسل عبدالمحسن القاضي، تداول المعلومات عبر الانترنت واثره في تشكيل الوعي في عصر العولمة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بلا، 2007.

14- جيهان احمد رشتي، الاسس العلمية لنظريات الإعلام، ط1، دار الفكر العربي للطبع و النشر، 1978.

15- د. ثروت مكي، *الإعلام* والسياسة... وسائل الإتصال *والمشاركة السياسية*، ط1،عالم الكتب - القاهرة، 2005.

16-د. حسن الحسن ، الدولة الحديثة إعلام واستعلام ، دار العلم للملايين – بيروت، .1986

17- د.حسن عماد المكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، ط3، دار المصرية اللبنانية -القاهرة، 2003.

18-د.حسن عماد مكاوي ، نظريات الإعلام ، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة،مصر ،2010

19- د.حسن عماد مكاوي و د.ليلى حسين السيد، الإتصال ونظرياته المعاصرة، ط4، دار المصرية اللبنانية- القاهرة، 2005 .

20-د.حسن عماد مكاوي د.محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والإتصال، ط1، مركز جامعة القاهرة، 2000.

21-حلمي شحادة ،القرار النموذجي ، مركز يزيد للنشر ،الاردن ،2002

22-د.حميدة سميسم ، نظرية الرأي العام – مدخل ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ، 1992.

23- د.حنان يوسف، الإعلام والسياسة-مقاربة ارتباطية، ط1، دار اطلس للنشر والتوزيع – القاهرة، .2006

24- د.راسم محمد الجمال، الإتصال و الإعلام في العالم العربي في عصر العولمة، ط1،الدار المصرية اللبنانية.
25- د. راسم محمد الجمال، الإتصال و الإعلام في العالم العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان، 2001.
26- د.راسم محمد الجمال، د.خيرت معوض عياد، التسويق السياسي و الإعلام والإصلاح السياسي في مصر، ط1،الدار المصرية البنانية – القاهرة، 2005.
27- د.سمير محمد حسين، دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الاعلام ط2 عالم الكتب القاهرة، ، 1999.
28- د.شيرزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط1، مطبعة وزارة الثقافة – اربيل، 2004
29-د.صادق الأسود ، الرأي العام والإعلام ، وزارة الدفاع –بغداد ، 1990.
30- د. صالح أبو إصبع، الإتصال الجماهيري، دار الشروق – عمان، 1998
31- د.عبدالرزاق محمد الدليمي، اشكاليات الإعلام و الإتصال في العالم الثالث، ط1، مكتبة الرائد العلمية، عمان- الاردن، 2004 .
32-د.عبد الستار جواد ، اتجاهات الإعلام الغربي دراسة في الإعلام الانكلو – أمريكي ،وزارة الثقافة والإعلام – مركز التدريب الإعلامي ، بغداد ، 1995.
33- د.عصام سليمان موسى، المدخل في الإتصال الجماهيري، ط1،اربد-الأردن، 1986 .
34- د.عفت محمد الشرقاوي، المشاركة الشعبية والإصلاح، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة –مصر، 2007.
35- د.عيسى عبد الباقي، الصحافة والإصلاح السياسي و دراسة في تحليل الخطاب، ط1، دار العلوم للنشر- القاهرة، 2009.
36- د.فاروق أبو زيد، الإعلام و السلطة- إعلام السلطة وسلطة الإعلام، ط1، عالم الكتب- القاهرة، 2007.
37- د.فاروق أبو زيد، مدخل الى علم الصحافة، ط4، عالم الكتب للنشر والتوزيع - القاهرة، 2007.
38- د. فريال مهنا، علوم الإتصال و المجتمعات الرقمية، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، 2002.
39- كمال الدين جعفر عباس، الإتصال السياسي، ط1، المكتب الأسلامي-بيروت، 2004.
40- د.مجد هاشم الهاشمي، الإعلام المعاصر وتقنياته الحديثة، ط1،دار المناهج للنشروالتوزيع،عمان ،الأردن، 2006.
41- د.مجد الهاشمي، الإعلام الدبلوماسي والسياسي، دار أسامة للنشر، عمان- الأردن، 2008.
42- د.محمد حسن العامري، د.عبدالسلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراقطية في الوطن العربي،، ط1، العربي للنشر و التوزيع – القاهرة، 2010.
43- محمد سعد ابو عامود، الإعلام والسياسة في عالم جديد، ط1، دار الفكر الجامعي- الاسكندرية، 2009.
44- محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، ط1، دار الفكر الجامعي- مصر، بلا.
45- د.محمد سيد محمد، الصحافة سلطة رابعة كيف؟، بلا، دار الشعب- القاهرة، 1979.

46- د.محمد عبدالحميد، بحوث الصحافة،ط1، دار عالم الكتب – القاهرة، 1992.
47- د. محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام و اتجاهات التأثير، ط1،عالم الكتب –القاهرة، .2004
48-د.محمد عبد الملك المتوكل ، مدخل الى الإعلام الدولي الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ، 1986..
49- د.محمد فريد عزت، القاموس الموسوعي للمصطلحات الإعلامية، ط1، دار العربي للنشر و التوزيع – القاهرة، 2002 .
50- محمد محفوظ، الحرية والإصلاح في العالم العربي، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت – لبنان،2005.
51- محمد منير حجاب، نظريات الإتصال، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر،.2010
52-محمد موفق الغلاييني ، وسائل الإعلام واثرها في وحدة الأمة ، دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة ، 1985.
53- د.محمد نصر مهنا، الإعلام السياسي بين التنظير و التطبيق، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.
54- د.محمد نصر مهنا، د.عبدالرحمن الصالحي، علم السياسة بين التنظير و المعاصرة، ط1، الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية، 1985.
55- محمد يوسف السماسيري، فلسفات الإعلام المفسرة في ضوء منظور الاسلامي،ط1، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا – الولايات المتحدة الامريكية، 2008 .
56- د. محمود شليمان علم الدين، تكنلوجيا المعلومات و الإتصال ومستقبل صناعة الصحافة، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1 2005. القاهرة، 2006.
57- د.مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، الجزء الأول، ط 3، القاهرة، .1974
58- مرغاد لخضر، اليس خدة، الادارة بالاهداف والادارة بالقسم في المنظمات الاعمال، ط1، اتتراك للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، 2006.
59- المنجد في اللغة و الإعلام، ط41، دار المرق- بيروت، 2005.
60- د.مؤيد سعيد السالم، أساسيات الادارة الاستراتيجية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2005.
61- د.مي العبدالله، الإتصال والديمقراطية، دارالنهضة العربية، ط1،-بيروت –لبنان، 2005.
62- د.مي العبدالله، نظريات الإتصال، ط1،دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 2006.
63-د.ناهد رمزي ، الرأي العام وسيكولوجيا السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ،1991.
64- نواف كنعان، القانون الاداري العام، الكتاب الثاني، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2007.
65- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية – الروسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1998.
66- د.هاني الرضا و د.رامز عمار، الرأي العام والإعلام والدعاية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع – بيروت، 1998.

ثانيا : الكتب المترجمة

1- البرت ل، هستر وأي ألات ج، تو (ترجمة كمال عبد الرؤوف)، دليل الصحفي في العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع – القاهرة، 1988

2- جان كلود برتراند (ت:رباب العابد) أدبيات الإعلام، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، .2008

3-جون ر. بيتر ، مقدمة في الإتصال الجماهيري ، مركز الكتب الأردني – عمان ، 1990.

4- جيبر روبرت بهد إدوارد (ت: سمر عبدالرحيم الحلبي) القاموس الحديث للتحليل الساسي،، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت- لبنان، 1999.

5- د.خون مارتن، انجو جروفر شودرى (ت:علي درويش) نظم الإعلام المقارنة، الطبعة العربية الأولى، الدار الدولية للنشر والتوزيع- القاهرة، 1991.

6-دانييل كاتز واخرون (ت : د. محمود كامل المحامي) ، الإعلام والرأي العام، دار نهضة مصر – القاهرة ، 1982.

7- دوريس أيه جريبر (ترجمة د.أسعد أبو لبدة) سلطة وسائط الإعلام في السياسة، ط2، دار البشير للنشر والتوزيع، 1999.

8- دوريس جرابر و آخرون، سياسة الأخبار وأخبار السياسة، ت.زين نجاتي، ط1، مكتبة الشروق الدولية – القاهرة. 2004.

9- ديبرا بونر، دليل الصحافة المستقلة(مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الامريكية،2006).

10- فريزر بوند، مدخل الى الصحافة، ت راجي صهيون و ابراهيم داغر، مؤسسة بدران و شركاؤه، 1964.

10- وليم أيه روو (ت: د.موسى الكيلاني) الصحافة العربية و الإعلام الاخباري وعجلة السياسة في العالم العربي، دار الكتب الأردني، 1988 .

ثالثا : البحوث و الدراسات

1- ادريس يحيى، دور إقامة نظام وطني للمعلومات الإقتصادية في دعم متخذي القرار حالة جزائر، رسالة ماجستير غير منشور مقدمة الى الكلية العلوم الاقتصادية وعلوم كبير والعلوم التجارية رسم علوم البشر، 1006/2005.

2- إسماعيل صبري مقلد، نظرية السياسات الدولية، دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث، القاهرة، الطوبجي للنشر والتوزيع، 1993.

3-بسيوني اراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صتع القرارات في الوطن العربي ،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة اطروحات الدكتوراه ،بيروت ، 1993.

خنشول ايمان اسيا و أ.قحام وهيبة و أ. سخاب نادية ،النماذج والطرق الكمية في صنع و إتخاذ القرار ، بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى السادس حول الاساليب الكمية ودورها بالجزائر ، جامعة سكيكدة ،2009 .

4- سالم محمد السالم ، بحث صناعة المعلومات دراسة في المفهوم والنشأة والتطور مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، مج11 ، ع1، المحرم – جمادى الآخرة 1426هـ / فبراير – يوليو 2005م

5- سرير عبدالله رابح ، عملية صنع القرار في الادارة العامة بالجزائر ، اطروحة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية و الإعلام بجامعة الجزائر ، 2006.

6- سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود ، الإتصال السياسي في وسائل الإعلام و تأثيره في المجتمع السعودي ، "دراسة تحليلية على عينة من وسائل الإعلام و أفراد المجتمع السعودي "في إطار رسالة

مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام الى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية ، 2005.

7- صادق طاهر الحميري ، توظيف انظمة المعلومات في عملية صناعة القرار ورقة عمل مقدمة من قبل المركز الوطني للمعلومات الى المؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري و المالي المنعقد في آب 1998-صنعاء.

8- عبدالمنعم كاظم الشمري، وسائل الإعلام وعملية صنع القرار في العراق، اطروحة غير منشورة قدمت الى مجلس كلية الاداب في جامعة بغداد ،1997

9- د.عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام دراسة في ترتيب الأولويات ، دار الفجر للنشر والتوزيع – القاهرة ، ، 2004 .

10- محمد عبد الوهاب الفقيه ،الدور السياسي للتلفزيون في اليمن، ط1، مكتبة المدبولي- القاهرة ، 2000.

رابعا : الكتب الكوردية

1- د.ئەحمەد نەقیب زادة ، مەسعود رەواندوست ،کۆمەڵناسي سياسي ، ضاثی یەکەم ،2007،دەزطای توێژینەو بلاوکردنەوەی موکریاني .

2- سامان جەلال ، رۆلَی رۆژنامة لەخولقاندنی رای طشتی خوێندکاران ، ضاثی یەکەم ، ضاثخانەی ئاسا - سلێمانی ، 2002.

3-عبدالخالق ابراهيم، رۆلی رۆژنامەطەری لەدروست بوونی بریاری سیاسیدا ، ضاثی یەکەم، دەزطای توێژینەوة و بلاوکردنەوەی موکریاني، 2009 ، هەولێر

4- مەجید سالح عەزیز ، بنەما تیۆریەکانی رای طشتی و راطەیاندن ، ضاثی ئەلیکترۆنی ، 2004 .

5- محمد عبدالله ، رۆژنامة و رای طشتي ، ضاثی یەکەم ، لة بلاوکراوەکانی مەکتەبی سکرتاریەتی یەکێتي قوتابیاني کوردستان بەشي راطەیاندن ، 2005.

6- هێرش رەسول ، رۆژنامەی ئەهلی لة باشوری کوردستان 1994 – 2002 ، ضاثی یەکەم ، ضاثخانەی روون ، سلێمانی ، 2006 .

خامسا : المواقع الألكترونية

1- د.آمال كمال ، الإعلام و الصراعات الدولية في مطلع الألفية ، بحث منشور على الأنترنت على الرابط التالي http:www.aucegypt.educahferencesiamcr arabic to be uploaded section 25 ession 34 pdf

2- أدريان مونك (ت : علي الحارس) اسطورة دور الأخبارفي احداث التغيير ، بحث منشور على الإنترنت على الرابط التالي: www.iraq future . net lov4l translationl 051-100l075-am pdf .

3-د.جمال علي زهران ، اطار النظري لصنع القرار السياسي و رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر ، بحث منشور في الانترنت على الرابط التالي:- www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.doc

4- حسانة محيي الدين اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات ، بحث منشور على هذا الرابط على الانترنت doc.abhatoo.net.ma/img/doc/nadi3.doc:

5- مايكل هيل،أثر المعلومات في المجتمع،نشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإتراتيجيةعرض /ابراهيم غرابية على الإنترنت في موقع الجزيرة نت.

6- د. محمد جاسم فلحي الموسوي، نظريات الإتصال والإعلام الجماهيري،الاكاديمية العربية في الدنمارك ، بحث منشور على الإنترنت على الرابط التالي : http://www. ao-academy. org/viewarticle. php?id=457

7- مصطفى المريط ،التواصل السياسي و التسويق الإنتخابي من تجليات الواقع الى رهانات المستقبل، بحث منشور في الأنترنت على هذا الرابط. www.wimaker .net I hadimarke I attachment 1224703

8- يوسف تمار ، اهمية المعلومات في عملية صنع القرار السياسي ، بحث منشور في الانترنت على الرابط التالي http://youtemmar.unblog.fr/files/2011/03/

.http://www.ao-academy.org/viewarticle.php?id=457

9-الموقع الألكتروني لجريدة المستقبل اللبنانية يوم 2006/6/22

10- صنع القرار، دراسة في سيسيولوجيا الادارة ، بلا ، بحث منشور في الانترنت على الرابط التالي: www.cmc-du.com/userfiles/Decision%20Making.doc .

11- حوار مع منشور في مجلة وشبكة عربيات مع يحيى اليحياوي ، 19 يوليو 2009 ، اجرى الحوار : حسن الاشرف،

سادسا : مصادر متفرقة

1-تقرير عن حرية التعبير في الصحافة الكردستانية اعده و نشره منظمة كتاب بلا حدود - الشرق الأوسط في13/11/2010

2-توبي مندل، حرية المعلومات مسح قانوني مقارن، منظمة اليونسكو، 2000، النسخة الألكترونية

3-ديفيد بانيسار، حرية الإعلام والوصول الى القوانين المسجلة للحكومة، NDI ،2004

4-رۆژنامەي رۆژنامة، ژمارة (43)ي 2007/8/22، ل11، مەجيد سالَح.

5- رۆژنامەي رۆژنامة:

رۆژنامەي (رۆژنامة) :

ذ (43)ي 2007/8/22.

ذ (578)، 2010/4/20.

ذ (568) لة 16/ 2010/2 .

6-قانون العمل الصحفي في كوردستان رقم (35) لسنة 2007 مع مراحل اعداد مشروع القانون ، من منشورات نقابة صحفيي كوردستان

7- طۆظارى بياظ ، ذ (9) بوهارا 20028

الإستنتاجات و التوصيات

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الثاني

العلاقة بين النظام الإتصالي و النظام السياسي

تمهيد

المبحث الاول

الصحافة مفهومها – خصائصها – أشكالها

المبحث الثاني

الإتصال السياسي مفهومه – مداخله النظرية – العوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث

العلاقة بين النظام الصحفي و النظام السياسي

الفصل الثالث

عملية صنع القرارات

مفهومها – مراحلها – دور المعلومات فيها

تمهيد

المبحث الاول

عملية صنع القرار مفهومها – مراحلها – انواعها

المبحث الثاني

مداخل عملية صنع القرار ونماذجها

المبحث الثالث

مفهوم المعلومات و أهميتها لعملية صنع القرار

الفصل الرابع
دور الصحافة في عملية صنع القرارات

تمهيد

المبحث الاول
أهمية الصحافة كمصدر من مصادر المعلومات

المبحث الثاني
دور الصحافة في وضع أجندة صانعي القرار

المبحث الثالث
نظريات الصحافة في النظم السياسية المختلفه

المبحث الرابع
العلاقة بين الصحافة و الرأي العام و السياسة العامة

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية و نتائج التحليل

تمهيد

المبحث الأول

دور الصحافة الكوردية بالمطالبة في تفعيل قرار توحيد ادارتي السليمانية وأربيل بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني

المبحث الثاني

دور الصحافة الكوردية بالمطالبة في صنع قانون العمل الصحفي في إقليم كوردستان رقم (35) لسنة 2007

المبحث الثالث

دور الصحافة الكوردية بالمطالبة في صنع قانون تنظيم المظاهرات في إقليم كوردستان رقم (11)لسنة 2010

رؤذنامةطةرى و ثرؤسةى دروستبوونى بريار لة هةريَمى كوردستان

نامةيةكة لةلايةن

عةبدولخالق ئيبراهيم

ثيَشكةش بة كؤليذي زانستة مرؤظايةتيةكان – بةشى راطةياندن كراوة وةك بةشيَك لة داواكاريةكانى بةدةستهيَنانى بروانامةى ماستةر لة رؤذنامةطةريدا

بةسةرثةرشتى

ثرؤفيسؤرى ياريدةدةر

د. حمدان خضر السالم

2011

رؤذنامةطةرى و ثرؤسةى دروستبوونى بريار لة هةريَمى كوردستان

ثوختة

بابةتي ئةم تويَذينةوةية بريتيية لة ثةيوةندي نيَوان رؤذنامةطةريي كوردي و ثرؤسةي دروستبووني بريَاري سياسي و بةتايبةتيش رؤلَي رؤذنامةطةريي كوردي لة دياريكردني ئاراستةي بريَاري سياسي. بةو ثيَيةي رؤذنامةطةريي وةك بةشيَكي طرنطي ماسميديا بة

ئةلَقةيةكي طرنطي بةيةكطةياندني كؤمةلَطةي مةدةني و راي طشتي بة دامةزراوة و لايةنة بريار بةدةستةكان دادةنرآ. ليَرةشةوة ئةرك و رؤلَي سةرةكي دةكةويَتة سةرشاني رؤذنامةطةريي لةوةي كارليَككردنيَكي سروشتي بخولَقيَني لة نيَوان ئاراستةكاني راي طشتي و بريارةكاني دةسةلآتي سياسي. كة بيَطومان وةها كاريَكيش سةردةكيَشي بؤ بةرقةراربووني سياسي و كؤمةلآيةتي لةلايةك، و دةستةبةركردني طؤراني كؤمةلآيةتي بة ريَطةي مةدةنيانة و دوور لة توندو تيذي، لةلايةكي ترةوة.

ثيَويستة بوتري لةماوةي زياتر لة شازدة سالَي رابردوو، لةلايةن دةسةلآتي سياسييةوة بايةخي شياو نةدراوة بة ئاراستةكاني راي طشتي و هةميشة ثانتاييةك هةبووة لة نيَوان دةسةلآتي سياسي و ثيَكهاتةكاني كؤمةلَطة. رؤذنامةطةرييش بؤي هةية ئةو ثانتاييةقولَتر بكاتةوة يان بة ثيَضةوانةوةببي بة ثرديَك بؤ نزيككردنةوةي هةردووجةمسةرةكة. ئةم كارةش بةثلةي يةكةم ثةيوةستة بة فةلسةفة و سياسةتي ثيَش وةختةي دامةزراوةكاني رؤذنامةطةريي كوردي و خاوةنداريةتي و ئامانجةكانيان، كةبةثيَكيان راستةوخؤ طوزارشت لة سيستةمي سياسي دةكةن و ئامرازيَكن لة ئامرازةكاني مومارةسةي دةسةلآت لة كؤمةلَطة. بةمةش ثابةندن بة لؤذيكي ثرِوثاطاندة بؤ سياسةت و بريارةكاني دةسةلآتي سياسي، يانيش سةر بة ثارت و لايةنة سياسيية نةيارةكانة و سةر بةدةسةلآت نييةو بةمةش طةلآلة ي راي طشتي، يان لاني كةم سياسةتي ئةو بزاظة سياسيانة دةكات. لة هةر باريَكيشدا بيَت رؤلَ و كاريطةري ئةو رؤذنامانة بةستراوةتةوة بة سروشت و قةبارةي ديموكراسيبووني سيستةمة سياسييةكان و قةبارةي بةشداري سياسي لة كؤمةلَطة.

ئةطةرضي سيماي سةرةكي لة رؤذنامةطةريي كوردي بريتييةلة حيزبي بوون و ثاشكؤيةتي بؤ دةسةلآتي سياسي بةلآم ماوةي ضةند سالَيَكة خةريكة طؤرانيَك لة رةوت و رؤلَي رؤذنامةطةريي كوردي بيَتة ئاراوة، بةدةرضووني ذمارييةكي سنوردار لة رؤذنامةي ئةهلي و سةربةخؤ ليَرةو لةوي و طرنطيدان بةهةوالَ و زانياري و بلَاوكردنةوةي ديدطاي جياواز سةبارةت بة ثرسة سياسي و ئيداري و فيكرييةكان و رةخنةطرتن لة طوتاري سياسي و رووكردنة راي طشتي و طرنطيدان بة بةرضاورِؤشنكردنةوةو بزواندني راي طشتي بةشيَوةيةك لة شيَوةكان. بؤية قسةكردن لةسةر ئةم بابةتة لة ضوارضيَوةي ئةم تويَذينةوةية طرنطي خؤي هةيةو هةولَدانيَكة بؤ ديباركردني تان و ثؤي رؤذنامةطةريي كوردي و ثيَطةي راستةقينةي لة روداوو ثيَشهات و طؤرانةكان. كاتيَكيش باس لة ئةركي رؤذنامةطةريي دةكةين ثيَويست دةكات كة هةلَوةستةيةكي تةواو بكةين لةسةر هةردوو ضةمكي كؤمةلَطةي مةدةني و راي طشتي لة كوردستان. تاضةند ريَكخراوةكاني كؤمةلَطةي مةدةني لة نيَو جةرطةي رووداوةكاندان و تا ضةندين راي طشتي كوردي ئامادةيي هةية و بووةتة ثالَثشتيَك لة ئةركةكاني رؤذنامةطةريي لة بةشداري سياسي كارا و كاريطةري نواندن لةسةر بريياري سياسي. ضونكة بةبيبووني كارايي ئةم كاية طرنطة، بوارةكاني بةردةم رؤذنامةطةرييش بةرتةسك دةبيَتةوة.

تويَذينةوةكة بؤ ثيَنج بةشي سةرةكي دابةشكراوة، لة بةشي يةكةميدا ضوارضيَوةي تيؤريي تويَذينةوةكة لة ذيَر ضةند سةرديَريَكي جيادا خراوةتةروو. لة بةشي دووةميشداو لة ضةند تةوةريَكدا ثيَناسةي ضةمكةكاني رؤذنامةطةريي ثةيوةندى سياسى و ئةركةكانى رؤذنامةطةرى سياسى و ثةيوةندى نيَوان سيستةمى سياسى و سيستةمى رؤذنامةوانى و

كـردووة وةك دوو ضـةمكي سـةرةكي كـة لـة تويَذينةوةكـة بـةكارهاتون. بةشـي سـيَيةميش تةرخانكراوة بؤ باسكردنيَكي هةمةلايةن لة ضةمكي دروست بوونى بريار و جؤر و شيَوةكانى بريار و دةروازة و نمونةكانى بريار ، لةبةشى ضوارةميشدا دابةشكراوة بؤ ضـةند تـةوةريَك بـؤ باسـكردنى رؤلـى رؤذنامةطـةرى لـة ثروسـةى دروست بـوونى بريـار و ضـةمكى تيـؤرى (Agenda Setting) و راي طشـتي و ثةيوةنـدي بـة رؤلَـي رؤذنامةطـةريي و جـؤري سيسـتةمي سياسـي و كاريطـةرييان لةسـةر يـةكتر، هـةروةها لـة دوابةشيشـدا كـة بةشـي تويَذينـةوةي مةيدانييـة. كـة تايبةتـة بـة شـيكردنةوةى نـاوةرؤكى رؤذنامـة كورديـةكان (خـةبات ، ئـاويَنـة ، رؤذنامـة) سـةبارةت بـة بريـارى يةكطرتنـةوةى ئيدارةى سليَمانى و هـةوليَر ، ياسـاى كـارى رؤذنامةطـةرى و ياسـاى ريَكخسـتنى خؤثيشـاندانةكان ، دواتـريش خسـتنة رووى ئـةنجام و راسثاردةكان

المصادر و المراجع

الملحق رقم (1)

استمارة تحليل مضمون الصحف الكوردية (الموالية للسلطة و المعارضة و الاهلية) من 2006 الى 2010

التأريخ	القضية	اسم الجريدة	الفن الصحفي	الدور							الموقع
				المطالبة بصنع قرار جديد	تأييد القرار	الممطالبة بالمحافظة على الوضع القائم	المطالبة بتعديل القانون القائم	المطالبة بتعديل القوانين ذات الصلة	وصف محايد للواقع	اخرى	
			الافتتاحية								
			العمودالصحفي								الصفحة الاولى
			الحديث الصحفي								الصفحات الداخلية
			التحقيق الصحفي								الصفحة الاخيرة
			الخبر الصحفي								
			التقرير الصحفي								
			المقال الصحفي								
			المؤتمر الصحفي								
			بريد القراء								
			الكاريكاتير								
			استطلاع الري								